جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الاقتصادية,التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية و تجارة دولية

بعنوان:

الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية

في الجزائر

في الفترة 2000- 2016

من إعداد : الأستاذ المشرف

- سليمان محمد د. عبد الهادي مختار
- يحي مخطارية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين.

وأثني ثناء حسنا على كل من ساعدني على انجاز و إتمام هذا العمل.

وأيضا وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: ***عبد الهادي مختار*** على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير.

وأخيراً أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بتقييم محتويات هذا العمل و إثرائه.

سليمان. يحيى

إهداء

إلى من نزلت في حقّهما الآية الكريمة في قول تعالى: " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ". الإسراء(24)

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى زوجتي و الولدين أنس و أيمن

إلى كل أفراد العائلة كل باسمه

إلى جميع زملائي في العمل و الدراسة

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل المتواضع

محمد سليمان

المخلص باللغة العربية

تعتبر الصاد ا رت قضية استراتيجية لاقتصاديات الدول النامية في وقتنا الحالي، وهذا ا رجع الى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لما لها من اثر على الدخل الاجمالي، كما تعتبر الصاد ا رت الممول الوحيد للدولة بالنقد الاجنبي.

باعتبار الجزائر هي الاخرى من الدول النامية التي تعاني من الاحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على % 97 من اجمالي صاد ا رتها، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات اسعار هذه المادة الحيوية، واحسن دليل على ذلك الازمة النفطية عام 1986و ما شهدته نهاية 2014 من سقوط حر لاسعار النفط ، حيث تراجعت اسعار النفط بشكل كبير والتي تسببت في انخفاض حجم الصادرات، ما ادى الى حدوث عجز الميزان التجاري في تلك الفترة.

سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الاجراءات و التحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، اضافة الى خلق اطار مؤسسي لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الاسواق الدولية، قاصدة من وراء ذلك ترقية وتنويع صادراتها و القضاء على احادية التصدير للنفط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن في حقيقة الامر

Résumé

Les exportations est considérée comme enjeu stratégique pour les économies des pays en développement à l'heure actuelle, et cela est dû au rôle important que les exportations jouent dans développement économique, les exportations ont un impact positif sur le revenu brut. et Les exportations sont considérées comme seul bailleur de fonds de la monnaie étrangère envers l'état.

En considérants l'Algérie comme un pays en développement aussi, ce dernier

soufre de l'exportation unilatérale, où le pétrole domine 97% du total des exportations, ce qui rend son économie dépendante des marchés étrangers et des fluctuations des prix de ces matières biologiques, et la meilleure preuve à cela, c'est bien la crise du pétrole de 1986,et la crise fin 2014 quand les prix du pétrole ont chuté de manière significative, ce qui a causé la baisse du volume des exportations, qui a conduit à un déficit commercial dans cette période en plus du fait que le pétrole qui est une substance s'appauvrie et qui est non renouvelable.

l'Algérie s'est pressée de prendre un ensemble de mesures et d'initiations financières ,fiscales, douanières et commerciales, en plus de la création d'un cadre

institutionnel pour accompagner et stimuler les institutions nationales à l'exportations non pétrolières et aussi pour l'élimination de l'unicité l'exportation du pétrole et de réaliser des taux de croissance élevés,

Abstract

The exports is seen as a strategic challange for the economies of devloping country exporters of oil, at présent, and this is due to the important role they play in economic growth, as exports have a positive impact on gross income. Exports are considered as the only donor of forign currency funds to the state.

Considering algeria as a developing country too, it suffers from unilateral export, where oil dominates 97% of total exports, making its economy dependent on foreing markets and price fluctuations of these biological materials and the best proof of this, is the oil crisis of 1986 ,and the one in end of 2014 when oil pries dropped significantly, which caused the decline in export volumes, which led to a trade deficit in this period. In addition to the fact that oil is a substance that is depleted and is not renewable.

algeria ws eager to take a series of measures and financial incentives ,tax, customs and trade, in addition to the creation an institutional framework to support and stimulate national institutions for export and penetration of international markets, to promot and diversify non oil exports and also for the elimination of the uniqueness of of the oil export and achieve high growth rates, but in fact, the percentage has not changed for a long time, suggesting that most of the procedures have resulted, failure.

فهرس المحتويات

فـهـرس الـمـحـتـويـات

المحتوى	الرقم
البسملة	
الاهداء	
كلمة شكر و عرفان	
قائمة الجداول الاشكال البيانية	I.
فهرس المحتويات	II.
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للصادرات	
تمهيد	2
المبحث الأول: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي	3
المطلب الأول:الصادرات في الفكر التجاري	3
المطلب الثاني:الصادرات في الفكر الحديث	4
المطلب الثالث:الصادرات في الفكر الكلاسيكي	8
المبحث الثاني: ماهية التصدير و أهميته	16
المطلب الاول:مفهوم التصدير	16
المطلب الثاني:أنواع التصدير	18
المطلب الثالث : اهمية التصدير و مصادر تمويل	23
المبحث الثالث:التصدير دوافعه وعوامل فشله و نجاحه	27
المطلب الأول: دوافع التصدير	27
المطلب الثاني: عوامل نجاح التصدير و أخطار التصدير	28
المطلب الثالث: معوقات و أسباب فشل التصدير	31
خلاصة	34

الفصل لثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	36
المبحث الاول: ماهية , نظريات و ابعاد التنمية الاقتصادية.	37
المطلب الاول: تعريف التنمية الاقتصادية و الفرق بينها و بين بعض المصطلحات	37
المطلب الثاني: ابعاد و اهداف التنمية الاقتصادية	40
المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية	46
المبحث الثاني: مستلزمات و عوامل التنمية الاقتصادية.	61
المطلب الاول: تراكم راس المال	61
المطلب الثاني: الموارد البشرية	63
المطلب الثالث: الموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي	66
المبحث الثالث: استراتجيات, سياسات و معوقات التنمية الاقتصادية.	69
المطلب الاول: الاستراتجيات التنمية	69
المطلب الثاني: سياسات التنمية	77
المطلب الثالث: معوقات التنمية	80
خلاصة	81
الفصل الثالث: الصادرات في خدمة التنمية في الجزائر 2000-2016	
تمهيد	83
المبحث الاول: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري	84
المطلب الاول: واقع و خصائص الاقتصاد الجزائري	84
المطلب الثاني: التجارة في الجزائر من خلال الصادرات	85
المطلب الثا لث: استراتجيات الصادرات في الجزائر	93
المبحث الثاني: واقع التصدير في الجزائر	96

المطلب الاول: اهمية التصدير في الجزائر	96
المطلب الثاني: ضرورة ترقية الصاد ا رت خارج المحروقات	98
المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر	99
المبحث الثالث:تحليل تطور الصادرات في الجزائرللفترة 2000-2016	101
المطلب الاول: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2000-2016	101
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 2000-2016	107
المطلب الثالث: اهم شركاء و زبائن الجزائر سنة 2016	111
خلاصة	114
خاتمة	116
قائمة المراجع	119

مقـــدمة

مقـدمة:

إن كل مجتمع يتميز عن المجتمعات البشرية بخصائص معينة, من بين هذه الميزات نجد من بينها بما يسمى بالنشاطات الاقتصادية و الهدف الرئيسي من هذه النشاطات هو إشباع الحاجات الإنسانية من خدمات و سلع. و نظرا لقوة التنافس من خلال نشاط التبادل التجاري بين الدول لتوفير هذه الحاجيات، نجد كل دولة مهتمة بتطوير اقتصادها من خلال توفير اكبر قدر من العملات الصعبة عن طريق تطوير و تنويع الصادرات.

و عليه فان الصادرات تعد قاطرة للتنمية الاقتصادية و احد المحاور الهامة لقياس تطور و رفاهية البلدان و ذلك بالرجوع إلى أقوال بعض أكبر الاقتصاديين بان: "إن قوة و ثراء الدول مبني على تطوير الصادرات وفقرها مبني على اعتمادها على الواردات"، حيث أن اعتماد أي دولة على الواردات يعد مؤشرا لقياس مدى تطورها من تخلفها.

تحتل الصادرات أهمية بالغة في الحركة التنموية لأنها تعتبر المورد الرئيسي و شبه الوحيد لتدفق العملة الأجنبية و هي المحرك الرئيسي و الأساسي للتنمية كما أثبتته عدة دراسات سابقة و هو ما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيحه.

لقد انتهجت معظم الدول لسياسة الانفتاح الاقتصادي في العقدين الأخيرين بعد اقتصارها على سياسات حمائية. مما دفعها إلى تبني إستراتيجية تشجيع الصادرات من اجل تسريع و دفع عجلة التنمية الاقتصادية. حيث إن صادرات أي بلد تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي وهذا لما يكتسيه التصدير من أهمية بالغة وذلك من خلال توفير و جلب العملة الصعبة مقابل تصريف الفائض من السلع و الخدمات. كما أن الصادرات تساهم في الرفع من الإنتاجية و التصنيع المحلي.

إن الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات, حيث تتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الإنتاج من سلع و خدمات, و تعتمد صادراتها بشكل أساسي على قطاع المحروقات الذي يمثل**95 %** من إيرادات الخزينة العمومية. و اعتماد الجزائر على مورد واحد للدخل جعل اقتصادها سريع التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.و هو ما عرف بأزمة 1986

و ما انجر عنه من اثأر سلبية على إكمال مسار التنمية و توقف جل المشاريع التنموية ذلك الوقت. من هنا برزت فكرة تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات و إيجاد طرق بديلة للرفع من مساهمة الصادرات في الخزينة العمومية. بعد انخفاض إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بدأت الجزائر في التفكير للتوجه نحو تنويع الصادرات و هذا ما برز في ميثاق 1986 الذي أكد على التصدير خارج المحروقات الذي أصبح ضرورة حتمية, مع التوجه إلى إصلاحات اقتصادية هادفة. حيث تم سن قوانين و إجراءات متنوعة من اجل ترقية الصادرات و تنويعها للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية للبلاد.

❖ **اشكالية الدراسة:**

بناءا على ما سبق ذكره و انطلاقا من أن صادرات الجزائر لها خاصية عدم التنوع, ما يجعل العلاقة بينها و بين التنمية غير واضحة و مستقرة, و مع تأثر صادرات الجزائر بصدمات خارجية متتالية خاصة في السنوات الأخيرة نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تخدم الصادرات التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

من خلال السؤال الأساسي يمكن طرح أسئلة فرعية لتدعيم الإشكالية,نبرز منها:

1. ما هي أهم النظريات الداعمة و المفسرة للتنمية الاقتصادية ؟
2. ما هو دور التصدير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ؟
3. ما هي محددات و عوامل نجاح التصدير في الجزائر ؟
4. ما مدى مساهمة الصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة يمكن الاستناد على الفرضيات التالية:

1. الصادرات هي المحرك الأساسي للتنمية لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
2. تكون بعض الاستراتجيات مساهمة في التنمية الاقتصادية. لكن مدى تطبيقها ما زال بعيدا عن التطلعات.

❖ **اسباب اختيار الموضوع:**

1. الاسباب الموضوعية:

أن اختيار الموضوع راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري, لان الصادرات يمكن تخدم التنمية الاقتصادية وهذا يظهر من خلال الاهتمام المستمر من طرف الخبراء و أصحاب القرار حول دور الصادرات و تنويعها في خدمة التنمية الاقتصادية، و منه كان لزاما تخصيص حيز لهذا الموضوع من الكتابات و البحوث الأكاديمية.

2. الاسباب الذاتية:

- بعث رسائل تؤكد على ضرورة و دور الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية.
- لما يكتسيه موضوع تنويع الصادرات من أهمية جديرة بالدراسة والبحث في وقتنا الحالي.

❖ **اهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في بالغ الأهمية و هو موضوع دور الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر, حيث تعمل على تنويع الصادرات وبالتالي تنويع مصادر الدخل

لذا فان تطوير و تنويع الصادرات أصبح ضرورة من اجل الرفع من معدلات النمو , و هذا من اجل الخروج من التخلف و الركود الاقتصادي و تنويع المداخيل المالية. لذا وجب على الجزائر وضع استراتجيات متنوعة للرفع من قيمة الصادرات و تنويعها, بالاعتماد على الصناعة و المجالات الأخرى كالسياحة و الفلاحة اللتان تعتبران موردان هامان للعملة الصعبة. و الجزائر تمتلك مؤهلات و ميزات نسبية تحقق لها معدلات عالية من النمو الاقتصادي إذا ما استعملت بطريقة مناسبة.

❖ **أهداف الدراسة**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل و دراسة اثر الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية, باعتبار الصادرات أهم مورد للتدفقات المالية الأجنبية. يمكن إبراز هذه الآثار من خلال الدراسات الفرعية التالية:

1. دراسة عوامل و دوافع نجاح التصدير وكذا أهميته بالنسبة للتنمية
2. أهم استراتجيات التنمية الاقتصادية المتبعة و الأهداف المرجوة
3. إبراز حالة ووضعية الصادرات في الجزائر الحالية و مدى خدمتها للتنمية الاقتصادية

❖ **منهجية الدراسة**

بناءا على مجموعة الفرضيات و التساؤلات المطروحة اتبعنا مجموعة من المناهج المختلفة التي نراها مناسبة للموضوع حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تناول النظريات و مختلف الأفكار و المتعلقة بمفهوم التصدير و دوافعه و اهميته, و مفاهيم التنمية الاقتصادية و استراتجياتها,كما استعملنا المنهج التحليلي ألاستنتاجي لدراسة و تحليل معطيات صادرات الجزائر من حيث التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي لها و ذلك خلال الفترة المعنية بالدراسة. لنبين موقع و أهمية الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

و لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى:

1. دراسة نظرية حول التصدير: من خلال المفاهيم والأهمية ودوافع النجاح والمعوقات وكذلك مختلف النظريات والأفكار المتعلقة بالتصدير.
2. دراسة نظرية حول التنمية الاقتصادية: ومنه إبراز أهم المفاهيم والأهداف الخاصة بالتنمية، وتحليل أهم استراتجيات التنمية الاقتصادية و كذلك مستلزماتها.
3. دراسة تحليلية لواقع الصادرات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على هيكل الصادرات و التوزيع الجغرافي للصادرات. وأهم الزبائن

❖ **الدراسات السابقة**

1. اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي مذكرة ماجستير للباحث **بن جلول خالد** جامعة الجزائر(2005) من خلال إبراز دور الصادرات في التنمية الاقتصادية و هذا تبعا للإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تأثر الصادرات على التنمية ؟ و صلت إلى أن معظم الإجراءات لم تستغل أحسن استغلال.

2. اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق (جامعة الجزائر) **2004** و كانت الدراسة حول السعودية و تونس و الجزائر و كانت الدراسة عبارة عن مقارنة بين صادرات هذه الدول ، وانطلق من إشكالية هل يمكن أن تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة؟ توصل إلى نتائج نجد من أهمها أن الدول محل الدراسة استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة لتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال انتهاج سياسات تنموية قائمة على تنويع صادراتها.
3. دراسة **جدي سارة (2012)** , دراسة اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط(اوبك) حالة الجزائر(دراسة قياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد بجامعة اليرموك بالأردن, حيث تهدف الدراسة إلى تقدير دور الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء و الجزائر كحالة خلال الفترة (1990-2009). و قد تبين من الدراسة فيما يخص الجزائر أن متغير تراكم رأس المال يعتبر أكثر أهمية من متغير صادرات النفط من حيث التأثير على النمو الاقتصادي كما بينت الدراسة أن كلا من الصادرات غير النفطية و العمل لا يؤثران على إجمالي الناتج المحلي و بالتالي لا يمارسان أي تأثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2009).
4. اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مذكرة ماجستير من إعداد **مصطفى بن ساحة** والذي توصل من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم استراتجيات تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟ كشف الارتباط القوي بين الصادرات والنمو الاقتصادي، فهي تلعب دور كمحرك للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي. بالإضافة إلى المساهمة الفعالة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام و رقم الإعمال السنوي.
5. أثر ترقية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية من إعداد

الباحث **قاسمي الأخضر** حيث توصل من خلال الإشكالية التالية :ما مدى أهمية و دور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر؟ إلى إن هدف التنمية الاقتصادية بالجزائر أصبح يتوقف على نشاط الدولة في التصدير خاصة خارج قطاع المحروقات نظرا لما يلعبه من دور مهم في **تحقيق** معدلات نمو عالية وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية.

❖ **حدود الدراسة:**

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود موضوعية, مكانية وحدود زمانية كما يلي:

الحدود المكانية :تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمانية :تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2000 الى2016 حجم العينة (17 سنة).

❖ **تقسيمات الدراسة:**

لدراسة الموضوع والإلمام بجميع الجوانب المدروسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول الذي جاء بعنوان **الإطار المفاهيمي للتصدير**، والذي أبرزنا فيه كل من ماهية

التصدير من حيث المفهوم والأهمية والأنواع الدوافع، وكذا مختلف النظريات القديمة و الحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية المفسرة.

أما الفصل الثاني بعنوان **الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية**، والذي تطرقنا فيه إلى ماهية

التنمية الاقتصادية و أهم التعارف و عوامل و مستلزمات التنمية و أهم الاستراتجيات و السياسات.

و أخيرا الفصل الثالث بعنوان دور و مكانة الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر

وذلك من خلال عرضنا دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016) و علاقتها بالناتج المحلي الخام.و الاقتصاد الجزائري

الفصل الأول

الايطار المفاهيمي للتصدير

تمهيد:

مع مرور الزمن و تطور المجتمعات , تزايدت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين هذه المجتمعات, و أصبح التبادل التجاري منفذا لتصريف الفائض من المنتجات, و مع ارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي للكثير من الدول المشاركة في المبادلات التجارية ، أصبحت التجارة الخارجية احد السياسات التي تهتم بها الدولة, ودليل ذلك اهتمام الكثير من المفكرين بموضوع التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بين الدول وأصبح *الاقتصاد الدولي فرعا هاما في النظريات الاقتصادية، ولم يخل مذهب او مدرسة اقتصادية من تناول العلاقات الاقتصادية القائمة أساسا على عملية* التصدير لما تلعبها الصادرات من دور كبير في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من أثار ايجابية على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات فضلا عن الدخل الإجمالي للدولة بالإضافة إلى أن الصادرات تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة التي من خلالها يتم الإنفاق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، فبموجب الصادرات تتمكن الدولة من تصريف فوائضها من الإنتاج المحلي مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم في التكاليف.

إن دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية يعد دورا محوريا و حاسما. مما جعل ذلك الدور موضوعا للعديد من الدراسات التي سعت الى تحديده، فقد احتلت التصدير مكانة بارزة في مختلف المدارس الفكرية, لذا أصبح موضوع الصادرات وطرق تنويعها و أهميتها بالنسبة للنمو و التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة لكل اقتصاديات دول العالم وخاصة النامية منها.

وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية, و فصلت كما يلي:

المبحث الأول :موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني :ماهية التصدير و أهميته

المبحث الثالث :دوافع التصدير وأهدافه و عوامل نجاحه و فشله

المبحث الأول: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

لقد أولى الفكر الاقتصادي اهتماما بالغا للصادرات باعتبارها من بين الأسس و المقومات المحددة للتنمية الاقتصادية في أي بلد, نظرا لاعتبارها احد ركائز جلب العملة الصعبة.

عند دراسة الفكر الاقتصادي في مختلف مراحله القديمة منها والحديثة,نجد هذا الأخير يتضمن أفكارا تعكس أهمية إسهام الصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تؤديه من تبادل للسلع و الخدمات بين دول العالم كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات وأهميته:

المطلب الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

يعود ظهور النظريات التقليدية إلى نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ،و هذا ردا على مذهب التجاريين الذي نادى إلى ضرورة فرض قيود على التجارة الخارجية .و قد جاءت هذه النظرية لتحرير التجارة الخارجية ، و رأت أن قوة الدولة لا تكمن فيما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية. و هذا عكس ما جاء به المذهب التجاري الذي دعا إلى تقييد التجارة الخارجية خوفا من نفاذ المخزون الذهبي للدولة .كذلك زادت الدعوة في هذه المرحلة إلى زيادة الصادرات على الواردات حتى تتدفق النقود المعدنية للدولة سدادا لفائض التصدير

و قد تناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد ،و تحقيق الغلة المتزايدة و تحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على اكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية و من هنا بدأ التصدير يحتل مكانته في التبادلات الدولية [1].

ورأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة الحمائية للتجاريين التي

[1] عتيق شيخي,**الصادرات خارج قطاع المحروقات (حالة النفايات)** لنيل شهادة ماجستير, علوم تجارية –,جامعة وهران,سنة 2012, ص 109

تستهدف الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري، وكان مبررهم في الدفاع عن حرية التجارة هو أن ترك الحرية الكاملة للتجارة سيؤدي في نهاية المطاف بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها وأن التخصص الدولي أو ما يسمى تقسيم العمل الدولي من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العالم بأسره مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب.

وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية .فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

وهناك عدة نظريات مفسرة لهذا التوجه, نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1. نظرية الميزة المطلقة (أدم سميث)[1]:

لقد انتقد "ادم سميث " التجاريين فيما يخص طبيعة الثروة ، و تدخل الدولة في تقييد الواردات و زيادة الصادرات لإبقاء الميزان التجاري في حالة فائض ،و فيما يخص الثروة فهو يرى أن ثروة الامة لا تتمثل فيما يمكن أن تحصل عليه من معادن نفيسة (ذهب و فضة) فقط كما يرى تجاريون،بل تشمل جميع السلع الإنتاجية و الاستهلاكية الصالحة لإشباع الحاجات الإنسانية و التي تعتبر معيارا لقوة الدولة .

أهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية و قرروا أن أسباب قيامها و النتائج التي تترتب عليها

[1] عتيق شيخي,**الصادرات خارج قطاع المحروقات (حالة النفايات)** لنيل شهادة ماجستير, علوم تجارية –,جامعة وهران,سنة 2012, ص 110

تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية ، و أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها،فإذا زادت قيمة السلع و تركت السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع و تركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذول فيها ، و هذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إلى إن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها . و بهذا يصل الاقتصاد الوطني إلى وضع التوازن العام ،لكن إن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين الدول التي تفصلها حدود .

و لقد قرر ادم سميث أن التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي و للتغلب على ضيق السوق المحلية . و بذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير و تستفيد الدولة من التخصص و التقسيم الدولي للعمل ،و لقد جاء ادم سميث في كتابه " **ثروة الأمم** " بعدة انتقادات لهدم أراء التجاريين فيما يتعلق بمصدر الثروة وهو الذهب . و أن الوسيلة للحصول عليه هو التجارة الحصول عليه من سلع و خدمات ، و هي تكثر أو تقل حسب سعر الذهب .

غير ادم سميث قد تطرق في نظريته حول الميزة المطلقة التي تؤكد بان تبني أساس قدرة الدولة على التصدير ، و هذا يعني أن تتفوق الدولة المعنية على باقي الدول في توفر عوامل الإنتاج و انخفاض تكاليفها . بحيث تستطيع هذه الدولة أن تغزو بصادراتها أسواق الدول الأخرى .

2. نظرية الميزة النسبية " دافيد ريكاردو " [1]:

قد اعتمد دافيد ريكاردو في عرضه للمزايا النسبية في مجال التجارة الدولية على نظرية القيمة للعمل و ظل الاقتصاديون من بعده يعتمدون على نفس النظرية إلى إن قام "**هابرلر**" بإعادة شرح المزايا النسبية اعتمادا على المبدأ " نفقة الفرصة البديلة " و لقد تركز اهتمام " هابرلر" على جانب العرض وحده . و ذلك ببيان ما يمكن لبلد ما إنتاجه و تصديره بافتراض "نفقة الفرصة البديلة " و اشتهرت النظرية من بعد مساهمة "هابرلر" بما يسمى نظرية النفقات النسبية " . و بني ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس الأسس التي بني عليها نظريته في القيمة ، فقيمة أية سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل ،

[1] عتيق شيخي,**الصادرات خارج قطاع المحروقات (حالة النفايات)** لنيل شهادة ماجستير, علوم تجارية –,جامعة وهران,سنة 2012, ص 111

على أساس أن هناك علاقة تربط بين قيمة السلعة و تكاليف إنتاجها ، وان قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل ، بحيث انه أذا كانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج اكسر من ستون يوما و كانت الوحدة من السلعة الأخرى تحتاج أكثر من ستون يوما لإنتاجها لذا فان قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى . و يتوافق

ريكاردو و " ادم سميث " على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بإنتاج سلعة معينة،و لكنه يجدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية ،أما التجارة الدولية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة . وهنا يبدأ هو الذي يؤدي إلى حدوث التجارة الخارجية بين الدول .

وقد وجه انتقاد لهذه النظرية و هذا حول مصدر الاختلاف بين البلدان فيما يخص الميز النسبية ,و قد ا جاب "ريكاردو "هذا النقد بأنه "هدا لاختلاف يعود إلى إنتاجية العمل في البلدان المختلفة (وهو يعتبر امتدادا منطقيا لنظرية العمل للقيمة التي تتضمن إن تكاليف العمل هي التي تفرض قيمة كل المنتجات) وعليه فان البلد ذو إنتاجية العمل لعالية يميل الى امتلاك ميزة نسبية في إنتاج المنتجات ذات التكنولوجية العالية (المترافقة مع إنتاجية العمل المرتفعة).

بينما تميل البلدان ذات إنتاجية العمل المنخفضة إلى امتلاك ميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب تكنولوجيا منخفضة (المترافقة مع إنتاجية العمل المنخفضة)" المباشرة و الجدير بالذكر في هذا الصدد أن نظرية الميزة النسبية تؤكد على أن يجب لكل بلد أن يتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي يمكن إنتاجها اقل نسبي ,بينما يستورد السلع التي يحتاج إلى تكلفه عالية.

3. النظرية النسبية في عوامل الإنتاج :"جون ستيوارت ميل"

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي ،ولذلك فإن "جون ستيوارت ميل" حلل الكيفية التي تحدد ها المعدلات التي ستتبادل ها السلع.وكذلك الكيفية التي تتوزع ها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات النسبية ،وقد أورد جون معينة و تتخصص فيها ،و تبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية ،وقد أورد جون ستيوارت ميل نظرتيه في القيم الدولية من خلال كتابه

"مبادئ الاقتصاد السياسي "[1].

وقد وجهت عدة انتقادات لنظرية "جون ستيوارت ميل ".حيث أنها أهملت الاعتبارات الديناميكية التي تتصف بها الحياة الاقتصادية (أذواق المستهلكين ،تغير عوامل الإنتاج الاختراعات ...)،و أهملت لتكاليف النقل و افترض إن العمل يمثل التكلفة الحقيقة للإنتاج ،كما أن احتمال تغير قانون الإنتاج إلى تناقص أو تزايد الغلة مع الحجم ،كلما زاد الإنتاج ،من شانه التقليل من أهمية الميزة النسبية التي تدفع التوسع في الإنتاج لأغراض التصدير ".

المطلب الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء "كيتز" ظهر الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دون الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني ،حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها المباشرة،و ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية. و من أهم النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الدولية و إبراز أهمية الصادرات سنتطرق إلى نظرية " **هيكشر أولين** " و لغز " **ليونتيف** " فيما يلي :

1- **نظرية وفرة عوامل الإنتاج "هيكشر أولين" :**

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول و هو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع ،و لكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى و نظرا لان النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة ، و ان التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة ، فقد قام "هيكشر اولين " بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية .

و قد رفض أولين الفروض التي قامت عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و انه يجب تطبيق الأسعار و أثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة ،فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما فيما أنفق على السلعة من عمل ، و لكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة.

[1] محمود جاد الله محمد ياسر، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، مطبعة الإسراء ، مصر، سنة 2011, ص 23.

بين "هيكشر أولين" أن التجارة الخارجية تقوم لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج و إنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج ،و بالتالي في أسعار السلع المنتجة .

و ترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن و التوازن التي تستخدم في نظرية العرض و الطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى " أولين " أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة ، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ، و ينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتجة ، و هكذا سيوجد دولا ستتخصص في لإنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها ، و أن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها .

تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية ،ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج. و هكذا يتضافر العاملين عامل وفرة عوامل الإنتاج و عامل الحجم الكبير. و "لقد تعرضت نظرية هيكشر أولين إلى عدة انتقادات تطبيقية ، و لعل أبرز هذه الدراسات هي الدراسة التي قدمها وسيلي ليونتياف من خلال المقال الذي نشره عام 1935 (جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1973) و الذي تضمن دراسة هيكل التجارة الخارجية الأمريكية ، و قد بين بان صادرات وما هي أقل كثافة في رأس المال عن وارداتها ".

2- لغز "ليونتيف "[1] :

لقد قام ليونتيف باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل أ و بقية العالم ، " حيث هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار الإنتاج ، و ذلك بآخذ الولايات

للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على صادرات و واردات الولايات المتحدة خلال القترة (1953 – 1956)لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج ، على أساس أن الولايات المتحدة تتمتع

[1] فريد النجار,**التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**,الدار الجامعية , مصر,2008, ص121

بوفرة في رأس المال و ندرة في عنصر العمل " و استخدم ليونتيف هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج ، و ذلك لحساب رأس المال ، و كذلك العمل اللازم لإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية ، و " وصل إلى النتيجة إن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال ".

فطبقا لتلك النتيجة فان الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال ،لان العامل الأمريكي محيط به تجريب و خبرة و تنظيم ،فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال ،و إذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعة ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال ،و تستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل .

المطلب الثالث: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث و المنظمات الدولية:

الفرع الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بدأت تظهر بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، و احتل التصدير الحيز الأكبر لدى الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة ، " فقد اختلفت النظرية التقليدية عن الحديثة في نظرتها للعلاقة بين الصادرات والنمو ،حيث تعتقد بان تحرير الاهتمام الصادرات محفز النمو في حين تعتقد الكثير من نظريات التجارة الخارجية الحديثة ،بان الاهتمام بالنمو و تعزيزه م شانه أن يقوم لتعزيز الصادرات لا حقا " .و من بين أهم النظريات التي تطرقت إلى أهمية الصادرات في التبادلات الدولية و أثرها على النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

1- نظرية الفجوة التكنولوجية و الصادرات "بوسنير "[1] :

قام " بوسنير " بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية الصادرات "بوسنير " على أساس ما لاحظه من أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الاستفادة من احتكار تصدير هذه السلعة إلى أن مؤسسات أخرى تنافسها تنتج نفس السلع المماثلة لها . " و قد لاحظ "بوسنير " أن الدولة ذات التشابه في عوامل الإنتاج

[1] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد المعرفي و التصدير**، الدار الجامعية للنشر، سنة 2011 ، ص 51

تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها ، و هذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية " هيكشر أولين " ، حيث بابتكار طرق جديدة في إنتاج ساع جديدة يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بان يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع ." ومن المنطق ان تقدم التكنولوجي لمؤسسة من شانه أن يضيف البلد الأصلي للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية جديدة .

فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة و تصدر لبلدان الأخرى سلعا بطرق بدائية لذا فان التكنولوجية تلعب دورا مهما في تطوير القدرات الصناعية للدولة و تشجعها على التصدير فائض إنتاجها و تحدث فارقا كبيرا بين الدولة التي تستخدم التكنولوجية و الدول الأخرى لذا سميت بالفجوة التكنولوجية .

2- نظرية نموذج دورة حياة المنتج " فرنون"

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي "فرنون " "حيث يرى انه من الضروري الربط بين الابتكار و الميزة النسبية في إطار ما يسمى بالدورة حياة المنتج فقد تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع التي تتغير بتغير التكنولوجية المستعملة في إنتاج المنتجات ،فابتكار طرق جديدة لسلعة"[1] ،و بأقل تكلفة ،وتجديد شكل ساعة ما كانت موجودة من قبل لتتلاءم مع ذوق المستهلك و كذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل كل هذه التغيرات في السلعة نتيجة للتغير في التكنولوجية يمكن للدولة صاحبة هذا التغيير ا تكب سلعتها مزايا تمكنها من ترجها في الأسواق الدولية لكن باحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية

وفي هذا الصدد "يطرح "فرنون" ثلاثة مرحل لتطوير و شروط و إمكان إنتاج المنتج و فق نموذجه وهي ":

[1] محمود عبد الرزاق, **الاقتصاد المعرفي و التصدير** الدار الجامعية للنشر، سنة 2011 , ص 55.

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد.

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فلردي مرتفع، و تكنولوجية عالية.لان هذا الإنتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ.ليفض تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة .و عليه فان تغطيه تكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا .

المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج:

في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة ، و منه يرتفع الطلب عليه في الدولة الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات و الفنون إنتاجه في هذه الدولة فتصبح مصنعة لهذا المنتج ، و عليه يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد أن تصبح المستوردة لذلك المنتج .

و " خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار في الخارج، و سبب في ذلك هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال عملية التصدير ".

المرحلة الثالثة: المرحلة النمطية الشديدة.

عندما يصبح المنتج أكثر نمطية في أسواق الدولة الكبرى الصناعية و صار معروفا بالكامل ، عندها تدخل اعتبارات التكاليف في فيلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الأجور بها رغم ارتفاع تكاليف أخرى كالطاقة و قطع الغيار و الصيانة .

و تعتبر هذه المرحلة النهائية في حياة المنتج ، أي انه بالمكان دول العالم و حتى الدول الأقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجية الموجودة في دول العالم المتطورة ،بفعل اكتساب المنتج و لو انه أصبح نوعا ما قديما بمرور الزمن ومن هنا دورة المنتج قد بلغت مرحلتها النهائية و بالتالي فالدولة التى كانت مصدرا احتكاريا لذلك المنتج أصبحت مستوردة له .

3-نظرية تشابه الأذواق " ليندر "[1]

إن الاقتصادي " ليندر " (1961) هو أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين الدول ذات تطور متشابه ، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب و بالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبيرا ، و إن الانتهاج الداخلي متأثر أساسا بالطلب الداخلي ، و عليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة ، و هذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق حجم كبير و تخفيض كلفتها ، ومن ثم أسعارها و التي تسمح لها بالحصول على أسواق أجنبية ، و مع افتراض إن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة في الذوق ، وأستنتج " ليندر " ان فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها[2] .

إن شروط الإنتاج حسب " ليندر " ليست مستقلة عن شروط الطلب ، لان كفاءة الإنتاج تزداد بزيادة الطلب ،كما إن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها أساسا الطلب المحلي ، حيث يرى " ليندر " أن الأمر أكثر تعقيدا . فهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات المحتملة و الواردات المحتملة ، فهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية " و من أهم الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي ، إذا يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج ، لابد إن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة و أخرى متخلفة ، و ذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد " أما عن " تجارة المنتجات الصناعية ، فانه يرى بان الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة باهامية الطلب المحلي على السلع المصدرة ، بحيث تكون هناك عوامل تحدد الصادرات و الواردات المحتملة ، و عوامل أخرى تحدد الواردات و الصادرات الفعلية ، كما أن وجود الطلب المحلي على المنتجات أمر ضروري لكي يمكن إن يكون لهذه السلعة صادرات محتملة " .

كذلك يرى "ليندر " أن كثافة التجارة الخارجية لنتوج ما تأتي من طلبه القوي و بالتالي إنتاجه في السوق

---

[1] محمود عبد الرزاق , **الاقتصاد المعرفي و التصدير** الدار الجامعية للنشر، سنة 2011 , ص 56.

[2] مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2006, ص 84.

المحلية فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق المحلي ".

لذا فان الطلب المحلي حسب ما جاء به " ليندر " يعتبر الركيزة الأساسية للإنتاج و الشرط الضروري وغير كافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير .

3- نظرية المنافسة غير الكاملة لـ " كروغمان " [1]:

إن الاقتصاد المعاصر تسوده المنافسة غي الكاملة لذا كان لابد من إيجاد النموذج الجديد يفسر التجارة الدولية بين الدول تحت هذا الشرط . و يعتبر الاقتصادي الأمريكي " بول كروغمان " من أبرز الاقتصاديين الذين تمكنوا من إعطاء هذا التفسير . حيث يرى " كروغمان " في نقده لنظرية " هيكشراولين " أن الاختلاف في هبات عناصر الإنتاج ما بين الدول يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام و المنتجات الصناعية إلا انه لا يمكن القيام بذلك في حالة السلعة المصنعة ".حيث الاقتصادي " كروغمان " ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي و التبادل الدولي حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتجات ، و لكن نوع " n" لديهم ذوق لتنوع المتوجات ، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة واحدة من نفس النوع ، و أن كل الأنواع المنتجة " n" متوفر في السوق بدلا من الحصول على تكلفة حدية لا تتغير و تكلفة ثابتة موجبة تماما اي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة ، و أن كل منتج له منتوج وحيد ذو نوعية وحيدة ، و إن القطاع الذي ينتمي أليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية ، و بالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير و المنافسة في المدى الطويل ، و بالتالي يؤدي غلى التبادل الدولي .

4-نظرية التنافسية لـ " بورتر " :

في أواخر الثمانينات قام الاقتصادي الأمريكي " **مايكل بورتر** " بإجراء دراسة على مجموعة من الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ،ألمانيا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، الدنمارك ، سويسرا ، السويد) التي حجمها في التصدير العالي للمنتجات الصناعية يساوي تقريبا 50

[1] محمود عبد الرزاق , **الاقتصاد المعرفي و التصدير** الدار الجامعية للنشر، سنة 2011 , ص 61.

بالمائة .حيث و من خلال هذه الدراسة توصل "بورتر " إلى عدة نتائج أهمها أن هذه الدول لها ميزة عن غيرها في تصدير نشاط معين تتفوق فيه (ناجحة الى النشاط التصديري)، إضافة إلى تحويل الأنظار لضرورة الاهتمام بالميزان التجاري للدولة ، و كذلك عوامل الانتهاج خاصة دراسة عوامل الاقتصاد الكلي و الجزئي المؤثر على الإنتاجية و التي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية و النمو الاقتصادي على المدى الطويل .

و " في ظل تزايد الدعوة غلى تشجيع الصادرات يرى " **بورتر** " ضرورة رفع الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين ، و تجديد المنتجات ، و هو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات و من ثم نشر التفصيلات المحلية دوليا .

الفرع الثاني: الصادرات في نظرة المؤسسات الدولية :

أولا: صندوق النقد الدولي

1- دور صندوق النقد الدولي في ترقية الصادرات

"يقوم الصندوق بدور هام على حساب الاقتصاد الدولي ،حيث يساعد أعضاءه عن طريق استعراض التطورات المالية و الاقتصادية الوطنية وال دولية ،و يقوم المشورة للأعضاء بش ان سياسته . كما انه يقوم بإقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياستهم المعنية بالتصحيحات الهيكلية ،و الإصلاح لتعديل مشكلات ميزات المدفوعات ،و تشجيع النمو القابل للاستمرار"[1] .

كذلك يقدم الصندوق مجموعة كبيرة من المساعدات الفنية، خاصة "المنبثقة عن مفاوضات الدوحة سنة 2005 م. المتمثل في مجال تحديث الادراة لجمركية وإصلاح التعريف".واكتساب الخيرة في الإدارة الاقتصادية ،و توفير التدريب للعاملين في الحكومات ،كما انه يقوم كذلك بتقديم المشورة بشأن السياسات و الإشراف العالمي.

2- أهداف صندوق النقد الدولي في ترقية الصادرات

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،سنة 2013/2012, ص 121.

ومن الأهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي ما يلي :

- تسيير التوسع و النمو التوازن في التجارة الدولية،و بالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة ،و الدخل الحقيقي ،و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياسته الاقتصادية .
- "تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة يهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشاكل النقدية الدولية من اجل متابعة التقدم و زيارة المساعدات الخارجية " .
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الإطراف ،فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف.
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية لتتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها ،دون إلحاق الضرر بالرخاء الوطني او الدولي .
- العمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان المدفوعات

و من الأهداف الأخرى للصندوق تقديم المساعدة و الخبرات الفنية و التدريب من أجل دعم القطاعات المالية و التقنية ، و تنظيم لجهاز المصرفي و تحسين إدارة السياسات الضريبية و الجمركية و إدارة الدين الخارجي الداخلي .

3- سياسات الصندوق الخاص بتحسين العجز في ميزان المدفوعات

يقوم صندوق النقد الدولي بمنح قروضا بموجب مجموعة منوعة من التسهيلات، و التي هدفها إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، و هذا من أجل تشجيع الاستثمار للتقليل من الواردات، و تشجيع الصادرات وأهم أنواع القروض الممنوحة نجد:

أ- اتفاقات الاستعداد الإئتماني :

جوهر سياسات الاقتراض في الصندوق، حيث أنها تأكيد للبلد العضو بأنه بامكانه السحب من موارد

الصندوق إلى حد معين في فترة ما بين 12– 18 شهرا لمعالجة المشكلة قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات

ب–تسهيلات الصندوق الممدة: هو تأكيد للبلد العضو فيما يخص إمكانية السحب في فترة ما بين ثلاث وأربع سنوات تساعده في حل المشاكل التي تسبب خطر في ميزان المدفوعات.

ج- تسهيل النمو و الحد من الفقر:

حلت هذه السياسة التمويلية للتصحيح الهيكلي حيث يتم الاقتراض مقابل سعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات .

د–تسهيل الاحتياطي التكميلي:

يوفر تمويلا إضافيا للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بالشكل مفاجئ ،و مسيرة للاضطرابات كالتدفق رؤوس الموال إلى الخارج و قد أنشأ الصندوق آلية جديدة سنة 2004م " سميت بآلية التكامل التجاري لمساعدة البلدان التي تواجه عجزا مؤقت في التصدير ، بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى .كالذي يحدث بتناقص الأفضلية التجارية أو إنهاء العمل بنظام الحصص في سنة 2005 م طبقا لاتفاقية المنسوجات و الملابس التي اعتمدتها المنظمة العالمية للتجارة .كذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الأعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات . و قد كان أول بلدين حصلا على الدعم المالي من خلال هذه الآلية هما بنغلادش سنة 2004 م ، والجمهورية الدومينكية سنة 2005 م من خلال تطرقنا إلى أهم القروض و المساعدات المالية و الخبرات الفنية لصندوق النقد الدولي ، فإنه يولي أهمية بالغة لمعالجة الخلل في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء و خاصة النامية ، و قد ساهم في مساعدة الكثير من الدول خاصة دول الشرق آسيا و أمريكا اللاتينية.

هذا و قد لعب الصندوق دورا هاما في تغيير الاقتصاد العالمي بصفة عامة و التجارة الدولية بصفة خاصة[1] .

[1] محمود عبد الرزاق , **الاقتصاد المعرفي و التصدير** الدار الجامعية للنشر، سنة 2011 , ص 66.

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

1- دور المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في ترقية الصادرات

لقد تم إنشاء المنظمة في إطار تنظيم العلاقات الخارجية و تسييرها ، و إن أول و اكبر هدف تسعى إليه المنظمة هو تحرير التجارة العالمية ، و الذي يعد الركن الأساسي بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة ، و يقصد بهذا التحرير إزالة جميع الحواجز و القيود أمام حركة التجارة العالمية في السلع و الخدمات ، و بذلك تكمل ما جاء في الاتفاق العام للجات (GATT)[1].

2-أهداف المنظمة العالمية للتجارة :

يعد تحرير التجارة الدولية الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة ، نظرا لأن السعي وراء الاكتفاء الذاتي أصبح هدفا صعب التحقيق إن لم تقل مستحيلا بين جميع الدول باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها ، حيث جاءت المنظمة العالمية للتجارة و من قبلها الجات بالأهداف التالية :

- توسيع دائرة السلع من مجرد السلع الصناعية إلى مجالات السلع الزراعية ، و إدخال السلع التي كانت تعد ترتيباتها خاصة مثل : المنسوجات و الملابس
- إدخال قطاع الخدمات و جميع أنواع التجارة غير السلعية إلى قوائم التجارة الخاصة بالاتفاقيات الملحقة، مثل التامين ،النقل و الخدمات المصرفية .
- فتح المجال أمام العقود الحكومية للمنافسة العالمية على أساس مبدأ عدم التمييز .
- إدماج موضوع حقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراع لقواعد التعامل في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني :ماهية التصدير و أهميته

التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية

[1] **فريد** النجار,**التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**,الدار الجامعية,مصر,2008,ص 119.

وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها[1].

توجد معايير عديدة لتحديد أولويات التصدير، حيث يجب البحث عن واحد أو أكثر من المعايير المتمثلة في أعلى الأسعار، العملات المستخدمة في السداد، العلاقات الاقتصادية، المصالح المشتركة، التبادل التجاري، الصفقات المتكافئة، الإنتاج المشترك، التخلص من مخلفات الإنتاج، الحصول على التكنولوجيا من المستورد و أخيرا والأولى هو مراعاة أولويات الدولة[2].

سنتناول مفهوم التصدير في المطلب الأول ثم أنواع التصدير في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسنتطرق فيه إلى أهمية التصدير بالنسبة للتنمية.

فيما يلي سوف نتناول أهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير:

المطلب الأول: مفهوم التصدير

إن التصدير ذو أهمية بالغة في استراتجيات الدول التي تسعى في تحقيق التنمية الاقتصادية مما جعله بأخذ حيزا هاما في الدراسات السابقة للمفكرين الاقتصاديين مما أدى إلى تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير، و سنورد بعض هده التعاريف فيما يلي:

أولا :يعرف التصدير على أنه " عملية بيع للسلع و الخدمات للدول الأخرى[3] ."

ثانيا: "التصدير هو عملية بيع و تسليم سلع وخدمات إلى الخارج ونضيف أن عملية التصدير للسلع والخدمات غير الوطنية بأنها تسمى إعادة التصدير و يقول إلى أن التصدير بالإضافة إلى دوره الهام في توازن

---

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 58.

[2] فريد النجار, مرجع سبق ذكره, ص 60.

[3] مدحت القرشي,**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات**, دار وائل للنشر,2007 الأردن,,ص14

الميزان التجاري، يعتبر أحد العوامل الأساسية للتنمية"[1]

ثالثا :"هو بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية"2

رابعا :"يعرف التصدير على أنه العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة" .

كما هناك عدة تعاريف للتصدير وهدا باختلاف وجهات النظر المستند إليها:

1. **الرجل المناسب:** يعرف التصدير كما يلي :هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي.
2. **رجل الجمارك:** فيعرف التصدير على أنه كل عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.
3. **على مستوى المؤسسة:** هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية

المستوى الدولي :هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهة الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة، و اقتحام الأسواق الخارجية لدولة ما و انطلاقا من التعاريف السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف جامع للتصدير: " وهو أنه جملة من الوسائل و المهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتجاتها من السوق المحلي إلى السوق الأجنبي، من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير المقيم و يعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة كالتسويق، التامين، التمويل و النقل و التموين ....وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة"[3].

---

[1] عزمي مدحت محمد، **الواردات و الصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002, ص 21.

[2] عتيق شيخي,**الصادرات خارج قطاع المحروقات (حالة النفايات)**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة وهران, سنة 2013/2012, ص 45

[3] عزمي مدحت محمد، **الواردات و الصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، سنة 2002, ص 32.

المطلب الثاني: أنواع التصدير

يمكن التمييز بين نوعين من عملية التصدير، التصدير المباشر و غير المباشر، التصدير المباشر هذه الطريقة تخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب فتفضل هذه المؤسسات التكفل المباشر بهذه الطلبات عوض المرور عبر الوسطاء، وتتميز بأنها تتطلب أكثر استثمارات، ومخاطر، أو أرباحا أكبر في حالة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة[1].

أولا: التصدير المباشر :في هذا النوع من التصدير لا تتولى المؤسسة ذاتها انجاز المهام التصديرية بدلا من توكيلها إلى جهة أخرى خارجية دون الاستعانة بالخدمات الوسطاء و بالتالي يتم التصدير المباشر بإحدى السبل التالية:

1 .قسم تصدير محلي :حيث تخصص المؤسسة قسما خاصا بعمليات التصدير و بإشراف مدير يسير مجموعة من العاملين، حيث تنحصر مهام هذا القسم بأداء كافة الأنشطة المتعلقة بعملية التصدير و تقديم المساعدة التسويقية للمؤسسة بالأسواق الخاصة.

2 .فرع الجمعيات الدولية :تسمح هذه الصيغة من تحقيق حضور و سيطرة أكبر في السوق الدولية، حيث تتخذ المؤسسة فروعا بالخارج تقوم بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات من بيع و تخزين توزيع و ترويج.

3 .ممثلي مبيعات التصدير المتجولين :تقوم المؤسسة بإرسال ممثلين عنها إلى الدول الأخرى لغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض عند الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة.

4. الوكلاء أو الموزعين الأجانب :يمكن ان تتعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها بالنيابة عن المؤسسة، من أجل ذلك تمنح المؤسسة للوكلاء الحقوق الخاصة التي تتيح لهم إمكانية تمثيل المؤسسة المنتجة في بلدهم.

ثانيا:التصدير غير المباشر :في هذا النوع لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير بنفسها و إنما توكل المهمة إلى جهات خارجية و يقصد بالجهات الخارجية مشترون خارجيون سواء كانوا من نفس البلد

[1] عزمي مدحت محمد، مرجع سابق, ص 34.

أو من خارج البلد مهمتهم شراء السلعة ثم يعاد بيعها على شكل صادرات إلى الخارج أي يتم التصدير الغير مباشر بالاعتماد على الوسطاء المستقبلي ، و بالتالي يتوزع وسطاء التصدير حسب الفئات التالية[1]:

1 .**عملاء التصدير** :ويتدخلون باسمهم الشخصي يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة

شريطة أن يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل :سعر الصرف.

2 .**تجمعات المصدرين** :تقدم خدمات متشابهة لخدمات العملاء إلا أنها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات.

3 .**مفاوض الاستيراد و التصدير** :وهو يقوم بالعمليات التجارية، وظيفته شراء السلع و اعادة بيعها بالخارج.

4 .**شركات تجارية متنوعة** :و تنقسم إلى:

- وسطاء الاستيراد :وهو الحصول على السلع من الخارج و القيام بتخزينها و توزيعها، ومن بينهم الأعوان التجاريون و الموزعون يعملون مقابل عمولة.
- **السماسرة و شركات العبور** :وتقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الأخرى و خاصة السلع المصدرة، كما أنها تقوم بسمسرة الحمولة الى جانب ذلك بضمان النقل و التخزين و حل المنازعات التي تحدث التجارة الخارجية .

ثالثا: التصدير المشترك أو المنظّم:

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معاً، إنّه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسن أنشطتها التصديرية .و يمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال مثل:

1. الاتحاد التصديري: يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصادياً و أكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للإتحاد هو التصدير بكثرة و بشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي و القانوني للشركة، بحيث نجد

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 61.

أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقاً مجمعة و مركزة في تنظيم خاص[1].

إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين، و بالتالي سيكون البيع بسعر أفضل في أسواق أوسع، و يكون هذا الإتحاد مفيداً أو يشكل إحدى وسائل الشركات للقيام بتصدير السلع، خاصةً الشركات الصغيرة التي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها .و يقوم هذا الإتحاد مهما كان شكله بوظائف جزئية هامة تتعلق بالنشاط التصديري مثل:

- القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق، و الترويج، تطوير المنتجات...الخ.
- إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية و الإدارية المتعلقة بالتصدير.

و بشكل عام يكتب النجاح لهذه الاتحادات عندما تكون أحجام الشركات الأعضاء متقاربة و أهداف الإتحاد محددة بشكل واضح.

2. التصدير المحمول: هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة، بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير و ذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها .و بشكل عام يمكن أن نميز بين حالتين:

- **الحالة الأولى** :هي الحالة التي تملك فيها إحدى الشركات فروعاً في الخارج و تحمل معها عدداً من الموردين بهدف الاستمرار أو إطالة سياسة الاستثمار في الخارج.
- **الحالة الثانية** :و هي حالة الحمل، أي اتفاق التوزيع الذي يتم من خلال عرض إحدى الشركات الدولية خدمات شبكة توزيعها في الخارج على شركات أخرى من أجل بيع منتجاتها مقابل عمولة محددة. فيها قيام أحد المصدرين بحمل شركة أخرى على التصدير خاصةً من الشركات الصغيرة و المتوسطة.

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008 ، ص 63.

المطلب الثالث: أهمية التصدير و مصادر تمويل

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية .فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة . كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فأهميته كذلك مرتبط بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب إن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول.

الفرع الأول: أهمية التصدير أهدافه

أولا: أهمية التصدير

تنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلافات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها. إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري و زيادة حجم المديونية الخارجية و تزايد أعبائها و بالتالي ضعف قدراتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات و سياسة الإقراض الخارجي.

لهذا يعد التصدير قرارا مهما يمكن الاعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة أن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار و الاستمرارية بالإضافة إلى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات إلى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية و المستقبلية.

وعلى مستوى المنافسة العالمية، أصبح التصدير يشير إلى مدى امتياز اقتصاد بلد معين بالمرد ودية و التكلفة الدنيا و الجودة حتى إن مقياس الأداء الاقتصادي و التكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد على اعتبارات قدرات التصدير و خاصة محتوياته التكنولوجية، و المقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع و تصدير جهاز مثلا يختلف في أهميته و قيمه المضافة عن صنع و تصدير آلة معينة"[1].

[1] بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010** , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم تجارية, غير منشورة، جامعة الجزائر3, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سنة2011,ص 23

و نظرا لكل هذه الأهمية و لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل و السعي على تحقيقه على أكمل وجه .

ثانيا: أهداف التصدير:

1. **الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية:**

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة
- توزيع جغرافي للمخاطر
- التكيف مع المنافسة
- التواجد في السوق الدولية

2. **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:**

- الزيادة في رقم الأعمال
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3. **الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:**

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة
- استغلال الامتيازات المتوفرة
- خفض الكلفة الإنتاجية
- رفع من جهود البحث والتطوير

الفرع الثاني: مصادر تمويل التصدير

إن عملية بيع وشراء السلع والبضائع من والى دول أخرى تستغرق وقتا ملحوظا وتنطوي على تكاليف عالية وحجم رأس مال استثماري لا بأس به، وبعد صدور الاتفاق التحريري بين البائع والمشتري، فإن الفترة الزمنية بين الشروع بشحن البضاعة واستلام التأييد اللازم ليست بالقليلة وربما تستغرق أشهرا. وبالتالي فإن البائع يحتاج لتمويل مناسب حتى يستعيد ما استثمره في البضاعة المخزنة في المناطق الحرة .البنوك التجارية هي أول المؤسسات التي توفر الموارد المالية اللازمة للاستخدام في المجالات المختلفة وأولها في مجال القروض القصيرة الأجل لتمويل العمليات التجارية والصناعية للإغراض التجارية .وتحصل العمليات التجارية الدولية

كذلك على تمويل من مصادر أخرى مثل المؤسسات العامة والخاصة التي تتعامل في السوق المالي الدولي، وتتمثل هذه المصادر في:

1. مؤسسات التمويل الخاصة:

تتولى المؤسسات الخاصة تمويل عمليات التصدير بشكل عام و منها الآتي[1]:

1.1 البنوك التجارية:

توفر هذه البنوك خدمات و تسهيلات مصرفية متنوعة لصالح المصدرين الدوليين، مثل القروض القصيرة الأجل لكل من المصدر والمستورد، إصدار الاعتماد المستندي، شهادات مصرفية، شراء الحوالات المختلفة . وبما أن هذه البنوك تقدم مثل هذه الخدمة المالية القصيرة الأجل فإن الخدمات أصبحت أسهل وأكثر وفرة لجميع العاملين في حقل التصدير و الاستيراد الدولي.

2.1 مؤسسات تمويل الصادرات :

توجد في بعض الدول مؤسسات خاصة لتمويل الصادرات، كونتها البنوك الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات، فهدفها ترويج التمويل لأنشطة التصدير، وتسعى هذه المؤسسات لتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل لشراء السلع الرأسمالية والمصنعة.

3.1 الحسابات المدنية

تتولى بعض البنوك التجارية شراء الحسابات المدنية الخاصة بشركات المصدرة عندما تشعر بحاجة ماسة للنقد على أساس الخصم(تشبه قطع الأوراق التجارية). وعند ذلك يتولى البنك تحصيل الحسابات من المدنيين . أما المصدر فيقوم بتشغيل الأموال الناتجة عن هذه الحسابات في عملية التصدير.

4.1 شراء الحوالات و الكمبيالات :يقوم البنك التجاري أحيانا بشراء هذه الأوراق المالية التي تنشأ بين المستورد والمصدر نتيجة عملية بيع بضاعة ويتحمل هو عملية متابعة تحصيل قيمتها لاحقا(عند الاستحقاق).

2. المصادر العامة:

توفر بعض المؤسسات العامة الأموال لتشغيلها في عملية التصدير إلى جانب ما توفره المؤسسات الخاصة أنفة الذكر، حيث تسعى الدول الصناعية والنامية على السواء لدعم صادراتها عن طريق مؤسساتها المالية،

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008 ، ص 72.

على شكل منح أو مساعدات أو قروض أو ضمانات مالية و تأمين، و أية خدمات من شأنها دعم الصادرات.

1.2 بنوك التصدير و الاستيراد: أنشأت غالبية الدول الصناعية و النامية على السواء بنوكا ومؤسسات مصرفية لتمويل عمليات التصدير و الاستيراد .كما تمتلك مؤسسات أخرى لحماية مثل هذه العمليات من مخاطر التطورات الاقتصادية و السياسية المحتملة في دول أخرى .وتتولى هذه البنوك القيام بالأنشطة التالية[1]:

- تمويل شراء السلع والحصول على الخدمات. تصدير بوالص تأمين ضد الخطر.
- تقديم التمويل اللازم عندما تعجز المؤسسات الخاصة عن المساعدات المالية
- منح مساعدات و إعانات مالية أحيانا والمساعدات في ترويج الصناعات الوطنية للتصدير

2.2 وكالات مالية أخرى: هناك مؤسسات مالية أخرى تقع تحت مسميات مختلفة مثل المؤسسة الدولية الوطنية للمبيعات، مؤسسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار، مؤسسة المبيعات الخارجية .وتعرض جميع هذه المؤسسات الخدمات المالية والفنية والاستشارية للمصدرين والمستوردين والتخفيف من احتمالات الخطر أمامها.

3.2 الوكالات المالية الدولية :هناك العديد من المنظمات الدولية التي تسعى لتوفير التمويل اللازم للدول النامية، إما لتنشيط فعاليات التصدير من هذه الدول لتسديد أثمان المستوردات من الدول الصناعية. وحتى تنجز التصدير لابد من إثبات صلاحية البضائع المصدرة للدول النامية الراغبة بالاستيراد. و ظهرت مثل هذه المنظمات(الوكالات)تحت مسميات الوكالة الدولية للتمويل، مؤسسة التنمية الدولية، البنك الآسيوي و الإقليمي للتنمية.

المبحث الثالث: دوافع و أخطار التصدير, أهدافه و عوامل نجاحه و معوقاته

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير والعوامل التي تبين مدى نجاح عملية التصدير في أي دولة.

المطلب الأول: دوافع التصدير

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 73.

يهدف التصدير إلى التركيز بشكل مكثف على الأسواق الخارجية حيث نجد أن الصادرات بالنسبة للدول النامية هي من المصادر الهامة لتمويل التنمية الاقتصادية .لذلك لابد من توفر حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات، وهذا للتوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات[1]. ومن أهم دوافع التصدير نجد ما يلي:

1. عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية أشمل.
2. يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.
3. نمو الطلب في السوق الأجنبي و كذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق التجارية و هناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة و تطور المنافسة:

1.3– عوامل تجارية :تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص لمؤسسة.

2.3– عوامل مالية :تتمثل في البحث عن غلة الحجم و استرجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات، و تخفيض تكاليف الإنتاج و تخفيض الخطر من خلال التدويل و التواجد في عدة أسواق دولية.

3.3– عوامل بيئية :تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب و تغيير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود و كذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة والقدرة على تحمل المخاطر و تتضمن:

1.3.3- يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث ان المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ بهذه الأسواق عن طريق التصدير.

2.3.3- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة و بالتالي المؤسسة تقوم بتلبية هذا الطلبات في الوقت المناسب.

المطلب الثاني :عوامل نجاح التصدير و أخطار التصدير

باعتبار التصدير عملية حيوية و ضرورية في اقتصاديات دول العالم، فهو يحتاج و يرتبط بعوامل مختلفة لتشجيعه و دعمه، و يتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير الأخذ بعين الاعتبار لمختلف هذه العوامل و ذلك لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القصير و الطويل، و من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف هذه العوامل كما يلي:

الفرع الأول: عوامل التصدير:

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 69.

يمكن تلخيصه في ما يلي:

1. **الموارد الجاهزة لتحقيق عملية التصدير** :"و هذه العوامل متنوعة منها ما هو متعلق بموارد الشركة أو المؤسسة التصديرية و منها ما يتعلق بالموارد الوطنية، و أهم ما يمكن إدراجه في أنواع هذه الموارد هما أولا المقدرة في القيام بدراسات و أبحاث السوق و الوصول إلى المعلومات المناسبة، و ثانيا اقتناء الموارد البشرية الماهرة و المتعلمة و المدربة أو المرخصة"[1].
2. **أساليب و طرق التسويق** :وهناك بنود متعددة في هذا العامل و لكن أهمها عاملين الأول يتعلق بدراسات السوق و المقدرة للوصول إلى المعلومات و الاستنتاجات و التحليلات الصحيحة و هذا مرتبط بالعامل الأول و أما الثاني يتعلق بوجود قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية، و قنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية و لكونها تؤثر مباشرة في عملية التصدير.
3. **وفاء و إشراف الإدارة** :لالتزام الإدارة المشرفة على التصدير وهو هام جدا و لكنه أهم و أكثر حساسية من البنود الثلاثة الأخرى لأنه يتصل بمقدرة الشركة على التخطيط ووضع الإستراتيجيات و الخطط و تطبيق الأنظمة و توكيد الجودة و الرقابة و التدقيق و و المراجعة و الإشراف ورسم الأطر الزمنية وتصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادية و الحرجة و أهم مبدأ في هذا العامل هو مقدرة الإدارة في وضع الأهداف و الغايات المترابطة و المتصلة بعملية التصدير و بحيث تعكس كل سوق تصديري على حدى.
4. **معايير و مقاييس جودة السلعة** :"يس غريبا الربط بين المواصفات القياسية للسلعة أو الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية وهناك ثلاثة أسس تتحكم في جودة السلعة أو الخدمة ألا وهي:
   - جودة السلعة من حيث النوع.
   - جودة السلعة من حيث السعر.
   - من حيث الكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل ومع وبعد البيع.

[1] حمشة عبد الحميد, **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,غير منشورة,جامعة بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, سنة 2011-2012,ص55

والعامل الرابع هذا يختلف عن العوامل الثلاث السابقة في أنه يتعلق بمقدرة الشركة أو المؤسسة في التعامل مع الأسواق الخارجية و القدرة على المنافسة [1].

الفرع الثاني: أخطار التصدير

يقصد بأخطار التصدير تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر أثناء العملية التصديرية، والتي قد تكون ناتجة عن عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى لا يمكن تصنيفها في الأولى ولا في الثانية ، وسنتطرق إلى أهم أخطار العملية التصديرية:

أ- الأخطار التجارية :

ويقصد بها الأخطار التي يكون مصدرها ومسببها المستورد أو أوضاعه المالية ،وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها ومن بينها ما يلي:

- إفلاس المستورد أو تصفيته: ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد، أو إذا تقررت تصفيته جبرا، مما قد يؤدي بالمستورد إلى عدم دفعه لديونه في المواعيد المتفق عليها.
- امتناع المستورد عن سداد ما أستحق عليه للمصدر: ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد .
- رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة: ويعني ذلك رفض المشتري أوإمتناعه عن استلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته.

ب-الأخطار غير التجارية (السياسية):

ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أو سببها سلطات دولة المستورد، أو سلطات دولة العبور ، وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها محيط المستورد، بمعنى آخر المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية ،

[1] حمشة عبد الحميد, **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,غير منشورة,جامعة بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, سنة 2011-2012, ص 59.

ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار ، ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية، و كذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية.

ج–أخطـار أخـرى: ويتعلق الأمر بـ:

- **تأمين المعارض والبحث عن أسواق جديدة :** "يعد هذا النوع من التأمين أداة مهمة لتشجيع الصادرات، فالمؤسسات التي تريد عرض منتجاتها في المعارض الدولية، تدفع مصاريف هامة، بدون أن تكون متأكدة من بيع منتجاتها وحتى من استرجاع مصارف العرض، هذا ما يجعل أغلب المؤسسات تتردد في المشاركة في المعارض الدولية، وهنا يبدو دور مؤمن القرض لتقليص هذا الخطر من خلال تعويض الشركة العارضة لمصاريف النقل والعرض وفق الاتفاق الذي تم مع شركة التأمين، لكن في الغالب يتراوح بين 50 % إلى 70 % من مصاريف العرض ، وبالمقابل العارض يدفع قسطا بنسبة تتراوح ما بين 2 % إلى 3 % من مصاريف العرض، ومدة التأمين تتراوح من سنة إلى 5 سنوات حسب نوع التأمين المختار"[1].
- **خطر تقلب الأسعار** : فعند إمضاء العقد تكون الأسعار ثابتة أو قابلة للتغير، ففي الحالة الأولى عندما تكون الأسعار ثابتة لا يتدخل مؤمن القرض لتغطية القيمة الزائدة على السعر الثابت الناتج عن تقلب أسعار مواد الخام والأجور ، أما في الحالة الثانية في حالة وجود أحكام في العقد متعلقة بتغير الأسعار ، المؤمن يلتزم بتوسيع الضمان إلى المبلغ المكمل (السعر الزائد) الناتج عن تنفيذ هذه الأحكام بشرطين هما:

1. **الشرط الأول:** يتم طلب توسيع هذا الضمان عند وجود الضرورة لذلك.
2. **الشرط الثاني:** المدين لن يحتج عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بتغير الأسعار.

[1] Zouari. Maher, « **la promotion des exportations, expérience Tunisienne** » , Mémoiare de 3eme cycle professionnel, IEDF) , (1990) P. 28-32.

المطلب الثالث: معوقات و أسباب فشل التصدير

إن عملية التصدير ما زالت تواجه بعض الصعوبات التي لابد أن نعرضها ونواجهها لنحاول إيجاد الحلول سواء أكانت حلول مماثلة لما يتم اتخاذه – أو – حلولا مبتكرة وذلك سعيا للنهوض بعمليات التصدير وذلك لمحاولة تعظيم الناتج الوطني والإيرادات من العملة الصعبة ؛ خاصة في ظل الأزمة العالمية الحالية والتي أتاحت فرصة عظيمة للاقتصاد الدول في ظل تطوير مناخ الاستثمار وما صاحبه من برامج لتيسير الإجراءات الخاصة بعملية التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما تعكسه مؤشرات أداء الاستثمار خلال السنوات الماضية، وأهم هذه الصعوبات تنقسم مبدئيا إلي صعوبات داخلية؛ وخارجية نذكر منها:

الفرع الأول: صعوبات داخلية:

1- شبكة النقل و البنية التحتية لطرقات النقل و السكك الحديدية.

2- الإدارات و المؤسسات (بنوك.دوائر مالية.جمارك, مراكز قرار....).

3- الخطوط الجوية و محطات الشحن الدولية.

أولا: بالنسبة لشبكة النقل :

تتمثل الصعوبات التي يوجهها المصدر أثناء نقل البضائع من مخازنه إلى ميناء الشحن في النقاط التالية:

1- عدم وجود أسطول نقل برى كافي لنقل الحاويات و كذلك لعدم وجود شاحنات و قاطرات لنقل هذه الحاويات, مما أدى إلى خسارة المصدرين لبعض العقود نتيجة عدم الالتزام في المواعيد مع العملاء في الخارج لأجال التسليم.

2- قدم وسائل النقل البرى(شاحنات, ناقلات السوائل...) وقلت استعمال السكك الحديدية وما يتبعه ذلك من تعطيل للنقل بسبب تعطل شاحنات النقل أثناء توصيل البضائع إلى الموانئ وما يترتب على ذلك من تأخير في مواعيد الشحن و التسليم.

3- الزيادة غير المبررة في أسعار النقل خاصة الناقلين الخواص مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات نظرا لارتفاع التكلفة.

4- وعدم وجود أي مراقبة على شركات النقل و عدم التزام السائقين بالقواعد مما يؤدى إلى كثير من الحوادث التي تعود بالخسائر على المصدر ويتمثل ذلك في خسارة بعض الأسواق الخارجية نتيجة عدم الالتزام بمواعيد الشحن.

5-عدم توافر حاويات خاصة ذات الشحن الكبير (High Cab or Open Top) في بعض الحالات التي يتطلبها شحن بعض البضائع.

ثانيا: بالنسبة للمؤسسات الرسمية و الإدارية:

هناك العديد من الصعوبات تقابل المصدرين مع بعض الهيئات الحكومية وغيرها وخاصة استخراج شهادات المنشأ: كشهادة جامعة الدول العربية وشهادة الصحة حيث أن الشروط الموضوعة لاستخراج هذه الشهادات قد تؤدى إلى تأخير إرسال المصدر لمستندات الشحن إلى البنك في حالة الاعتماد المستندي أو إلى العميل النهائي في الحالات الأخرى مما يؤدى إلى تراكم غرامات الحاويات ووجود تكلفة لا داعي لها، وعلى سبيل المثال من شروط استخراج شهادة جامعة الدول العربية:

الشرط الأول: "وجود إيصال الجمارك بفتح شهادة جمركية وحيث أن شهادة الجمارك غالباً ما يتم فتحها في نفس يوم القيام بعملية التصدير وفي بعض الدول التي يكون مدة الشحن إليها من ثلاثة أيام إلى أسبوع (كمصر و إيطاليا وفرنسا) ويكون من الصعب على المصدر تجهيز الأوراق المطلوبة في ثلاثة أيام[1]

الشرط الثاني: وجود بوليصة شحن ويؤثر هذا الشرط سلباً حيث لا يمكن للمصدر استكمال استخراج شهادة المنشأ إلا بعد أن يستلم بوالص الشحن ويرسل صورة أصلية إلى هيئة الصادرات والواردات مرفقة بشهادة المنشأ المراد استخراجها. في حالة عدم وجود بوليصة شحن كما هو الحال في النقل البرى يتم كتابة تعهد إلى هيئة الصادرات والواردات استخراج شهادة المنشأ وفي حالة زيادة عدد التعهدات على أثنين يتم إيقاف استخراج شهادة المنشأ للمصدر وهذا غير منطقي حيث أن النقل البرى ليس له بوالص معتمدة.

ثالثا:. بالنسبة الخطوط جوية و محطات الشحن:

ان الشحن عبر الخطوط الجوية و البحرية من أكبر المشاكل التي توجه المصدرين ، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

1. عدم وجود مساحات على الطائرات و المراكب للسلع الكبيرة ووجود طلبات تصدير عالية.
2. عدم وجود مراكب صغيرة (شارتر) (CHARTER) حمولات من 1000 إلى 2000 طن.

---

[1] بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010** , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة *الماجستير في العلوم تجارية, غير منشورة، جامعة الجزائر3, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة2012/2011,ص 23.*

3. نتيجة لكثرة طلبات الشحن يترتب على ذلك أن تقوم الخطوط بزيادة أسعارها بصورة غير مبررة بسبب عدم وجود المنافسة.
4. طول مدة الإبحار حيث أن معظم الموانئ لا تدخلها السفن الأصلية Mother Vessel ولكن يتم الشحن عن طريق Feeders إلى الموانئ الأوروبية التي بها محطات حاويات يعاد تحميلها إلى مراكب أخرى مما يؤدى إلى طول فترة النقل البحري و التسليم.
5. عدم كفاءة بعض الموانئ لاستيعاب زيادة حركة الصادرات مع وجود حركة كبيرة للتجارة العالمية.

الفرع الثاني: صعوبات خارجية:

بعض الموانئ الخارجية غير مؤهلة لتلقى الشحنات المصدرة إليها

1. شبكة طرقات غير مكيفة و غير أمنة لنقل البضائع برا بين الدول (اللوجستيك)
2. عدم تطبيق الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول المستوردة
3. سياسة التحصيل الضريبي لبعض الدول و ذلك بفرض رسوم إضافية من بعض الدول

أما بالنسبة للصعوبات الخارجية التي تواجه عمل اللوجستيك و النقل ما بين الدول فتتمثل في عدة نقاط منها على سبيل المثال :

1. عدم وجود إلمام كافي لمسئولي اللوجستيك في الشركات المصدرة بقوانين الدول المصدر إليها وكيفية استخراج المستندات التي تسهل عملية التخليص الجمركية للعميل المستورد من تفتيش وشهادات مطلوبة.
2. عدم وجود دراسات خاصة لتأهيل مسئولي اللوجستيك و النقل البري لعمليات التصدير حيث أن العملية التصديرية تعود بالفائدة على الدولة وموقعها الاقتصادي.

خلاصة

يعتبر التصدير عامل حاسم و مهم في اقتصاد أي دولة, كما أن البعض يعتبره قضية مجتمعية تفرض نفسها على التحولات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

عند دراسة العلاقة بين الصادرات و التنمية الاقتصادية نجد أن هناك إجماع بين المفكرين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية الاقتصادية ، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات التطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية .لأجل هذا سعت العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات وتنميتها .وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل الثاني

يقال بأن آدم سميث Adam smith هو من أوائل الكتاب أو الاقتصاديين المختصين في التنمية من خلال مؤلفه "ثروة الأمم"1776، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث وبحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

وإزاء كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية.

وتِبعا لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية , نظريات و أبعاد التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : مستلزمات و عوامل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث :استراتجيات, سياسات و معوقات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية , نظريات و أبعاد التنمية الاقتصادية.

من المهم تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية, لكن من الصعب التمييز بين مصطلح التنمية الاقتصادية Développement économique و بعض المصطلحات المشابهة لها مثل التطور الاقتصادي, النمو الاقتصادي, و غيره. و لعل ابرز مصطلح هو النمو الاقتصادي La croissance économique, كونه أكثر المصطلحات انتشارا, لذا سوف نبين من خلال المطلب الأول حقيقة هذا المصطلح و ما هي مختلف المفاهيم المرتبطة به؟

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية و الفرق بينها و بين بعض المصطلحات

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره – فإن التنمية الاقتصادية تعرف:

تعريف1: التنمية الاقتصادية "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

تعريف2: التنمية الاقتصادية "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[1].

ويمكن تعريف التنمية بأنها:

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية،الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع2.

تعريف3: هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م: التنمية الاقتصادية هي عملية يمكن بها توحيد طاقات المواطنين والحكومة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و"روستو" W. Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن الصفات التقليدية السائدة فيها، و تنتهج الخصائص الجديدة و المتطورة في المجتمعات المتقدمة.

---

[1] مدحت القرشي,**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات**, دار وائل للنشر,2007، الأردن، ص30.

[2] مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 34.

تعريف4:يقول المفكر "ماير" Meier :"أن التنمية هي زيادة الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة"[1]، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

ومما سبق ذكره من تعاريف و أراء المفكرين الاقتصاديين و الهيئات الدولية يمكن القول أن مفهوم التنمية يتمثل في كونها " استراتجيات وعمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

ثانيا: الفرق بين التنمية الاقتصادية وبين بعض المصطلحات

1- الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي

حيث تشير التعاريف الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط معين". بينما التنمية تهتم بتحسين مستوى المعيشة خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري و توفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية،أي أنها مجموعة الخطط الهادفة لبعث زيادة

في الناتج المحلي الإجمالي أما النمو فيركز على الإنتاج والإنتاجية، أي التغيير في معدل النمو والمعدل الإجمالي.[2]

[1] مدحت القرشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات**, دار وائل للنشر,2007 ,الأردن,,ص32.

[2] عبد الرحمان بن سانية، **الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2012-2013 ص 84

2- الفرق بين التنمية الاقتصادية و التقدم الاقتصادي

بما أن التنمية تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام .يكون مقرونا بتغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و العلاقات التي ترتبط بالنظام السياسي و الدولي للبلد فهذا يقودنا للحديث عن التقدم الاقتصادي.

ويعرّف R. Barré التقدم انه :" نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان عن مجموع التحسينات في الميزان الاقتصادي والاجتماعي المرافق للنمو ومنه فإن التقدم ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي و استمرار وهو تحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الإفراد"[1]

3- الفرق بين التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي:

التطور لغة يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدما اقتصاديا نحو أهداف محددة مسبقا إما كمية، كزيادة المنتج أو نوعيته، كتوزيع أفضل المداخيل داخل الدولة، فالتطور إذ يدل على التغير والحركة، وغالبا ما يُستخدم للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع ما، فنقول مثلا :التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة، وهو ليس مردفا للنمو، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من ت ا زيد السكان، فهنا لا يوجد، كما أنه ليس مرادفا للتنمية، إذ أنه يمكن أن يكون تطورا اقتصاديا دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية هذا التطور (أي لا يوجد هناك تنمية)2.

[1] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري:** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2009-2010، ص04.

[2] عبد الرحمان بن سانية، **الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2012-2013, ص 101

المطلب الثاني: أبعاد و أهداف التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

من خلال التعاريف و المفاهيم السابقة, و تسليط الضوء على أهم الفرقات بين المفاهيم المرتبطة بالتنمية كالنمو, التقدم و التطور الاقتصادي يتضح لنا أن للتنمية الاقتصادية أهداف و أبعاد متشعبة لها ارتباط بالمجتمع و مستوى المعيشة , و منه يمكن أن نسلط الضوء عل بعض هذه الأبعاد فيما يلي:

أولا: البعد المادي (تقسيم العمل, التصنيع)

في هذا البعد يمكن أن نقول أن التنمية هي عكس التخلف من خلال هدفا الأول و هو تحقيق الرفاهية للمجتمعات, و اكتساب ميزات التطور المتاحة في البلدان المتطورة, من هنا فان التنمية تتيح الزيادة في رأس المال مما يسمح بتطوير الصناعة و الانتقال إلى الصناعة الآلية, ما ينجر علية تقسيم للعمل و إدخال التكنولوجيا الحديثة, هذا التحول يحقق زيادة في الإنتاج و فتح أسواق داخلية, و لتحقيق هذه الأهداف لا بد من توفر أربعة شروط هي[1]:

1. تحقيق فائض أو تراكم في رأس المال
2. التوازن بين فئات المجتمع في العمل
3. توفر الإنتاج من السلع و الخدمات
4. تكوين سوق تنافسية

[1] أحمد حامد رضوان مصطفى، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011 ، ص 24

للتنمية ارتباط وثيق بالتصنيع, لان تطور الصناعات المحلية يؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي, و معلوم إن عملية التصنيع تحتاج إلى عوامل منها قاعدة صناعية, توفر رأس المال,تحقيق المورد البشري المؤهل و هذا لإحداث تغيير في البنية الصناعية المحلية.

ثانيا: البعد الاجتماعي (رفع مستوى المعيشة و الدخل)

إن للتنمية ارتباط مباشر بالحياة العامة للمجتمعات سواء كانت اقتصادية و اجتماعية و سياسية، ويظهر هذا التأثير أو الارتباط من خلال وجهان:

1. تحول المجتمعات نحو الأساليب الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية التي لازمت التطورات في أوروبا و أمريكا في القرن السابع عشر. و يمكن تحديد هذا التحول على بعض المؤشرات التي ظهرت في تلك الفترة منها: التقدم التكنولوجي, زيادة الإنتاج في تلك الدول, ارتفاع معدل النمو و الدخل الفردي، سرعة الاتصال بين مجتمعات هذه الدول، تقسيم العمل و توفر المهارات الجديدة. كل هذه المؤشرات ساهمت في إعادة تشكيل أنظمة و قيم اجتماعية من اجل التكيف مع المجتمعات الجديدة.
2. الانتشار الواسع للتكنولوجيا الحديثة ساهم في تغيير الأنظمة الاجتماعية القديمة من خلال تغييرات في الهياكل الاجتماعية و توجهات السكان و المؤسسات نحو الرفاهية, و كل هذا من اجل التقليل من الفوارق الاجتماعية في الدخول, و التحرر من الفقر السائد ذلك الوقت.

أصبح هدف التنمية إشباع الحاجيات الأساسية للسكان, و عليه تغير مفهوم التنمية من مفهوم النمو والتطور الاقتصادي إلى مفهوم تنمية الإنسان و المجتمعات.

ثالثا :البعد السياسي و الدولي: (التحرر من التبعية, التعاون الدولي)

منذ بروز مفهوم التنمية و انتشارها بين الدول, خاصة الدول النامية جعل من التنمية مرادفا للتحرر و الاستقلال, و حلت معركة التنمية مكان الحروب الكلاسيكية. ولان تحقيق التنمية الاقتصادية يشترط التحرر و الاستقلالية الاقتصادية و الاجتماعية فان مفهوم البعد السياسي للتنمية يتضح في التحرر من التبعية الاقتصادية للدول, من خلال الابتعاد عن الاستعانة بالمصادر الأجنبية لتطوير الاقتصاد, و تأهيل المورد البشري المحلي للتحرر من التبعية في تكنولوجيا التصنيع. رغم كل هذه التوجهات إلا أن معظم الدول

لا تزال في تبعية للدول المتطورة من خلال استيرد المواد الأولية و تكنولوجيات التصنيع الحديثة, مما جعل هذه الأخيرة تقود السيطرة على الدول النامية.

إن مفهوم التبادل الدولي فرض نفسه على كل الدول سواء المصنعة او النامية, و هذا التعاون برز من خلال ظهور الهيئات الدولية(البنك العالمي, صندوق النقد الدولي) التي كانت مهامهما الرئيسية النهوض باقتصاديات الدول المتضررة. حيث ظهر أول عقد دولي سنة 1961 من طرف الأمم المتحدة هدفه تحقيق معدل نمو عالمي يبلغ 7%. كما ظهرت في تلك السنوات عدة هيئات منها منظمة الغات (GATT) الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية. و منظمة الانكتاد (UNACTAD) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.كان هدف هذه المنظمات تحقيق علاقات اقتصادية دولية متكافئة بين الدول[1].

لكن كل هذه المساعي الدولية لم تفلح في تحقيق هذا التكافؤ. نظرا للاديلوجيات السائدة عند الدول المتقدمة و نظرتها لمستعمراتها القديمة. و عليه تجد تفاوت في الدخول بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

رابعا: البعد الحضاري: (التفاوت بين المجتمعات)

ان المفهوم الواسع للتنمية يشمل كل الجوانب الأساسية لحياة المجتمعات سواء كانت اقتصادية, اجتماعية, سياسية و حتى ثقافية. و كل هذه الجوانب تعبر عن البعد الحضاري لأي مجتمع, لاعتبار إن مشروع إي تنمية اقتصادية يعتبر مشروع نهضة حضارية لأي دولة, لان التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية, انما تتعداه لعملية بناء حضارة تؤكد فيه المجتمعات عن شخصيتها و هويتها الإنسانية.

[1] أحمد حامد رضوان مصطفى، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011 ، ص 25.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

إن هدف التنمية العام هو رفع المستوى الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، والصحي، وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد والمجتمع، والانتفاع الكامل بكافة الإمكانات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم بعضهم ببعض أثناء العمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير. كما تسعى التنمية إلى جانب هذا كله إلى تحقيق هدف رئيسي هو تنمية طاقات الأفراد لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته.

قد تعددت آراء الباحثين الاجتماعيين في تحديد أهداف التنمية، حيث إن البعض يرى أن أهداف التنمية تركز أساسا على أهمية التقدم الاجتماعي(رفع المستوى المعيشي) والاقتصادي(رفع الدخل, التقليل من البطالة), واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج ومشاريع التنمية تهدف إلى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة. ويرى البعض الآخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل والتفكير والابتكار والتجديد والإبداع باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وكذلك يرى آخرون أن التنمية تهدف إلى إيجاد الطريقة التي يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية، لكن هذه الآراء مع اختلافها مع آراء أخرى توضح لنا أن التنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة تتلخص في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس، بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع(تقليل التفاوت في الثروات) بهدف القضاء على الصراع والتنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وكذلك الاهتمام بتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية الصحيحة للمجتمع حتى لا يطغى جانب على آخر أثناء تنفيذ مشاريع التنمية، مع العلم أن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف أساسا إلى البحث عما يمكن عمله لتحسن ظروف المعيشة في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة، وغايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجاتهم واكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة إنتاجهم ودخلهم مع التأكيد على التعاون بين الحكومة والهيئات الدولية سواء كانت

رسمية أو حكومية1. و مع ذلك فان هناك أهداف أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول, و التي نلخصها فيما يلي:

أولا: زيادة الدخل الوطني

إن ابرز أهداف التنمية في أي بلد هي التركيز على كيفية الرفع من الدخل الوطني,و ذلك من خلال توفير الحاجيات الأساسية لإفراد المجتمع من أكل و لباس و حماية و توفير خدمات صحية و خدمات جوارية كالاتصالات و النقل...,و كل هذا من اجل التقليل من نسبة الفقر و انخفاض مستوى المعيشة للسكان و هي احد ابرز مبررات التنمية في أي بلد, كما أن الزيادة غير منتظمة لتعداد السكان و عدم تماشيها مع وتيرة التنمية تعد دافع لتحقيق تنمية شاملة.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة

إن تحقيق مستوى معيشي مرتفع للسكان من بين الأهداف الأساسية للتنمية في كل الدول النامية. لذا فان التنمية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني, بل هي أداة لرفع المستوى المعيشي أيضا,كما ان هدف التنمية هو إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع,كما أن التنمية تضمن حق العمل، وحق الرعاية الصحية والعلاج المجاني، وحق التعليم بمستويات جيدة في كافة المراحل التعليمية، وحق السكن المناسب للمواطنين، والحق في مستوي معيشي يحفظ كرامة الإنسان ويلبى احتياجاته، وتقديم المساعدات الاجتماعية المباشرة للمواطنين، لبناء قوى عاملة مؤهلة وقادرة، وتسمح بتجديد القوى البشرية للمجتمع بالصورة القادرة على رفع مستويات التنمية. وتحسين وتطوير وسائل الإنتاج والتكنولوجيا من خلال تدعيمها بالمعرفة والمهارات البشرية اللازمة.

كما أن للتنمية مساهمة في تعزيز مستوى المعيشة (مستوى الثروة، والراحة، والسلع المادية والضروريات، حيث مستوى المعيشة يحتوي على عناصر كالدخل، وجودة وتوفر الوظائف، وتباين الفئات، ومستوى

1 حمد بن ناصر الغفيص بريدة, **التنمية الاقتصادية و المجتمع الدولي**, دار غريب للطباعة و النشر,الطبعة الاولى, السعودية,2009 ص 45.

الفقر، جودة المساكن ومستوى القدرة على تحمل تكاليفها، عدد الساعات اللازمة للعمل لشراء الضروريات، عدد أيام الأجازات في العام، توفر أو مجانية الوصول لرعاية صحية جيدة، جودة وتوفر التعليم، متوسط العمر، حوادث الأمراض، تكلفة البضائع والخدمات، البنية الأساسية)[1].

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخل و الثروات

إن انخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل القومي , ينجر عنه فوارق متباينة في الدخل و الثروات, إذن أن هذا التوزيع غير عادل للدخل بامتلاك مجموعة صغيرة على اغلب الثروات و أساليب الإنتاج ينتج عنه إصابة المجتمع بعدة إضرار و تؤثر سلبا على مسار التنمية و تحقيق الرفاهية للمجتمع. و مثل هذا التوزيع للثروات و انحصارها بيد فئة صغيرة من المجتمع يؤدي إلى تراكمات اجتماعية (البطالة, الآفات الاجتماعية), كما يساهم في توسع رقعة الفقر في هذه المجتمعات, و هذا الأخير هو احد أسباب توجه الدول للتنمية ألا و هو القضاء على الفقر.

رابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد:

إن معظم الدول النامية تعتمد في اقتصادياتها على القطاع الزراعي, و هذا راجع إلى ذهنيات التركيبة السكانية المتمركزة في المناطق الريفية, كما أن ارتكاز معظم الصناعات في المناطق الحضرية لم يعطي فرصة لخلق توازن بين المناطق, لذا و جب على القائمين بعملية التنمية تخصيص استثمارات في مجال الصناعة و تكثيف المناطق الصناعية.لخلق توازن بين القطاع الصناعي و الزراعي لهذه الدول. من خلال خلق مناطق صناعية في مراكز ذات كثافة سكانية كبيرة أو توسيع نشاط الوحدات المتمركزة في المناطق الحضرية نحو الريف.

[1] حمد بن ناصر الغفيص بريدة, **التنمية الاقتصادية و المجتمع الدولي**, دار غريب للطباعة و النشر,الطبعة الأولى, السعودية,,2009, ص 78.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

من المعلوم أن التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية فحسب, بل هي إحداث تغيرات في الهياكل و الأسس الاقتصادية و الاجتماعية. و لتحقيق هذا لا بد من وجود اطار اقتصادي نظري تستند عليه هذه السياسات التي تخطط لها أي دولة.

إن الفكر الاقتصادي عبر العصور اهتم بأمرين بخصوص التنمية الاقتصادية: أولا كيفية تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة و ثانيا البحث عن الظروف التي تساهم في تحقيق التنمية في بعض الدول المتخلفة اقتصاديا. لهذا ظهرت عدة دراسات و نظريات تعالج قضية التنمية الاقتصادية في الدول النامية. و لتحقيق هذا الهدف سنتناول بعض النظريات الآتية:

أولا: نظرية الدفعة القوية (Big Push Theory)

صاحب هذه النظية هو (Rosentein rodam) هو عالم الاقتصاد النمساوي (1902-1985) الذي درس تأثير القيود المفروضة على التنمية في الدول المتخلفة.من بين هذه القيود ضيق و محدودية السوق المحلي. و منه يرىrodam "أن التقدم خطوة بخطوة و بهدوء لن يكون له تاثير بالغ في توسيع السوق و كسر حواجز التوسع السوقي.و لن يقلل من بقعة الفقر في البلدان المتخلفة.بل يرى rodam انه يلزم هذه الدول جهد متواصل و قوي للانطلاق من مرحلة الركود الاقتصادي نحو التنمية الذاتية. و هذا يتطلب حد أدنى من الاستثمارات. و هذا ما يطلق عليه rodam بالدفعة القوية"[1]. حيث قدر حجم هذه الاستثمارات بنحو 13.2 بالمائة من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى ثم ترتفع تدريجيا.

و للدلالة على تأثير الدفعة القوية على التنمية و التغلب على حالة الركود يشبه بعض مفكري الاقتصاد ذلك بحاجة الطائرة إلى دفعة قوية للإقلاع و بدء التحليق.

[1] د.مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي, الأردن، ص 88.

يبرر rodam نظريته من خلال فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو الحل الوحيد لتنمية البلدان المتخلفة.لان التصنيع يعد مجالا لاستقطاب اليد العاملة البطالة.على أن توظف حجم ضخم من الاستثمارات لإعطاء دفعة قوية للتصنيع. و هذه الاستثمارات توجه في بناء مرافق رأس المال البشري, شبكة طرق و مواصلات ووسائل نقل , تأهيل اليد العاملة. و كل هذه المشاريع الضخمة يجب أن تكون موجهة غير قابلة للتجزأة التي من شانها أن توفر خدمات إنتاجية قليلة التكلفة.كما أضاف rodam انه يتعين أيضا توجيه جزء من هذه الاستثمارات في إنشاء صناعات تكميلية أو صناعات مناولة من أجل توفير تقاطع بين الصناعات المحلية.التي من شانه التقليل من تكاليف الانتهاج.

يرى rodam أن الاستثمار في الصناعات الخفيفة وخاصة الاستهلاكية منها يكسب الدولة جدوى اقتصادية.حيث أن هذه الصناعات تدعم بعضها البعض مما يساهم في جلب رؤوس الأموال الأجنبية و استيراد المواد الأولية1.

كما يؤكد المؤيدون انه يجب أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط و تنفيذ التوجهات الصناعية للبلد.حيث أن محدودية السوق لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشاريع صناعية تعتمد على تكنولوجيا كبيرة و تكلفة كبيرة.لان المستثمر الخاص يبحث عن الربح السريع و ليس تحقيق رفاهية اجتماعية للمجتمع.لذا و جب على الدولة التدخل لتنظيم سوق الاستثمارات و توجيه المستثمرين من اجل ضمان الحاجيات للمجتمع.

نقد نظرية الدفعة القوية:

كما هو معلوم في كل ميادين الفكر و النظريات أن لكل نظرية مؤيد و معارض و كل حسب تحليلاته واستنتاجاته,و من بين الانتقادات التي طالت نظرية الدفعة القوية نلخص ما يلي:

[1] مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي, الأردن، ص 90

1. حسب rodam فان نظريته تتطلب استثمارات ضخمة و رؤوس أموال كبيرة و هذا ما تفتقده معظم الدول النامية.
2. فقدان لمعظم الدول النامية للقدرة البشرية ذات الكفاءات في مجالات متنوعة اقتصادية, إدارية, و علوم التسيير, و علوم الهندسة و التخطيط.
3. أكدت النظرية أن التنمية تنطلق من التصنيع دون الزراعة رغم ان الدول النامية تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي.
4. إن تطبيق هذه النظرية في نظر المعارضين يزيد من مستوى الطلب المحلي على السلع و الخدمات, الأمر الذي يولد ضغط كبير على وحدات الإنتاج.

لهذا يرى المنتقدون للنظرية أن الدفعة القوية للاستثمارات ليست عامل كافي و مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية و المتخلفة.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن[1] (Balanced Growth Theory)

ترجع إستراتيجية النمو المتوازن إلى الاقتصادي

" راجنار نيركسة" Ragnar Nurkse "، (1907-1959) (اقتصادي استوني من استونيا)

الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها " روزنشتين – رودان " في إستراتيجية الدفعة القوية، وأعطاها صيغة أكثر حداثة في كتابه بعنوان (Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (1953))

[1] د.مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي، الأردن, ص 91.

ركز " نيركسه " على دور حجم السوق المحلية في تحفيز أو إعاقة الاستثمار . حيث أن ضيق حجم السوق في الدول المتخلفة – حسب رأيه – يمثل العقبة الرئيسية المباشرة في طريق الاستثمارات.

ويعرف " نيركسه " حجم السوق بأنه ليس عدد السكان أو المساحة الجغرافية، وإنما الأهم من ذلك إنتاجية الاقتصاد التي يعبر عنها بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية, أو ما عرفه بحلقة الفقر الخبيثة1.

يرى نيرسكه أن الدول النامية واقعة ضمن حلقات مفرغة عرفت باسم "حلقات الفقر الخبيثة" والتي توضح أن الدول النامية تعاني من حلقتين مفرغتين:

1. الأولى في جانب الطلب،
2. والأخرى في جانب العرض.

- **في جانب الطلب:**

وتتمثل الحلقة المفرغة في جانب الطلب في أن انخفاض مستويات دخول الأفراد في الدول النامية يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لهم، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يتسبب في ضيق نطاق السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار، وبالتالي انخفاض رأس المال في الاقتصاد، وهذا يؤدي إلى تراجع في إنتاجية العامل مما يؤدي الى انخفاض مستوى دخول الأفراد وهكذا تكتمل الحلقة

- **أما في جانب العرض:**

فان انخفاض مستويات دخول الأفراد يؤدي إلى انخفاض القدرة على الادخار وبالتالي تراجع الاستثمار، ومن ثم انخفاض رأس المال، وبالتبعية انخفاض إنتاجية العامل مما يؤدي إلى انخفاض مستويات دخول الأفراد وهكذا.

وحسب نيركسه فإنه لا يمكن كسر الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية في الدول النامية إلا من خلال برنامج استثماري ضخم.

---

[1] د.محمود جاد الله محمد ياسر، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، مطبعة الإسراء، مصر، سنة 2011, ص 29.

ينطلق " نيركسه " من مقولة أساسية هي أن البلاد المتخلفة يجب أن تعتمد على خلق وتوسيع وهي أن التنمية الاقتصادية السوق الداخلية، بعد أن فقدت التجارة الخارجية فاعليتها في النمو، بسبب تراجع الطلب الدولي على صادراتها من المنتجات الأولية، واتجاه معدل التبادل Terms of Trade في غير صالحها من هنا لا مناص من تصنيع السوق الداخلي للتغلب على الركود والتخلف. ولا يمكن الاعتماد على التجارة الخارجية كبديل عن الدفعة القوية والنمو المتوازن.

ويرى " نيركسه " أن الدول المتخلفة ينبغي عليها القيام بتنفيذ برنامج استثماري ضخم في وقت متزامن أو متقارب، على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، كصناعة الأحذية والملابس، وذلك حتى يتسنى توسيع نطاق السوق من خلال ما تخلقه هذه المشروعات من دخل وطلب. وبذلك تشكل كل صناعة من الصناعات سوقاً لغيرها، ومن هنا كان " النمو المتوازن " وسيلة أساسية لتوسيع حجم السوق. وكسر حلقة الفقر المفرغة.

وبالتالي فان توسيع حجم السوق يخلق حوافز الاستثمار، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه عن طريق إقامة مشروع واحد أو صناعة واحدة بمفردها .

يلاحظ من الأمثلة التي يعطيها " نيركسه " عن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري الضخم والمتزامن بأنها صناعات استهلاكية خفيفة.

أما الصناعات الثقيلة كصناعة الآلات والمعدات فيرى: نيركسه" أنها ليست في متناول الدول المتخلفة ، خصوصاً في المراحل الأولى من عملية التنمية، وبالتالي لا بد من استيراد ما تحتاجه هذه الدول من منتجات هذه الصناعات.

ولذلك فان الدول المتخلفة بحاجة إلى تشجيع الصادرات من اجل تمويل الطلب على الواردات.

هذا يعني أن " النمو المتوازن " الذي يدعو إليه " نيركسه " هو توازن في المقام الأول بين الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.

وهنا تقتضي الإشارة إلى الملاحظات التالية التي توضح بشكل أعمق المقصود " بالنمو المتوازن " عند نيركسه، وهي1:

1- لا ينازع " نيركسه " فيما ينبغي للسياسة الإنمائية من توخي التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية الاقتصادية، بل يقرر أن العلاقة بين قطاعي الزراعة والصناعة تقدم مثالاً واضحاً على ضرورة توفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي . ذلك أنه ما لم ينطلق هذان القطاعان جنباً إلى جنب في غمار عملية النمو الاقتصادي ، فإن تخلف أحدهما حتماً سيؤدي إلى عرقلة نمو الآخر .

2- إن مضمون فكرة " النمو المتوازن " لنيركسه تتمثل في الإنماء المتوازن لمجموعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، أي من خلال توازن أفقي على جبهة عريضة من صناعات سلع الاستهلاك.

3- إن " النمو المتوازن " للصناعات الاستهلاكية المختلفة لا يعني أن تنمو تلك الصناعات بمعدلات متساوية، بل من المتوقع أن تنمو هذه الصناعات بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية على منتجات هذه الصناعات.

الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو المتوازن:

ككل نظرية جديدة,تعرضت إستراتيجية النمو المتوازن لانتقادات مختلفة كان أبرزها انتقاد " هانز سنجر " Hans. w. singer" (1910-2006) وهو اقتصادي ألماني يهودي وألبرت هيرشمان " A. Hirshman" .وهو أيضا اقتصادي ألماني. وهما من ابرز أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن. وتمثلت انتقاداتهما فيما يلي:

- أشار سنجر إلى أن إستراتيجية النمو المتوازن، وهي تدعو إلى إقامة عدد كبير من صناعات الاستهلاك في وقت متزامن، فضلاً عما تقتضيه هذه الصناعات من العمل على تنمية الزراعة ، وتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي مما يتطلب موارد تمويلية ضخمة لوضع هذه الإستراتيجية

[1] د. مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي، الأردن, ص 132.

موضع التنفيذ، الأمر الذي لا يتوفر أصلاً للبلاد المتخلفة عموماً. ولو توافر لها ذلك لما اعتبرت هذه الدول دول متخلفة.

- يأخذ " هيرشمان " على إستراتيجية " النمو المتوازن " من حيث أنها تنتهي إلى فرض صناعات استهلاكية حديثة ومتكاملة على قمة اقتصاد تقليدي متخلف، وهو ما يعني نشوء ظاهرة "الاقتصاد الثنائي"، حيث ينشطر الاقتصاد القومي إلى قطاعين منفصلين ، أحدهما صناعي حديث متقدم، والآخر تقليدي راكد متخلف لا يرتبط الواحد فيهما بالآخر إلا بأضعف الصلات، ولا يعتبر هذا الوضع نمواً بطبيعة الحال، بل نمط " ثنائي للتنمية ".
- أخذ البعض على " نيركسه " قوله بأن تنفيذ إستراتيجية " النمو المتوازن " مسألة إدارية بحته، حيث لا يهم فيما إذا كان تنفيذها من قبل القطاع الخاص أو القطاع العام، كما لا يهم أيضاً ما إذا كانت سوف تنفذ من خلال آليات السوق الحرة أو من خلال أسلوب التخطيط.
- ويرى البعض أنه من غير المتصور أن تتحقق هذه الإستراتيجية من تلقاء نفسها، أو بفضل " اليد الخفية " The invisible hand وبالتالي لا بديل عن التدخل الحكومي من خلال التخطيط الشامل لتنفيذ هذه الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن[1] (Unbalanced Growth Theory)

يعتبر هيرشمان أبرز رواد " إستراتيجية النمو غير المتوازن " بل أنه قدم أبرع أداء من الناحية التحليلية وذلك كتابه بعنوان (the strategy of economic development) سنة 1958.

بالرغم من أن فرانسوا بيرو F. Perroux سبقه في هذا الموضوع ، حيث قدم صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم " أقطاب النمو ".

[1] د.مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الاولي,الاردن, ص 138

وترى نظرية أقطاب النمو بأن النمو ينطلق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو ما شابه، ومثل هذه النقاط أو المناطق تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون مراكز جذب للمناطق الجغرافية الأخرى في البلد الواحد .

يعتقد هيرشمان أن العقبة الرئيسة التي تواجه عملية التنمية في البلاد المتخلفة لا تكمن في ضيق نطاق السوق المحلية – حسب افتراض كل من " روزنشتين- رودان " و " نيركسه" – وإنما في ضعف المقدرة على اتخاذ قرارات التنمية خصوصاً قرارات الاستثمار .

ولذلك فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تهدف إلى التغلب على عقبة الحافز على الاستثمار من خلال الاعتماد على الاستثمار في القطاعات الرائدة نظرا لأنها ستقود عملية تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية External economics لهذه القطاعات. والتي بدورها ستخلف وفورات خارجية لمشاريع أخرى وهكذا.

وبالتالي فأن النمو غير المتوازن لبعض القطاعات يؤدي إلى الحض على الاستثمار في قطاعات أخرى. ويمكن النظر إلى الاستثمار الذي يتم في هذه القطاعات الأخرى على أنه استثمار مدفوع، أو مستدرج، وذلك في محاولة لاستعادة التوازن من جديد.

يؤكد هيرشمان على أن النمو الاقتصادي تاريخياً اتخذ في واقع الأمر صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي، وأدى نمو هذه القطاعات القائدة إلى حض القطاعات الأخرى على النمو.

ومن أمثلة القطاعات القائدة يقدم أنصار إستراتيجية "النمو غير المتوازن" بعض النماذج التاريخية ومنها[1]:

- قطاع المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.
- قطاع السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر
- قطاع إنتاج المواد الغذائية للتصدير في الدنمارك.

[1] د. بن غضبان محمد الشريف فؤاد، **الاقتصاد الحضري**، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، السنة2015 ,ص 11

- قطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الالكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية،
- قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينيات والأربعينيات ، وقطاع الصناعات الثقيلة , الآلات.

إذن فالتنمية الاقتصادية يقول" هيرشمان" تتم على شكل نمو وتقدم بعض القطاعات أو الصناعات القائدة, بحيث يترتب على نموها نمو بقية قطاعات الاقتصاد القومي.

يتفق " هيرشمان " مع " روزنشتين – رودان " و " نيركسه " على ضرورة " الدفعة القوية " في البلاد المتخلفة ، لكن " هيرشمان " يؤكد على أن " الدفعة القوية " يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية محدودة ، يكون لها أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى بدلاً من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها خاصة في ظل ندرة الموارد التمويلية .

إن التنمية الاقتصادية طبقاً لهيرشمان " ما هي إلا عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل".

وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة عدم التوازن السابقة، وخلق حالة توازن لاحقة.

من هنا يؤكد " هيرشمان " على أنه إذا ما أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام ، فإن مهمة السياسة الإنمائية تتمثل في الإبقاء على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن .

الانتقادات الموجهة لإستراتيجية " النمو غير المتوازن ":

انتقد البعض إستراتيجية النمو غير المتوازن لأنها تهمل دور التخطيط إذ تبعاً " لهيرشمان " :" فإن قرارات الاستثمار متروكة لرجال الأعمال والمبادرة الفردية"[1] .

[1] د. بن غضبان محمد الشريف فؤاد، **الاقتصاد الحضري**، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، السنة2015 ,ص 14

أما دور الدولة فهو التشجيع وتصحيح المسار . لكن " هيرشمان " نفسه يؤكد أن قرارات الاستثمار في البلاد المتخلفة هي التي تمثل العقبة الرئيسة في طريق التنمية الاقتصادية ، فكيف إذن تترك هذه القرارات للمبادرات الفردية دون وضع خطة متناسقة ومتكاملة بحيث تساعد في اتخاذ تلك القرارات .

كما أن الإستراتيجية التي ينادي بها " هيرشمان " تقوم على أساس اختيار القطاع الرائد أو القائد الذي يعمل على جذب الاستثمارات أو القطاعات الأخرى نحو النمو الذاتي ، فكيف يترك هذا الاختيار للمبادرة الفردية بدون وجود خطة للتنمية تحدد فيها تلك القطاعات .

- تفترض إستراتيجية " النمو غير المتوازن " أن المهم فقط هو القضاء على عقبة رئيسية هي ضعف القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار وذلك حتى يمكن تحقيق التنمية ، وهي بذلك تختزل مشاكل التنمية في البلاد المتخلفة إلى قضية أحادية الجانب، وهي القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار.
- يأخذ البعض على إستراتيجية " النمو غير المتوازن " أنها تعتمد على المبادرات الفردية سبيلاً أساسياً لتحقيق التنمية بالبلاد المتخلفة من خلال خلق الاختلالات التي تحفز هذه المبادرات. ويرى البعض أن هذا الأمر مشكوك في صحته إلى حد كبير، حيث تثبت تجارب النمو استحالة قيام القطاع الخاص بمفرده بتحقيق التنمية ، أو إمكان اضطلاعه بقيادتها.

رابعا: نظرية اقطاب النمو Growth Poles Theory)

من أبرز منظري هذه النظرية هو الفرنسي بيرو f.perrox , حيث يرى :" أن مراكز النمو تنشا حول صناعة رئيسية واحدة، و ذات توسع كبير في الأسواق مما يسمح لها بتصريف المخرجات بشكل منتظم مما يوفر دخل مرتفع, يكون له اثر على المجتمع". كما يرى بيرو أن هذه المراكز يجب أن تلعب دور المحفز لجميع القطاعات و النشاطات الاقتصادية الأخرى، عادة ما تكون هذه المراكز عبارة عن مدينة صناعية مرتبطة بالوسائل و الخدمات العامة, و لها ارتباط مع الأسواق و المراكز التجارية و الإدارية.

إن هذه المراكز تتأثر بالعوامل الخارجية كالثروات الطبيعية,اليد العاملة المؤهلة,و عدد الوحدات المنتجة داخل هذه المراكز أو الأقطاب, و كذلك مرونة الأسواق الداخلية و الخارجية. كما أن هذه الأقطاب لها أثار عديدة نلخص منها[1]:

1. تأثر هذه الأقطاب على التركيبة السكانية, حيث أن هذه الأقطاب المحفزة تساعد على هجرة الساكنة مما ينشأ عنه عدم توازن في الهيكل السكاني,من خلال ارتفاع المداخيل في تلك الأقطاب المحفزة و قلة الموارد في الضفة الأخرى، مع ما يرافقه من اختلاف في معدلات الإنتاجية و توفر حجم الإنتاج.
2. إن إنشاء مراكز محفزة يشجع على الاستثمار إذ أن حجم الاستثمارات في تلك المناطق يساعد على إعادة توزيع الدخول التي تساهم في الرفع من حجم الطلب و عليه تحقق زيادة في الاستثمارات و تطور الهيكل الإنتاجي.

بخصوص أشكال هذه المراكز في الدول المتقدمة فغالبا ما تكون بجانب الأنهار لمساهمة هذه الأخيرة في عملية التنمية,لتوفر أسباب قيام هذه النشاطات. أما بالنسبة للدول النامية فان هذه المراكز غالبا ما تكون في المدن الكبرى,لتوفر هذه المدن على الإدارات المالية و اليد العاملة .

خامسا: نظرية التغيير الهيكلي (Structural Change Theory)

تعتمد هذه النظرية على مجموعة التغييرات التي تقوم بها الدول النامية من اجل تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد أكثر تطورا بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة, و اقتصاد متنوع في مجال الصناعات الخفيفة و الخدمات.تعتمد هذه النظرية على نموذجين بارزين نتطرق إليهما في التحليل الآتي:

[1] د.مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي، الأردن، ص 100.

أولا: نموذج استغلال فائض العمالة[1]

هذا النموذج لـ " A. Lewis " هو واحد من أشهر النماذج النظرية في التنمية ,فهو يركز على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش عند مستوى الإشباع، والذي أصبح نظرية عامة في التنمية الاقتصادية القائمة على فائض العمالة في بلدان العالم الثالث خلال الستينيات والسبعينيات، وما زالت بعض الدول متمسكة به خصوصا دول أمريكا، لكونه نموذجا يتكون في الاقتصاديات المتخلفة من قطاعين؛ أحدهما زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف ويتميز بكثافة سكانية عالية، تؤول فيه الإنتاجية الحدية لعنصر العمل إلى الصفر، وهي الحالة التي يصنفها" Lewis " بفائض العمالة التي بالإمكان سحبها منه بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية فيه .والقطاع الآخر صناعي حضري حديث تتحول العمالة الزائدة إليه وتكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأجور العمال أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي بنسبة ثابتة معينة(يفترضها 30% " Lewis " حتى تسمح للعمال بترك الريف والتوجه نحو المدن)، مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة التشغيل، مما يضمن استمرارية انتقال العمال نحوها فيتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية لحدوث التغير الهيكلي في الاقتصاد حسب " Lewis " يتميز القطاع التقليدي بالكثافة العمالية حيث قدرها بحوالي 80% إلى90% من السكان، وقد وضع له فرضين :الأول وهو أن فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية الأسر بأحجامها المختلفة في النشاط الزراعي يجعل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي الصفر . أما الثاني فجميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل وليس بإنتاجيته الحدية.

[1] د. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية ,2007 ، ص19.

ثانيا: نموذج أنماط التنمية

ركز " Lewis " في نظريته على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي الصناعي في الاقتصاديات المتخلفة, ليسمح باستبدال الصناعة الحديثة بدلا من الزراعة التقليدية كوسيلة للتنمية الاقتصادية، ولا يتم ذلك من دون مراعاة زيادة الادخار والاستثمار التي لم يشر إليها " Lewis " في تحليله، وهو شرط ضروري للتنم
والبشري، كما أن الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث يتطلب مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة، مثل الدوال الاقتصادية، والتغيير الإنتاجي، ومكونات الطلب الاستهلاكي، والتجارة الدولية واستخدام المصادر، وكذا التغيير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل: التحضر والنمو والتوزيع السكاني[1].

إن الاختلاف في مستويات التنمية بين البلدان النامية والمتقدمة أو حتى بين البلدان النامية نفسها يرجع بشكل كبير إلى مجموعة القيود المحلية والدولية، حيث تلعب القيود الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية للدولة وحجمها المادي والسكاني، أو القيود المؤسساتية مثل السياسات الحكومية وأهدافها (وهي قيود محلية) دورا في عملية التنمية للبلد، وهي ليست في غِنًى عن التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي والتجارة الدولية والمعونات والهبات(وهي قيود دولية) التي تفرض شروطها وبشكل مختلف على مسار التحول الذي سارت عليه البلدان المتقدمة حتى استطاعت تحقيق التنمية، وبالتالي فلدى البلدان النامية فرصا مقدمة ومعروضة من جانب البلدان الصناعية في فترات قيامها بالتنمية، هذا إلى جانب أن البلدان النامية جزء لا يتجزأ من نظام دولي متكامل وكبير، يمكن أن يشجع تنميها كما يمكن أن يعوقها[2].

[1].د.كبداني سيد احمد, **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل**,مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية , غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2012-2013, ص 93.

[2] د. احمد محمد مندور،د. احمد رمضان نعمة الله، "**اقتصاديات الموارد و البيئة**"، الدار الجامعية، مصر، 1995م، ص.127

اعتمد " Hollis Chenery " على مجموعة البحوث التجريبية التي قام حول أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950-1973 بالاعتماد على تحليلات الانحدار ومستخدما أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات الدخل الفردي المت وسط، مما سمح باستخلاص مجموع الخصائص العامة لعملية التنمية :[1]

- تتضمن عملية التنمية تحولا في هيكل الإنتاج الذي يصاحبه ارتفاع معدل الدخل الفردي, فالتحول من الإنتاج الزراعي إلى الصناعي يقود إلى ارتفاع نصيب الناتج الصناعي من الناتج القومي الإجمالي.
- يعتبر التحول في أنماط التجارة الدولية هو الأكثر بروزا فيما بين البلدان المتخلفة حيث هناك ارتفاع في إجمالي الصادرات والواردات خلال فترة التحول مع ارتفاع نسبي في حصة النواتج الصناعية في إجمالي الصادرات وانخفاض نسبي في حصتها في إجمالي الواردات.
- إن التحولات السابقة تقود إلى بعض النتائج الإيجابية مثل انتشار الفرص التعليمية وانخفاض معدلات النمو السكاني وتقليص ظاهرة الازدواجية الاقتصادية، التي من شأنها تحسين توزيع الدخل وتحقيق المساواة.
- هناك تغير في جوانب الاقتصاد الاجتماعي يتمثل في تزايد ظاهرة التحضر ونمو المدن بسبب ارتفاع أهمية وحجم الصناعة وما يرتبط بها من زيادة ظاهرة الهجرة من الريف، وهما العاملان اللذان يساهمان بشكل كبير في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل، حيث تكون مداخيل القطاع الصناعي أكبر من نظيرتها في القطاع الريفي.

إن التغيرات الهيكلية التي تم وصفها أعلاه تمثل نموذجا متوسطا للتنمية من خلال الدراسة التجريبية على العديد من البلدان، وهي تقوم على فرضية أساسية مفادها أن التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو والتغيرات الهيكلية المرافقة له، تكون خصائصها الرئيسة متشابهة في جميع الأقطار،

[1] د. احمد محمد مندور، د. احمد رمضان نعمة الله ,نفس المرجع السابق, ص130.

تختلف سرعة ونمط تطبيق التنمية بينها تبعا للظروف المحيطة بها[1]. كما أن تحليل التغيير الهيكلي هو في الأساس تحليل متفائل قائم على خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة التي ستحدث نماذج نافعة للنمو الذاتي المتواصل، وهي على عكس مدرسة التبعية الدولية التي تعتبر أقل تحمسا وأكثر تشاؤما في بعض الحالات، حيث حولت الاهتمام إلى العوامل الحقيقية في الاقتصاد العالمي التي تؤكد على استمرارية الفقر في بلدان العالم الثالث[2].

سادسا:نظرية مراحل النمو: روستو (W.W. Rostow

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير. شغل روستو منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي:" مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير"3 وفيما يلي التفصيل:

1-:مرحلة المجتمع التقليدي:

تتضمن هذه المرحلة مجتمعات ما قبل العصور و تتميز بمحدودية إنتاجيتها نظرا لسقف العلم الموجود, و أن جل السكان يعتمدون على الزراعة و الصيد,مع وجود انتقال للسكان شبه معدوم, لا وجود لسلطة ظاهرة تتحكم في الاقتصاد لان اغلب الأراضي في أيدي الملاك، وأخيرا طبيعة التركيبة البشرية هرمية أي أن

---

[1] د. أحمد حامد رضوان مصطفى، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011 ، ص15

[2] د.أحمد حامد رضوان مصطفى، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011 ، ص 21

[3] د.أحمد حامد رضوان مصطفى, مرجع سابق, ص 25

العائلة و القبيلة تلعب دورا حاسما. كما أن هناك ميزات أخرى نذكر منها: تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات. ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

2- مرحلة ما قبل للانطلاق:

هي فترة انتقالية و هي تسبق مرحلة الإقلاع أو الانطلاق,و من مظاهرها: أن مستوى الاستثمار يجب إن يرتفع, بروز نخبة تدعو إلى التغيير و إدارة النظام الاقتصادي وفق مبدأ تقسيم العمل, زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال رفعه إلى نحو 10% من الدخل القومي, بداية طهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي, ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات،..).

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب روستو مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 و20م).

3- مرحلة الانطلاق:

و تعد هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع, و هي مرحلة قصيرة حيث يجب ان يرتفع الاستثمار الى ما فوق 10% نظرا لارتفاع الدخل بسبب ارتفاع الدخل الفردي. وهي المرحلة الحاسمة في عملية التنمية وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها: إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة, النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل, بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة(قطاع الخدمات).

رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية. وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890و 1914، اليابان بين 1878 و 1900. كما يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها

4- مرحلة النضج

و هي مرحلة تطبيق التكنولوجيات الحديثة في تطوير الاقتصاد, و تبرز القطاعات الحديثة التي تزيح القطاعات التقليدية, كما يرافق هذا التغيير الهيكلي تغييرا على المستوى الاجتماعي و التوزيع الجغرافي للساكنة. ومن مظاهرها: - استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي, انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع, ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات. تقدم المجتمع ونضوجه فكريا و فنيا.

5-مرحلة الاستهلاك الوفير:

و تعد آخر مرحلة من مراحل التنمية عند روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت مستوى كبيرا في التقدم ومن مظاهرها: توفر الرفاهية للسكان, ارتفاع الدخل الفردي, تغيير ذهنيات السكان حيث أن الغذاء، السكن، اللباس،.. لا تعد الأهداف الرئيسة للفرد, زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

المبحث الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية تتطلب عديد من المستلزمات و العوامل الضرورية لإنجاح هذه العملية, و تتمثل هذه العوامل في: عوامل الإنتاج, و هي رأس المال و الطاقة البشرية والتكنولوجيا و الموارد الطبيعية.كما أن هناك عوامل أخرى تأثر في التنمية الاقتصادية منها الأنظمة السياسية, الاجتماعية و الاقتصادية,و عادات وتقاليد المجتمع و نظام التعليم... سنستعرض في هذا المبحث بعض المستلزمات والعوامل بإيجاز.

المطلب الأول: تراكم رأس المال

اجمع كل الاقتصاديين أن تراكم رأس المال يساعد على تحقيق التنمية.و يحقق هذا التراكم من خلال الاستثمار, ومن خلال توفير الأموال اللازمة لأغراض الاستثمار بدلا من توزيعها على المجالات الاستهلاكية[1].

يساعد تراكم رأس المال على الزيادة في الإنتاج, وتوزع هذه الاستثمارات على عدة أنواع:

1. استثمارات على شكل مصانع و وحدات إنتاج، و التي لا تقدم منافع مباشرة لكنها تنتج السلع الاستهلاكية و تقدم الخدمات.
2. استثمارات في البنية التحتية (الطرقات, خدمات المواصلات,مراكز توليد الطاقة) فهي تساهم في خلق القيمة المضافة.
3. استثمارات على الابتكار و تطوير البحوث العلمية, التي تساهم في تحسين أساليب الإنتاج هناك نوعان من رأس المال باعتبار رأس المال احد أهم عناصر الإنتاج و النمو هما:

ناولا:رأس المال المالي: و هو مجموع الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم و السندات و توزيع القروض التي تستعمل في إدارة الأعمال.

ثانيا:رأس مال حقيقي: و يطلق عليه رأس المال المادي أيضا و هو تلك المصانع و وحدات الإنتاج وكل المعدات و الأدوات التي تدخل في العملية الإنتاجية, و كذلك المخزونات من المواد الأولية، وينقسم رأس المال المادي إلى:

1. رأس المال الثابت
2. رأس المال المتداول

1. د. بن غضبان محمد الشريف فؤاد، **الاقتصاد الحضري**، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، السنة2015, ص 65

3. رأس المال الاجتماعي

يتفق كل الاقتصاديون من مختلف المدارس, على أن رأس المال يعد العامل الرئيسي في تحقيق التقدم التكنولوجي لأي بلد,و ذلك لان كل سلعة رأسمالية تحتوي على نوع من التكنولوجيا. كما توجه كل الاقتصاديون على أن راش المال له دور حاسم في التنمية.و لعل ابسط مثال لذلك هو نموذج هارود للنمو الذي يؤكد على العلاقة الطردية بين معدل النمو و الدخل و بين معدلات الاستثمار(الادخار).

إن البلدان النامية تؤكد على أهمية تراكم رأس المال, و تلح على الزيادة في الاستثمارات للرفع من قدراتها الإنتاجية, و يعد رأس المال هو الشرط الرئيسي لتقدم أي بلد, و ينظر إلى رأس المال على انه الوسيلة الوحيدة للتخلص من حلقة الفقر المفرغة(حسب نوركسيه)[1].

أخيرا إن ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه البلدان النامية، وعدم تملكها لآليات الإنتاج، يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس مال حقيقي جد ضعيفة. وعليه لا بد أن تعمل هذه البلدان على توفير تراكم لرأس المال سواء كان مادي أو بشري, حتى تتمكن من رفع معدلات الدخل الوطني

المطلب الثاني: الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، و يأتي الهدف النهائي لعملية التنمية في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي و رفع مستوى نواحي حياته الأخرى، إذ أنه من المستحيل تصور حصول عملية التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم و منفذ لها و بالتالي كمنتفع منها.

إن مفهوم الرأس مال البشري يشير إلى النظرية التي وضعها GARY BEKER في القرن الماضي و كانت الانطلاقة من الأبحاث التي درست أسباب التنمية القوية المحققة من خلال ما يعرف بالثلاثينات المجيدة LES TRENES GLORIEUSES , حيث أرجعت نسبة كبيرة من

[1] د.مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الاولي,الاردن, ص 96

النجاحات المحققة في تلك الحقبة إلى التقدم التقني الحاصل آنذاك، ولكن أيضا إلى تراكم المهارات الجماعية و الفردية1.

و نظرية الرأسمال البشري تقوم على فرضية أن الفرد يقوم بالاستثمار في هذا الرأسمال و تراكمه من أجل الحصول على إيرادات في شكل أجور إضافية، و تراكم هذا الرأسمال يكون من خلال عمليات التكوين الأساسي و التكوين المستمر، و أيضا من خلال التربية الأسرية أو المهارات المكتسبة في العمل، ويتطلب إحداث ذلك التراكم تكاليف مباشرة متمثلة في تكاليف الدراسة و الإيواء و النقل ...الخ، وتكاليف غير مباشرة متمثلة أساسا في تكاليف الفرصة أو الأجر الذي كان من المفروض أن يتقاضاه الفرد لو عمل خلال تلك الفترة، ويهدف الاستثمار في الرأسمال البشري إلى الحصول على مداخيل أكبر من التكاليف التي يتطلبها، ويقوم به إما الفرد ذاته من خلال (التكوين الأساسي، الخبرات، والتكوين خارج المهنة التي يؤديها الفرد) أو تقوم به المؤسسة من خلال التكوين المستمر.

إن التخطيط للتنمية يتطلب تخطيط للموارد البشرية, بهدف تحقيق و ضمان الاستمرار في مسار التنمية وتتوزع الموارد البشرية إلى مجموعتين:

أولا العمل المادي:

و تتضمن مجموعة العمل, حيث أن زيادة عدد العاملين تساهم في التنمية, إلا انه مع تقدم التنمية فان مساهمة العاملين تبدأ في التراجع, مقابل ارتفاع و تقدم في جانب التكنولوجيا, المهارات و التعليم. وأن مساهمة العمل المادي ترتفع بتطور الهيكل الصحي و الغذائي المجتمع, كما أن للعمل المهاري دور في التنمية خاصة في ظل التطور التكنولوجي الحديث. لذا فان الاهتمام بالموارد البشرية يؤدي إلى تحقيق أهداف مثل:

[1] مقاتل جلول, **أثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال إفريقيا**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف,2014/2013, ص 68.

1. يساهم في الرفع من إنتاجية العمل, و التي بدورها تمثل قيمة مضافة للإنتاج وزيادة الدخل الفردي للعامل.
2. إن العامل المهر يمكن أن يستوعب التكنولوجيات الحديثة و مسايرة آخر التطورات.
3. يعتبر المورد البشري مكسب مهم للتنمية، وأن الاهتمام به يزيد من فرص تطوير الكفاءات و تغيير العادات.

ثانيا: القدرات الإدارية

إن طور حجم وحدات الإنتاج ونشوء المشروعات الكبرى التي تضم أعداداً هائلة من العاملين، وتستخدم لتسيير أعمالها رؤوس أموال ضخمة. ومع تعقد طبيعة الأسواق واتساعها، صار من الصعب على شخص واحد، هو المالك، أن يدير تلك المشروعات الضخمة. وقد دعا ذلك إلى فصل الملكية عن الإدارة وبروز الحاجة إلى توفير قيادات بديلة. وبرزت أولى لبنات العلوم الإدارية مع الرواد الأوائل الذين كان معظمهم يتولى مناصب إدارية في وحدات الأعمال الكبيرة، فأدخلوا المبادئ العلمية في الإدارة. وفي الوقت نفسه، اهتم المتخصصون من مختلف العلوم الاجتماعية، وقاموا بأبحاث تشمل أهم الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المعاصر وتأثير المؤسسات الكبيرة واتساع حجمها وطرق اتخاذ قراراتها والعلاقات التي تنميها فيما بينها، ومع الزمن نمت العلاقة، وتوافرت القاعدة المعرفية للتعاون بين الشركات الكبرى والعناصر الأكاديمية في الجامعات، فسمح ذلك بتطوير وسائل التدريب ووضع البرامج التي تساعد في تكوين المهارات الضرورية وتطويرها .تشير تجارب كثير من الدول النامية إلى أن مستوى أجهزتها الإدارية كان قاصراً عن إدارة تنمية الخطط التي تبنتها هذه الدول. ذلك أن الفرق الكبير بين طموحات برامج التنمية والقدرة على القيام بأعباء التنمية، لم يكن إلا نتيجة لضعف الجهاز الإداري للدولة. هذا الضعف يعود إلى أنّ هذه البلدان تعرضت عهوداً طويلة للسيطرة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة، وألحقت بالأسواق الرأسمالية. وترتب على ذلك كثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن نظام الإدارة في الدول المستعمرة بُنيَ على أساس شكلي يتفق وأنظمة الخدمة المدنية على غرار الأنظمة الإدارية[1].

[1] د.حمد بن ناصر الغفيص بريدة, **التنمية الاقتصادية و المجتمع الدولي**, دار غريب للطباعة و النشر,الطبعة الاولى, السعودية,2009 ص 45 .

أما أسباب التخلف الإداري في الدول النامية فتعود إلى عدة عوامل[1]:

1. السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي لمدد متفاوتة. مما جعل النشاط الإداري يتركز بأيدي الكوادر الأجنبية المسؤولة عن الإدارات في هذه الأقطار.
2. ثقل المهام المطلوبة من الإدارة في الدول النامية في مرحلتها الحالية بوصفها إدارة تنمية في الدرجة الأولى، بمعنى إدارة تطوير، ويجب أن تخطط وتعد لتحمل عبء تحقيق التنمية بوصفها هي الأداة التي تحقق وظيفة الدولة.
3. تخلف النظم الإدارية في الدول النامية وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة.
4. التخلف الموروث في جميع الدول النامية في مرحلة ما قبل الغزو الاستعماري، الذي يشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إضافة إلى الجهل والمرض مما جعل هذه الأمصار غير قادرة على إدارة شؤونها.

المطلب الثالث: الموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي

أولا: الموارد الطبيعية

اختلفت الآراء حول أهمية الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية ، فبرغم أن الموارد الطبيعية كانت تعد منذ وقت طويل من الدعائم الأساسية والمقومات الرئيسية للنجاح الاقتصادي ، إلا أن الثورة التكنولوجية قد قللت من أهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية ، فتوافر الموارد الطبيعية في بلد ما لم يعد يجعله غنيا ، كما أن عدم توافرها لدى بلد ما لم يعد حائلا دون أن يصبح غنيا .

فباستثناء بعض بلدان ذات كثافة سكانية ضئيلة تمتلك مقادير هائلة من البترول – فإن الموارد الطبيعية كفت أن تكون مصدرا رئيسيا للميزة التنافسية.

[1] د. محمود جاد الله محمد ياسر، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، مطبعةالاسراء، الطبعة الاولى, مصر، سنة 2010, ص 32.

فعلى سبيل المثال أن 3% فقط من الأمريكيين يكسبون عيشهم عن طريق الزراعة وقطع الأخشاب وصيد الأسماك والتعدين ، وكثير من بين هذه النسبة الضئيلة يعتبرون مزارعين هامشيين ، ويعملون جزء من الوقت فقط[1] .

ونجد أن الثورة التكنولوجية قد تستخدم مقادير متناقصة من الموارد الطبيعية لكل وحدة من الناتج القومي الإجمالي ، فأمريكا استخدمت في عام 1999 صلبا أقل مما كانت تستخدمه في عام 1968 ، على حين زاد ناتجها القومي الإجمالي خلال تلك الفترة بمقدار مرتين ونصف المرة . وقد أحدث الانخفاض في الاستخدام انخفاضا حادا في أسعار المواد الأولية ، فبعد استبعاد التضخم نجد أن أسعار المواد الأولية في عام 2001 كانت أقل بمقدار 30% مما كانت عليه عام 1999 ، وأقل بمقدار 40% مما كانت عليه عام 1968 .

أما اليابان أمكنها في الفترة من 1998 إلى 2005 زيادة إنتاجها الصناعي ضعفين ونصف دون أي زيادة في المواد الخام أو في استهلاك الطاقة مما يعني أن المنتجات اليابانية في عام 2007 اعتمدت في تصنيعها على أقل نصف الخامات والطاقة التي تطلبتها مثليها قبل 20 سنة[2] .

فمن الملاحظ أن الابتكارات التكنولوجية تكشف باستمرار عن وجود موارد جديدة مما يضيف إمكانيات جديدة للتنمية ويزيد من فرص استخدام الموارد الحالية[3] .

إن ثورة علم الموارد في طريقها إلى التسارع في الأعوام القادمة، ويتوقع أن يحدث انخفاض آخر في استخدام جميع الموارد الطبيعية النادرة تقريبا للوحدة من الناتج القومي الإجمالي. بل إن نقص المواد الأولية على سبيل

---

[1] د. مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي، الأردن، ص: 132.

[2] د. مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي، الأردن، ص: 139.

[3] مدحت القريشي ,مرجع سابق, ص 141.

المثال قد يخفي وراءه – خاصة في القرن 21 –ميزة في حد ذاته ، فاليابانيون لديهم أفضل صناعة للصلب في العالم على الرغم من أنهم لا يمتلكون المواد الخام اللازمة لصناعته كالحديد والفحم ، ولكنهم يصبحون بدرجة ما الأفضل لنفس السبب وهم لأنهم لا يملكون مثل هذه المواد الخام ، حيث أنهم ليسوا محصورين في مصادر توريد محلية رديئة النوعية عالية التكلفة ، كما أنهم ليسوا بحاجة إلى شراء الفحم البريطاني أو الحديد الأمريكي منخفض الجودة ، بل باستطاعتهم أن يشتروا حيثما تكون الجودة والأسعار الأفضل .

ثانيا: التفوق التكنولوجي

تهدف الدول الصناعية الكبرى في هذا العصر والمتمثلة في الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان إلى تحقيق التقدم التكنولوجي على غيرها من الدول الأخرى غير الصناعية في كافة الميادين الاقتصادية والعسكرية ، وتهدف الولايات المتحدة بشكل خاص إلى التفوق على روسيا في صناعة الأسلحة النووية والأجهزة الالكترونية والصواريخ العابرة للقارات والصواريخ المدمرة للأقمار الصناعية ، وقد نجحت في ذلك الى حد كبير حتى تفوقت أمريكا على روسيا ، وحتى بلغت الهوة بين الدول الصناعية الكبرى والغالبية الساحقة من الدول الأخرى التي تسمى بدول العالم الثالث أو الدول النامية إلى درجة تبعث على القلق والخوف على المصير . ذلك أن التقدم التكنولوجي قد أصبح في هذا العصر أمرا ضروريا لكيان أية أمة أو أية دولة ، فقوة الأمم العسكرية والاقتصادية تعتمد الى حد كبير على تقدمها التكنولوجي ، والاستقلال السياسي للأمم هو رهن بمقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيا وبشكل خاص على إقامة الصناعات الثقيلة التي تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا والمعرفة . ولكن نظرا لغلبة التفكير الرأسمالي على الدول الصناعية وهي دول استعمارية ، فقد وجدت بينها وبين الدول النامية التي تشكل أكثر من 70 بالمائة من سكان العالم فجوة هائلة من التخلف الصناعي والتكنولوجي تفصلها عن الدول المتقدمة[1] .

أن التكنولوجية تساهم في تحقيق التنمية المنشودة،و خاصة عندما تستعمل كوسيلة لتنمية قدرات الإنسان فإنها تشكل مجموع الخصائص المتعلقة بالمعدات و المنتجات و تنظيم الإنتاج.

[1] د.محمود عبد الر ا زق، **الاقتصاد المعرفي و التصدير**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية , مصر, سنة 2011 ، ص:5 .

وفي هذا الإطار جدير بنا التمعن في التجربة اليابانية التي استطاعت أن تستوعب كل معطيات النموذج الغربي المادية. و لقد تطورت التكنولوجية بشكل مذهل و سريع جدا و خاصة في العقود الأخيرة أين أصبحت تتميز بخصائص و سمات لم تستطع تحقيقها طوال الفترات السابقة و خاصة بعد أن لاقت إقبالا من طرف أبناء المجتمع في استقطابها و الاعتماد عليها لتحقيق حاجياتهم و مطالبهم و خصوصا بعد تحقيقها لمشاريع تنموية ضخمة،وفتحت مناصب شغل جديدة و خاصة للإطارات و ذوي الكفاءات المهنية و التعليمية، ليتحول المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليه،وذلك بفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة . في حين اعتبرها "والت روستو" في بيانه اللاشيوعي عند ذكره للمراحل الخمس لتطور المجتمع، أنها القوة الدافعة نحو التنمية و العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي،و اعتبرها النقطة الجوهرية في تغيير العديد من المجتمعات العالمية إلى الأحسن مثل بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية. يتبن من خلال هذه الأطروحات الفكرية إجماعها على أن التكنولوجية قد ساهمت فعلا في إحداث تغييرات جوهرية أصابت تحديدا أهم ملامح المصنع،و ذلك بفضل ما فرضته من ايجابيات على جميع المستويات[1].

هناك مخطط يجسد دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية و هو على الشكل التالي:

التطور التكنولوجي=التكنولوجية المجسدة/التكنولوجية غير المجسدة

ويقصد بالتكنولوجية المجسدة (الخشنة):تلك التي تتجسد إما في العمالة ،أو في المعدات و الآلات والتجهيزات الرأسمالية بل وفي السلع الاستهلاكية المعمرة. أما التكنولوجية الغير مجسدة(الناعمة): و تتمثل في المعرفة و تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة إلى تطبيقات علمية و عملية مفيدة في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية

ومع دخولنا القرن الحادي و العشرين،ترتفع تساؤلات حول إمكانية المحافظة على التنمية الاقتصادية المعتمد على التكنولوجية المستمر منذ قرنين من الزمان.و قد تم التأكد من العامل الأساسي الذي يتدخل في

[1] م.شرر فريديريك، ترجمة أبو عمشة علي، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان، سنة, 2012 ,ص:22.

عمليات التطور التكنولوجي:استثمار رؤوس الأموال،و العلماء و المهندسون ذوو الإعداد الجيد(المتمثل في ما يسميه الاقتصاديون (رأس المال البشري).

المبحث الثالث: سياسات, استراتيجيات و معوقات التنمية

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

أولا:الإستراتيجية المعتمدة على الزراعة

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من الدول، وتشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية وتستوعب كبيرة من اليد العاملة . كما تسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات . وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية.

كما تلعب الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا.

تؤثر الزراعة اقتصادياً على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمجتمع، إضافة إلى أن هذا التأثير لا يقتصر على المجتمعات الزراعية أو الريفية التي يقوم سكانها أو بعضهم بممارسة العمل الزراعي بل يتعداها إلى باقي المراكز والتجمعات البشرية الأخرى الحضرية منها والقروية. ومن المهام الاقتصادية للزراعة في المجتمع مايلي[1]:

- **المساهمة في الناتج القومي**: وتختلف هذه المساهمة باختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة من دولة لأخرى فهناك بلدان يساهم الإنتاج الزراعي فيها بما يزيد عن 50% من إجمالي الناتج

[1] مولاي عبد القادر، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2006, ص: 125.

الوطني وينعكس هذا في ارتفاع مساهمة الناتج الزراعي في التنمية الاقتصادية بتلك البلدان، بينما تنخفض مساهمة الزراعة في النتاج القومي إلى ما هو أدنى من ذلك بكثير في البلدان المتقدمة وكذلك في بعض الدول النامية لأسباب منها تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة وارتفاع مساهمة القطاع النفطي والتعديني في بعض الدول النامية كالدول المنتجة للبترول. ومع هذا يبقى الناتج الزراعي جزءاً هاماً من الناتج الوطني للدول المتقدمة حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية.

- **توفير الأيدي العاملة:** تتسم المجتمعات الزراعية بارتفاع معدلات النمو السكاني مما يجعلها موطناً رئيسياً للطاقة البشرية التي تتجه للعمل في القطاعات الأخرى غير الزراعية حيث أن القطاع الزراعي وفي ظل التقنية الحديثة لا يستوعب الأعداد الكبيرة من العمالة الفائضة عن حاجة العمل الزراعي.
- **تمويل القطاعات الأخرى:** يساعد الفائض الناتج عن الإنتاج الزراعي في توفير مدخرات مالية توجه للاستثمار في القطاعات الأخرى غير الزراعية كأن تخصص لتطوير وتحسين الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى ذات النفع العام لأفراد المجتمع. وغالباً ما يحدث مثل هذا الأمر في البلدان التي ترتفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ويمكن تشبيه ذلك بما تقوم به البلدان النفطية عند توجيه الفائض من ثرواتها النفطية للاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية أو التعدينية.
- **توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني:** وهذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع عن طريق الاستثمار في القطاع الزراعي وكذلك توجيه جزء من رأس المال للاستثمار في القطاعات الأخرى. كما يعتبر الاستثمار الزراعي من المصادر الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال تصدير الفائض من السلع الزراعية أو خفض المستورد منها.
- **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنسوجات والإطارات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لايمكن أن تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الزراعي. إضافة إلى تنمية وتطوير العديد من الصناعات الغذائية التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وحفظ وتخزين الأغذية ونقلها إلى أماكن مختلفة مما يساهم في حفظ وتحسين أسعار

السلع الزراعية وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام، ويؤدي هذا إلى تحقيق نوع من التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع الزراعية.

- **تحقيق التكامل بين القطاعات الريفية وقطاعات الاقتصاد الأخرى:** ويلاحظ هذا التكامل من خلال تطوير العديد من الصناعات التي يعتمد عليها في تنمية وتطوير الزراعة كصناعة الأسمدة والمبيدات والأجهزة والمعدات الزراعية وغيرها من الصناعات الأخرى التي توفر مدخلات أساسية تقوم عليها الزراعة الحديثة. وفي الجانب الآخر وكما سبق الإشارة إليه أعلاه فإن الزراعة تمد القطاعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات. ومن أوجه هذا التكامل توفير فرص العمل في المصانع التي تقوم بتصنيع المدخلات الزراعية وازدهار الصناعات الأخرى غير الزراعية الناتجة عن زيادة الطلب عليها في حال تحسن دخول ومستوى معيشة السكان في المناطق الريفية.

ثانيا:الإستراتيجية المعتمدة على الصناعة:

تلعب الصناعة دورا هاما و حاسما في عملية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الإنتاجية و الصناعية فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي[1].

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد لأي بلد نامي أو متطور باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، ذلك أنه ضمانة لزيادة القيمة المضافة، كما يساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي وتحسين الموازين الاقتصادية ودفع عملية التنمية خاصة في الدول النامية، للأسباب التالية:

- يساهم قطاع الصناعة في إيجاد فرص عمل، وكلما زاد حجم الإنتاج الصناعي أفقياً وعمودياً نقص عدد العاطلين عن العمل.

---

[1] Michelle Richard, **Accumulation du capital humain**, série SE, Sorbonne, 67. paris, 1978, p

- تساهم تنمية القطاع الصناعي في زيادة الدخل الوطني، فعندما ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد الصادرات ويقل عندئذ الاعتماد على تصدير المواد الأولية، لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرّض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها، بسبب تقلب الطلب الخارجي حين تتعرض الدول الصناعية الكبرى لموجات الكساد الاقتصادي.
- يساهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية، وذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية.
- يساهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني ويساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى أيضاً مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لترابط العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية..إلخ، كما يعتبر في الوقت نفسه مجالاً لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة.
- يساهم قطاع الصناعة في توفير موارد للمال الأجنبي وفي علاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، بتصنيع سلع تحل محل المستوردات أو تصنيع سلع للتصدير الخارجي. وكذلك في الاستفادة من السيولة المالية المحلية التي تهدر في المضاربات المالية، أو تجمد في العقارات والأراضي.
- تعظيم فرص العمالة و الناتج الإجمالي نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل،بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان

ثالثا:إستراتيجية الحاجات الأساسية:

إن إستراتيجية الاحتياجات الأساسية أحد أهم أساليب مقاربة التنمية و توزيع الدخل، ويسعى لتعريف الحد الأدنى للمصادر المطلقة اللازمة لتحقيق الرفاهية المادية طويلة الأجل والتي تكون عادة باعتبار السلع

الاستهلاكية. و قد ظهرت في سبعينيات القرن الماضي و ايدها البنك العالمي. و هنا برز مفهوم خط الفقر على انه بأنه مقدار الدخل اللازم للوفاء بهذه الاحتياجات، وكانت منظمة العمل الدولية (ILO) أول من قدم أسلوب "الاحتياجات الأساسية" في مؤتمر العمالة العالمي (World Employment Conference) عام 1976.

تضم القائمة التقليدية "للاحتياجات الأساسية" المباشرة كلاً من الطعام (شاملاً الماء) والمأوى والملبس، وتؤكد الكثير من القوائم الحديثة على أن الحد الأدنى من "الاحتياجات الأساسية" لا يقتصر فقط على الطعام والماء و المأوى بل يشمل أيضًا الصحة العامة والتعليم والرعاية الصحية، لذا تستخدم المنظمات المختلفة قوائم متباينة[1].

ترتكز أساليب أخرى ذات صلة على "الإمكانات" بدلاً من الاستهلاك وهى أساليب استقت فكرتها من عمل أمارتيا سن.(Amartya Sen) [2]

عند الحديث عن التطوير، ينصب تركيز نموذج الاحتياجات الأساسية على قياس ما يُعتقد بأنه حد الفقر الذي يمكن القضاء عليه، ولا تستثمر برامج التطوير التي تتبع أسلوب الاحتياجات الأساسية في الأنشطة الإنتاجية اقتصاديًا التي ستساعد المجتمع على تحمل أعبائه في المستقبل ولكنها تركز على تمكين المجتمع من الاستهلاك بدرجة كافية لرفعه فوق خط الفقر وتلبية احتياجاته الأساسية، لذا تتمحور هذه البرامج حول العيش بدلاً من العدالة. وعلى الرغم من هذا، فإن لأسلوب الاحتياجات الأساسية أو الأسلوب المطلق أهمية عند الحديث عن "القياس"، فقد خرج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام 1995 في كوبنهاغن، ضمن الإعلانات الأساسية التي صدرت عنه، بأنه ينبغي على جميع دول العالم

[1] د.حمد بن ناصر الغفيص بريدة, **التنمية الاقتصادية و المجتمع الدولي**, دار غريب للطباعة و النشر,الطبعة الأولى, السعودية ,2009, ص: 62.

[2] د. حمد بن ناصر الغفيص بريدة, **التنمية الاقتصادية و المجتمع الدولي**, دارغريب للطباعة و النشر,الطبعة الأولى, السعودية ,2009, ص: 66

وضع معايير للفقر المطلق والفقر النسبي وتعديل السياسات الوطنية التنموية "للقضاء على الفقر المطلق بحلول تاريخ مستهدف تحدده كل دولة حسب ظروفها الوطنية "[1].

رابعا: استراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو والتنمية وبلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن. تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة بين ثلاثة أركان رئيسية هي: البشر، الموارد والبيئة.

وعلى اعتبار أن الموارد البشرية هي أحد الأركان الثلاث للتنمية ، فإن الاهتمام بها وتنميتها لتحقيق تنمية بشرية مستدامة يعد ضرورة حتمية ومسؤولية كبيرة على عاتق كل حكومة تنشد تحقيق التنمية. والتنمية البشرية المستدامة التي تعني تركز عملية التنمية على الرجال والنساء وخاصة الفقراء والفئات الضعيفة مع حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة– لها خمسة جوانب رئيسية هي: التمكين، التعاون، الإنصاف، الاستدامة والأمن[2]. و هي كالآتي:

- التمكين: إن توسيع القدرات والخيارات المتاحة للموارد البشرية يزيد من القدرة على ممارسة تلك الخيارات.
- التعاون: وذلك لأهمية الشعور بالانتماء ورفع الروح المعنوية والإحساس بوجود هدف حقيقي يتم السعي إليه لتحقيقه.
- الإنصاف: وهو ما يعني تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة.
- الاستدامة: الاستمرارية عن طريق عدم إهدار الموارد لتحقيق التنمية البشرية المستدامة للأجيال المقبلة.
- الأمن: أي التحرر من الظواهر التي تهدد الأمن والاستقرار.

---

[1] د.حمد بن ناصر الغفيص بريدة, مرجع سبق ذكره , ص 72.

[2] Michelle Richard, **Accumulation du capital humain**, série SE, Sorbonne, paris, 1978, p.73

لقد أصبح مفهوم تنمية الموارد البشرية واسع ومعقد نوعًا ما, على الرغم من أن هذا المفهوم قد تم تعريفه بأنه "توفير القوى العاملة المدربة", إلا أنه بدأ يتوسع تدريجيًا مع إعتباره لفترة طويلة أن البشر بمثابة موارد وبذلك أصبح جزء لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.
وبذلك فإن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني المادي, ويتركز الاستثمار الإنساني أساسًا في التعليم والتدريب, إلا إنه يشمل التنمية الصحية والتغذية.

ويعني هذا أن تخصيص الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية يتحدد بالمعدل الهامشي لعائد الاستثمار, ومن هنا يمكن تبرير الاستثمار في الموارد البشرية إذا كان عائده الهامشي يزيد عما يمكن تحقيقه في مجالات أخرى للاستثمار.
وقد أعطى نموذج هاردو – دومار الذي ذاع صيته خلال الستينيات وخاصة في الدول حديثة الاستقلال دورًا مميزًا وحاسمًا للاستثمار المادي في عملية الإسراع بالتنمية الاقتصادية. إذ أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين فقط هما: معدل الاستثمار ونسبة رأس المال الناتج, بل إن التركيز كان على العامل الأول وليس على العامل الثاني الذي يعني ضمنًا أهمية الموارد البشرية.

إلا أن التجربة الفعلية لبلدان عديدة أظهرت أن رفع معدلات الاستثمار،لا يكفي وحده للتغلب على مشكلات التنمية، وحتى وإن تم اختزالها في عملية النمو الاقتصادي، وأن الاستثمار المادي ليس كافيًا في حد ذاته لإحداث التنمية وإن ظل شرطًا ضروريًا من شروطها. وهكذا تحول فكر التنمية من الاهتمام بالاستثمار الرأسمالي وإنتاج السلع إلى الاهتمام برفع قدرات البشر وما يمكن تولده هذه القدرات . وبرغم أن رفع قدرات البشر وتحسين إنتاجية العمال يتضمن مجالات الصحة والتغذية، إلا أنه يركز أساسًا على مجال التعليم، وخاصة في مجال البحوث النظرية والتطبيقية. والواقع أن التأكيد الحالي على إسهام التربية أو الاستثمار في العنصر البشري في دفع عجلة النمو الاقتصادي لم يكن جديدًا كليا، بل إن هناك دراسات كثيرة ومتنوعة، ترجع إلى آدم سميث وسونو ودينسون وشولتز وغيرهم، تؤكد على أهمية التعليم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وغالبًا ما يتم الاستشهاد بتجربة اليابان دول النمور الآسيوية الأربعة كدليل على الأهمية الكبيرة لإسهام تنمية الموارد البشرية في إحداث النمو الاقتصادي المتسارع، بل والتنمية الشاملة.
لكن أن مفهوم تنمية الموارد البشرية قد أثار اعتراضات عدد كبير من الباحثين، يقول د. محمد العوض

جلال الدين في كتابه "خيارات الاستثمار في التعليم "[1] : (بأنه ليس مقبولا أن يعتبر الإنسان كالموارد الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورأس المال المادي والمالي، كما لا يصح تنميته باعتباره موردًا اقتصاديًا في عملية إنتاج السلع والخدمات فقط، كما لا ينبغي اختزال التنمية في مفهوم الإنسان الاقتصادي منتجًا و مستهلكًا).

1. إستراتيجية التنمية المستقلة:

ظهر هذا التفكير نظرا للتفطير في وجود بديل للتنمية يعتمد على الذات,و هذا كرد على الدول المتقدمة التي فرضت سيطرتها على البلدان النامية. لقد أثبتت أحداث الخمسينات والستينات أن المضمون الحقيقي لهذا المشروع هو رأسمالية الدولة بأشكالها ودرجاتها المختلفة، فالتنمية المستقلة لم تكن إلا التنمية الرأسمالية المستقلة، وهذا يتناقض بشكل جذري مع المشروع الثوري الاشتراكي، الذي يقوم على إنجاز التحول إلى الاشتراكية عبر سلسلة من الثورات العمالية في البلدان المختلفة، تقاس درجة نجاحها بتحقيقها لسلطة الطبقة العاملة وبقدرتها على الانتشار عالميًا حتى تحطم الدولة البرجوازية في المراكز الإمبريالية المتقدمة[2].

ولم يبدأ التنظير لهذا التحول إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بظهور سلسلة من نظريات التخلف تحاول تفسير الآليات التي تتم من خلالها إعاقة التنمية الرأسمالية في البلدان التي بدؤوا يطلقون عليها العالم الثالث.

وكان أول منظري التخلف من الاقتصاد الماركسي الأمريكي(Paul Baran) بول باران، الذي طرح أن التخلف هو نتاج للرأسمالية نفسها، وليس نتاج لأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية التي كانت تهيمن في البلدان المتخلفة، ولقد أدى تطور الرأسمالية من وجهة نظره إلى انشطار العالم إلى شطرين، هما البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان الرأسمالية المتخلفة، والتفاعل بين هذين الشطرين يتم على ثلاثة مستويات، هي التجارة وحركة الفائض والهيمنة السياسية.

---

[1] د. فيصل حسونة، "**إدارة الموارد البشرية**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2008م، ص137.

[2] د. عبد القادر محمد عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م، ص19 .

فقد رأى أن حركة التجارة توفر بالنسبة للدول المتقدمة مصادر رخيصة للمواد الأولية، كما يؤدي التنافس الذي يخلقه استيراد المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة إلى عرقلة النمو الصناعي في الدول المتخلفة، وتتسبب حركة الفائض والتي تأخذ شكل أرباح متنقلة إلى الدول المتقدمة في حرمان الدول المتقدمة فلقد أدت إلى زرع ودعم حكومات في الدول المتخلفة تقوم بتشجيع الاستثمار الأجنبي وعرقلة ووقف التنمية المحلية.

ولقد طرح باران أن الفترة السابقة على الاستعمار الأوروبي شهدت نمط إنتاج واحد على النطاق العالمي، وطبيعة اجتماعية وسياسية متشابهة في البلدان المتخلفة، ويمكن تلخيص هذا النمط تحت مسمى نمط الإنتاج الإقطاعي، وعلى الرغم من الفوارق الأساسية بين المناطق المختلفة، فقد دخل هذا النمط عند مرحلة معينة من تطوره في عملية انحلال وتفكك سمحت بإمكانية تطور رأسمالي.

يرى بول ان هناك شروط لتحقيق التنمية المستقلة:

- ضرورة تدخل الدولة في إدارة شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل لضمان نجاح التنمية.
- توفير الإمكانيات البشرية و المالية لضخ استثمارات بحجم كبير و توسيع النشاطات الملائمة لتوجه الدولة.
- عدم إغفال العلاقات الدولية خاصة بين الدول المجاورة و توطين العلاقات فيما بينها تحت التكتلات و المنظمات الإقليمية.
- توزيع العادل للدخول و تحقيق الحاجيات الأساسية للسكان,و تغيير النمط الاستهلاكي بما يتلائم مع متطلبات المرحلة.
- العمل على الانسلال من التبعية الخارجية في مكونات الاقتصاد المحلي للدول النامية, و تخفيف اثر هذا الانسلاخ التدريجي.

للإشارة فان هذه الإستراتيجية تتقاطع و تبتعد عن نظرة دول الغرب, وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.كما تتنافى و نظرة المنظمات و الهيئات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي,حيث أن

هذه الاخيرة تهيمن عليها الولايات المتحدة. كما أن هذه الإستراتيجية تتعارض و مفهوم العولمة (globalization) التي يتم فرضها على البلدان النامية بشتى الوسائل.

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية

المفهوم العام للسياسة الاقتصادية ينطوي تحته مجموعة من السياسات المكونة له (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، السياسة الفلاحية...الخ)، وتعتبر السياسة النقدية من أهمها نظرا لأنها تشكل اهتمام المحللين الاقتصاديين، وهذا لتأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي والائتماني وما تحدثه من آثار على الاستثمارات الداخلية. هنا لا بد أن نعرج على أهم السياسات المتبعة في التنمية الاقتصادية, و نذكر منها:

أولا: السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية

إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي (البنك المركزي) على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن لتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية تجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها[1]:

إن الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في ميزان المدفوعات الخارجية ومع توزيع أمثل لموارد المجتمع. وهذه الأهداف تتمثل في:

- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛ و تامين الهيكل العام لأسعار الفائدة

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)**, كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2010,ص:23.

- تشجيع النمو الاقتصادي؛ من خلال التوازن بين العرض و الطلب ومحاربة ارتفاع الأسعار.
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة؛ من خلال توفير الائتمان المصرفي للتوسع الاقتصادي.

ثانيا: السياسة المالية و التنمية الاقتصادية

تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تؤثر على الاستهلاك،والادخار، والاستثمار، والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النمو الاقتصادي في الدولة.

إن السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات. و من بين أهدافها نجد:

- **تسوية التوازن الاقتصادي**

السياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار,حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد بمفرده عن تحقيقه؛فتشجع على الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج وفى أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام. ومن هنا تنشأ نظرية الموازنة الدورية والتي لا يقوم توازنها خلال سنة ولكن خلال دورة معينة، وهو ما يوصي به العلماء والمؤلفين الذين تبنوا أفكار كينز[1].

- **تحقيق العدالة الضريبية**

[1] د.بن قدور أشواق، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013 , ص: 28.

تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية، حيث تقوم الدولة بدور المعدل فهي تقطع من دخول الأفراد مقابل خدمات تؤديها لهم في مختلف شئون حياتهم، على سبيل المثال: عندما تقوم الدولة بفرض الضريبة العقارية تستخدمها في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها من الخدمات.

- **تحقيق مستو نمو عالي**

أن النمو يعنى إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية لا تركز فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات.

و لتحقيق هذه النسبة من السياسة المالية, كان لا بد لاي دولة من إيجاد آليات و أدوات ملائمة لتحقيق أهداف سياساتها المالية في مجال التنمية , نذكر من بينها:

1.الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية'' مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ''.من أهم تلك المصادر الضريبية التي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر المختلفة فيما يلي:

أ–موارد الدولة من أموالها الخاصة :هي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، أو أبنية الوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكاً للدولة

ب– الرسوم: هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص بالحاصل على الخدمة تؤديها الدولة، أو السلطة العامة إليهم مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة.

ج– الضرائب: هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة علي المكَلَّفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل ذلك؛ لتغطية الأعباء العامة، وتحقيق أهداف الدولة المختلفة، كما تعد الضرائب من أكبر مصادر الإيرادات. يُقسم المالية العامة الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛ الضرائب المباشرة هي التي تُقتَطَع مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب الغير مباشرة والتي تسمي بضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأسماله في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة[1]

د– قروض العامة :هي مورد من موارد الدولة وأداة لتمويل الإنفاق وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل، أو الخارج، أو الحكومات الأجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقاً للشروط المتفق عليه.

المطلب الثالث: معوقات التنمية

تعترض عملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة

التخلف ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

1. **المعوقات الإدارية :**و التي أدت إلى ضعف الإنتاجية و من أسبابها عدم وضوح فلسفة الإدارة العامة.

[1] د.بن قدور أشواق، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013 , ص34.

2. **المعوقات التنظيمية :**و ترتبط بضعف التنسيق الإداري، و تعقد الإجراءات و الروتين الذي يحكم عمل الأجهزة الإدارية.
3. **ضعف كفاءة و فعالية النفقات العامة :**يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية، غير أن تدني الإيرادات العامة و واقع تضخم ميزانية التسيير، و قلة الشفافية و زيادة العجز في الميزانية أدى إلى ضعف تحقيق أهداف الإنفاق العام في كثير من الدول و هو ما يستدعي ترشيد الإنفاق العام و تحسين توزيعه بين أوجه النشاط المختلفة.
4. **تقادم الأنظمة و اللوائح :**رغم أهمية وجودها لسير العمل بالمنظمات، إلا أنه ينبغي مراجعتها بين الحين والآخر، و محاولة إحلال أنظمة و لوائح أكثر قابلية للعمل لكي لا تكون حجر عثرة أمام تحسين الإنتاجية .والأداء
5. **الحلقات المفرغة :**يشير هذا العائق إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة تؤثر و تتأثر بالعقبات الأخرى، فما يزيد من حدة هذه المشكلة في هذه الدول النمو السكاني المرتفع الذي يتسبب في انخفاض مستوى المعيشة إضافة إلى انخفاض الإنتاجية الذي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الادخار الذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف.
6. **السوق :**من ضمن المعوقات التي تعترض تحقيق عملية التنمية في الدول المتخلفة هي سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق إذ أن جمود عناصر الإنتاج .

خلاصة

منذ ظهور الأفكار و النظريات المفسرة الظواهر الاقتصادية, لا يزال النمو و التنمية الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة مؤشرات تتحدد على أساسها التنمية الاقتصادية أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعة و تراكم رأس المال (المادي, البشري) ومعدل التقدم التقني, تكنولوجيا الاتصال و المعلومات...وغيرها، حيث التنمية الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تعكس تطور و رفاهية المحتمات، وبالتالي فهي تعطي– نظرة عامة –حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط بها ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهي تعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائد في ذلك البلدة.

أما بالنسبة للنظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فهي أيضا خضعت لظروف الزمان والمكان ومتطلبات تحقيقها, حيث اعتبر تراكم رأس المال المالي هو السبب الرئيسي للتنمية حسب الكلاسيك، هذا بالإضافة إلى نظرية "النيوكلاسيكية "التي تربط التنمية الاقتصادية أساسا بالادخار، والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين راس المال، ثم ظهرت النظرية الكينزية للتنمية المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي وفكرة الطلب هو الذي يخلق عرض وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والتشريعات وزيادة الإنفاق إلى أن ظهرت نماذج النمو الحديثة مع نهاية الثمانينات وربطت التنمية لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كالتقدم خطوة بخطوة (الدفعة القوية) عند Rosentein , او كما ذكر نيركسه في نظرية توسع حجم السوق. و جاء بعده ferroux حيث يرى أن مراكز النمو تنشا حول صناعة رئيسية واحدة,...الخ.

الفصل الثالث

مكانة الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية 2000-2016

تمهيد:

إن الجزائر من الدول النامية التي اعتمدت في فترة بعد الاستقلال إستراتيجية إحلال الواردات، ثم اتخذت إستراتيجية تنمية الصادرات كإستراتيجية لها .وهذا لتحقيق أهداف مرجوة من ورائها ومن منطلق عدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العالم، قامت الجزائر بتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بتنفيذ البرامج المقترحة ، إضافة إلى تعزيز خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة. فهذا يعكس كل ما تحمله من سلبية أو ايجابية، بالإضافة كذلك إلى الأزمة المالية العالمية. ومن خلال هذا الفصل نسلط الضوء على إستراتيجية الصادرات وقسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني :واقع التصدير في الجزائر

المبحث الثالث :تحليل تطور الصادرات في الجزائر للفترة (2000-2016)

المطلب الأول: خصائص و واقع الاقتصاد الجزائري

أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري

مما لاشك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية، منجميه ومواد أولية هامة .كذلك حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها، قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير، توفر بنية شاملة وهامة من بنية (موانئ، مطارات) وتوفر مساحات زراعية هامة؛ ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد مديونية حيث تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا ومشروطة تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة .فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، فان حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة؛ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع .الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية 5%من إجمالي .. فالمحروقات تساهم بنسبة % 53 من الناتج الداخلي و % 46 من الإيرادات العامة للدولة ،اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، حيث أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته .هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة بعدما تعرفنا على خصائص الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني:التجارة في الجزائر من خلال الصادرات

أولا:مؤشرات الانفتاح الاقتصادي و معدل التغطية

شهد اقتصاد الجزائر إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 2000- 2016، لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة في 17 سنة الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط (2000-2014) وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة. ولأنها بقيت تعتمد على العائدات من المحروقات، فإن قطاع الطاقة ظل استراتيجيا، وهو ما دفع إلى أحداث تعديلات في قانون المحروقات لضمان سيادة الجزائر على القطاع من جهة والانفتاح تجاه الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، مع العمل على تطوير أنواع أخرى من الطاقة لاسيما الغاز الصخري. كما عرفت العشرية الماضية ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة.

سمح الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر خلال العشرية الأولى من سنوات الألفيات بارتفاع هام في احتياطات الصرف الجزائرية التي قاربت الـ 200 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 4،4 ملايير دولار سنة 2000 أي بتطور نسبته 15.30% من 2000 إلى 2014.

بالموازاة تراجع مستوى الديون الخارجية إلى 3ر47 ملايير دولار خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2013 بعد أن كانت أكثر من 25,11 مليار دولار سنة 2000 بنسبة تطور 73 بالمائة. وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج المحروقات خلال السنوات العشر الماضية في حدود نسبة 5 بالمائة، منتقلا من 1، 2% في سنة 2000 إلى 9% في 2012 قبل بلوغ نسبة 6، 4% في 2014[1] وتم تقييم متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال فترة 2000- 2016 بنسبة 5،64%؛ وتم إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو وبرامج لصالح الجنوب والهضاب العليا بين 2005 و2009 من خلال تمويل إجمالي بلغ أكثر من 200 مليار دولار؛ والشروع في تنفيذ برنامجين على عدة سنوات لدعم الاقتصاد؛ وتخصيص نفقات للتجهيز العمومي من ادخار الدولة بمبلغ يفوق 4000 مليار دج في إطار صندوق ضبط الإيرادات، وديون داخلية تم تقليصها من ما يعادل 1800 مليار دج إلى

[1] المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.تاريخ التصفح: 2018/04/11 الساعة 21:50

حوالي 700 مليار دج، وصادرات من المحروقات انتقل معدلها السنوي من 72 مليون من معدل التكافؤ النفطي خلال فترة 1971-1999 إلى أكثر من 132 مليون من معدل التكافؤ النفطي بين 2000 و 2014، أي 34 مليار دولار في السنة بين 2000 و2014 مقابل 9 ملايير دولار في السنة بين 1971 و1999، وعرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا معتبرا خلال السنوات العشر الماضية حيث انتقل من 4123 مليار دج في 2000 إلى52117 مليار دج في نهاية 2014أيبنسبةتطور324.% واستقرت نسبة التضخم في حدود 5ر32 بالمائة مع استمرار انخفاضها إلى مستوى 3 بالمائة خلال 2016. كما ارتفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2507 مليار دج في سنة 2000 إلى 122 12 مليار دج في نهاية 2016 أي بتطور نسبته 383%، وقُدّرت النسبة المتوسطة لنمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2016 ما يعادل 3،5%؛ وقد شهد الناتج الداخلي الخام لكل نسمة تقدما بارزا حيث انتقل من 1801 دولارا في 2000 إلى 5764 دولارا في نهاية 2016. أي بتطور نسبته 220%، نفس التطور عرفه الدخل الوطني الخام لكل نسمة حيث ارتفع هو الآخر من 1458 دولارا في 2000 إلى 6050 دولار في نهاية 2016[1]

وانتقلت صادرات البترول خلال فترة 2000-2014 من 21،1 مليار دولار إلى 63،5 مليار دولار. أي بزيادة نسبتها 200%؛ وارتفعت واردات البضائع خلال السنوات العشر الماضية من 9،2 ملايير دولار إلى 54،9 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 496%؛ وارتفعت نفقات التجهيز العمومي من 318 مليار دج في 2000 إلى 1690 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 330%. بالموازاة مع ذلك، بلغت نفقات التسيير التي كانت تمثل 881 مليار دج في 2000 قيمة 4224 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 379%؛ وارتفع معدل كتلة الأجور بالنسبة إلى ميزانية التسيير، التي كانت تمثل 57% في 2000، إلى 62،7% في نهاية 2013. ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن المستمر لأجور العمال وعملية التوظيف في القطاع العمومي؛ وتم رفع الحد الأدنى للأجر المضمون من 6000 دج في 1999 إلى 000 10 دج في 2005، ثم إلى 000 18 دج في

2012، أي بزيادة نسبتها 134% بين 1999 و2012؛ ورُفعت أجور الموظفين والأعوان العموميين بفضل تنفيذ قوانين العمل الخاصة ونظام التعويضات، ما نتج عنه أرباح انتقلت من 64% إلى 171%؛

[1] المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.تاريخ التصفح: 2018/04/11 الساعة 21:50

وتمت مراجعة اتفاقيات الفروع التابعة للقطاع الاقتصادي التي أدت إلى زيادة الأجور من 10% إلى 20% بالنسبة إلى القطاع الخاص و22% بالنسبة إلى القطاع العمومي؛ وارتفعت التحويلات الاجتماعية على الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 6،4% في سنوات 2000 كما شكلت قطاعات عديدة نقاط ارتكاز أساسية لعودة النمو وتكثيف الأنشطة الإنتاجية من خلال المساعدة الثمينة للدولة إذ ارتفع مبلغ القروض الاقتصادية من 993 مليار دج في 2000 إلى 5154 مليار دج في نهاية 2013 اي بزيادة نسبتها 418%.

واستفاد القطاع الخاص من دعم مالي بمبلغ 2432 مليار دج في نهاية 2013 مقابل 291 مليار دج في 2000. أي بزيادة نسبتها 734 .%. من جهته، استفاد القطاع العام من قروض حجمها 2721 مليار دج في نهاية 2013 مقابل 701 مليار دج في 2000 أي بزيادة نسبتها 287 .%.

وتم تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير من قبل السلطات العمومية التي منحتها غلافا ماليا يبلغ حوالي 100 مليار دج من بينها 16 مليار دج خُصصت لمرافقة عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و80 مليار دج تم تخصيصها لدعم تأهيل 000 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو منح تخفيضات على فوائد القروض البنكية. وتبلغ هذه القروض البنكية التي تم منح تسهيلات بشأنها، 300 مليار دج.

في هذا الصدد، منح حوالي 400 مليار دج للمؤسسات العمومية المالكة لحصص في السوق المحلية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية المخصصة لتحديثها[1].

[1] المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS.تاريخ التصفح: 2018/04/11 الساعة 21:50

جدول رقم 01–01 :يوضح معدل التغطية و الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000–2016

السنة	الميزان لتجاري (مليون دولار)	معدل التغطية %	التبادل التجاري(%)
2000	12858	240	100
2001	9192	192	98.6
2002	6816	157	85.2
2003	11078	182	101.3
2004	13775	175	114.5
2005	25644	226	160.9
2006	33157	255	187.6
2007	32532	218	179.1
2008	39819	201	232.2
2009	5900	115	157.8
2010	16580	141	177.55
2011	26242	156	199.1
2012	27180	158	//
2013	9946	118	//
2014	4626	107	189.35
2015	3922	110	192.8
2016	3658	98	///

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال تحليلنا للجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة بين2000-2016 وهذا التذبذب ناتج عن التغيرات الحاصلة في الواردات و الصادرات خلال هذه الفترة،

كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد سجل فائضا في رصيده طول الفترة محل الدراسة باستثناء بداية سنة 2014 حتى نهاية 2016 لما عرفته أسواق النفط من تذبذب. .إلا أن هذا الفائض تارة يرتفع و تارة ينخفض.

حيث حقق في سنة 2005 فائضا بقيمة 24989 ملون دولار أمريكي وذلك بالطبع ا رجع لارتفاع أسعار البترول ويستمر هذا الفائض بالزيادة إلى غاية سنة 2008 حيث حقق رصيدا بقيمة 39819 مليون دولار أمريكي وهي اكبر قيمة مسجلة خلال الفترة محل الدراسة، وذلك لان معدل نمو الصادرات كان اكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع بدوره إلى الأسعار القياسية التي عرفتها أسعار البترول خلال تلك الفترة، وهذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث عرف رصيد الميزان التجاري تراجعا كبيرا قدر بنسبة % 85 مقارنة بسنة 2008 ، وهي تعتبر انتكاسة حقيقية الميزان التجاري رغم أن الرصيد كان دائما ايجابيا حيث وصل في سنة 2009 إلى ما يقارب 5900 مليون دولار أمريكي، معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات آنذاك .أما في سنة 2010 نلاحظ تحسن رصيد الميزان التجاري ، و عاود الارتفاع مرة أخرى بتسجيل فائض بقيمة 16580 مليون دولار أمريكي أي بنسبة ارتفاع مقارنة بسنة 2009 تقدر ب% 178 ، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2011 وذلك بتحقيق رصيد يقدر ب26242 مليون دولار أمريكي وهذا بالتزامن مع انتعاش حصيلة الصادرات.

ثم نلاحظ في كل من سنتي 2013و2014 انخفاضا محسوسا في رصيد الميزان التجاري حيث وصل سنة 2013إلى 9946 مليون دولار أن أمريكي، أي انخفاض بنسبة % 60 تقريبا و هذا راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط و الأزمة المالية التي عصفت بالجزائر بداية من سنة 2014 حتى سنة 2016.و هو ما اثر على صادرات الجزائر وتأكل احتياطي الصرف. زد إلى ذلك سياسات حمائية مثل نظام الحصص,نظام رخص الاستيراد و هذا ما يؤثر على توازن الميزان التجاري. حيث بلغت قيمته 3658 مليون دولار مقابل انخفاض في الواردات بلغ 2.695 مليون دولار. حيث كان هدف الجزائر هو الوصول إلى تخفيض ما قيمته مليار دولار من الواردات مقابل ارتفاع في صادراتها خارج المحروقات[1].

[1] المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.تاريخ التصفح: 2018/05/08 الساعة 11:00

تشير النتائج العامة المحققة فيما يخص إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجزا في الميزان التجاري ب **17.84 مليار دولار**، ما يعادل ارتفاع طفيف ب **4،8 %** المسجلة خلال سنة 2015.

هذا المؤشر يفسر في وقت واحد انخفاض مهم للصادرات مقارنة بالواردات و التي تم تسجيلها خلال الفترة المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب **62 %** في سنة 2016 مقابل **67%** مسجلة في سنة 2008.

وفيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر معدل تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية هي المحصورة ما بين % 80 و 120 % والملاحظ على المعدلات المحصل عليها في الجدول و معدل التغطية فان نسبة التغطية تتراوح ما بين % 107 و 255 % وهو ما يفسر ارتفاع حصيلة الصادرات التي تغطي ما تقوم الدولة باستيراده،و فقد سجلت معدلات تغطية مرتفعة جذا بالمقارنة مع المعدلات و المثالية في المعاملات التجارية، في جميع فترات الدراسة، حيث اقل معدل مسجل يقدر ب % 107لسنة2014 ، حققت أعلى معدلات في الفترة المدروسة وهي ، 2007، 2006، و ذلك نتاج الانتعاش في الصادرات الإجمالية، وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية. أما مند سنوات 2014 عرفت نسبة التغطية انخفاضا و نظرا لارتفاع الواردات و انخفاض صادرات الجزائر من البترول نظرا للازمة الاقتصادية و هو ما أدى إلى انخفاض معدل الصادرات.[1]

[1] المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS. تاريخ التصفح: 2018/05/06 الساعة 10:00

ثانيا: معدل الانفتاح الاقتصادي و معدل النمو

جدول رقم 01–02 :مؤشرات الاتفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2016

الوحدة (مليون دج)

السنة	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل الانفتاح الاقتصادي %	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي %	سعر* النفط الخام
2000	1.734.750.70	857.221.90	4.123.513.90	62.86	2.51/	27.6
2001	1.480.335.80	764.862.40	4.227.113.10	53.11	7.00	23.1
2002	1.501.191.90	957.039.80	4.522.773.30	54.35	16.13	24.3
2003	1.902.053.50	1.047.441.40	5.252.321.10	56.16	17.07	28.2
2004	2.337.447.80	1.314.399.80	6.149.116.70	59.40	22.98	36
2005	3.431.548.30	1.493.644.80	7.561.984.30	65	12.60	50.6
2006	3.979.000.90	1.558.540.80	8.514.843.30	65.03	10.00	61
2007	4.214.163.10	1.916.829.10	9.366.565.90	65.46	18.26	69
2008	5.095.019.70	2.572.033.40	11.077.139.40	69.22	9.66-	94
2009	3.347.636.00	2.854.805.30	10.006.839.00	61.98	20.26	61
2010	4.333.587.40	3.011.807.60	12.034.399.00	61.04	20.33	77.4
2011	5.354.510.30	3.442.501.60	14.481.007.80	60.75	9.41	107.5
2012	58.940.323.25	4.384.957.30	15.843.022.8	64.88	8.39	110.7
2013	6.591.711.20	5.485.200.30	15.955.223.90	62.33	9.54	100.8
2014	6.295.365.30	3.833.301.50	17.655.321.10	61.22	7.02	66
2015	5.255.698.10	2.336.002.70	12.354.215.20	60.15	7.25	34.08
2016	5.336.365.60	2.695.006.99	12.875.236.20	59.23	6.80	35.66

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات (O.N.S)

سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

لقد تطورت حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة 46001

حيث انتقلت من1734 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 62956 مليون دولار أمريكي عام 2016

كما إن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تستقر بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من سنة إلى أخرى والسبب راجع إلى الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات المحروقات و عدم تنويعها من طرف الجزائر وبالتالي فان تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية سوف يؤدي حتما إلى نذبذب حصيلة الصادرات الجزائرية خاصة مع نهاية 2014 حتى سنوات 2016. لقد عرفت الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2016 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض حيث سجلت سنة 2005 حصيلة قدرها 46001 مليون دولار أمريكي، كما عرفت سنة 2008ارتفاع محسوس في حصيلة الصادرات و هذا راجع إلى الطفرة القوية في أسعار النفط خلال الفترة حيث بلغ سعر البرميل حوالي 160 دولار و هو ما أنعش الصادرات الجزائرية. حيث وصلت سنة 2008 إلى ما يعادل 79298 مليون دولار ثم تسارع نمو حصيلة الصادرات إلى 58490 مليون دولار أمريكي سنة 2012 و السبب على ما أظن راجع إلى سعر البترول حيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 2008 إلى 92 دولار في شهر جانفي ثم إلى 133دولار للبرميل في شهر يوليو سنة 2012.

لكن نلاحظ في كل من العامين 2009 و 2010 تراجع في حصيلة الصادرات بنسبة % 43 في سنة وهذا أيضا راجع إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 2008. وبحلول سنة 2010 تحسنت حصيلة الصادرات وذلك نتيجة لارتفاع لأسعار البترول. أما عند النظر لسنة 2011 فإننا نلاحظ تحسن أو ارتفاع في حصيلة الصادرات حيث وصلت إلى73489 مليون دولار أمريكي و ذلك يعتبر ارتفاع بنسبة % 28 مقارنة مع سنة2010 ، وهذا راجع لارتفاع سعر البرميل من النفط حيث وصل سعر البرميل في سنة 2011إلى ما يقارب 114 دولار للبرميل ومنذ ذلك الوقت وأسعار النفط في تنازل حيث شهد سعر برميل النفط انخفاضا كبيرا في سابقة لم تشهدها الجزائر منذ سنة 2009 حيث بلغ في سنة 2014 إلى ما يقارب حدود 60 دولار للبرميل وهذا ما يفسر انخفاض إجمالي الصادرات الجزائرية من 73489 مليون دولار أمريكي إلى 62956 مليون دولار أمريكي سنة2014 , حتى وصل إلى 5.336 سنة 2016.[1]

وهذا ما يطرح مخاوف الأسواق من ضعف الاقتصاد العالمي و تراجع الطلب على النفط من جهة، وعلى القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة % 97 في تصدير المحروقات.

[1] المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS.تاريخ التصفح: 2018/05/21 الساعة 21:00

المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية الصادرات

إن معرفة أهمية الصادرات في تحريك الاقتصاديات يدفعنا إلى دراسة الدور الذي يلعبه التصدير في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعمد التصدير على مواجهة أعباء التنمية الاقتصادية، وتمويل المستوردات من البلدان الرأسمالية، فكل دولة نامية بحاجة ماسة إلى تنمية صادراتها لما لها من أهمية في مواجهة العجز في ميزان المدفوعات بصفة عامة و الميزان التجاري بصفة خاصة، كما تسعى حكومة كل دولة جاهدة إلى تنمية الصادرات، وهذا ما سيتم التعرف عليه.

أولا: مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات[1]:

إن المفهوم الإجمالي بتنمية الصادرات هو تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تمتلك أجهزة إنتاجية مرنة عن طريق إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها ومحاولة ملاءمتها مع الأسعار العالمية.

تشير هذه االاستراتيجية إلى إحلال الصادرات للسلع الحديثة ذات الصناعة المتقدمة بالسلع التقليدية كالمواد الأولية، وذلك من خلال تصنيع وتصدير هذه المواد في صورتها المصنعة كتصدير المواد البتروكيمياوية بدلا من تصديرها كنفظ خام، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لبعض السلع الزراعية كاللحوم والأسماك وخضروات يتم تصنيعها وتصديرها في شكل معلبات محفوظة، وقد كان هناك أراء عدة لدعم هذه الاستراتيجية في مقدمتها التوسع في استخدام الموارد وخاصة العمل .كما أن هذه الإستراتيجية لا ترتبط بحجم السوق المحلية وإنما بطبيعة الطلب العالمي، خاصة وأن أسواق بعض الدول النامية تتسم بأنها صغيرة الحجم، وإجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع ظروف الدول الصناعية المتقدمة.

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 69.

إن الحكومة تتم بالتدخل في التجارة الخارجية من خلال هذه الإستراتيجية، حيث أنها تقدم دعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير .ويؤدي هذا الدعم للمصدرين إلى تمكينهم من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يزيد من قدرة تلك المنتجات على المنافسة، وخلافا للتعريفة الجمركية التي تزيد من قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الداخلية، فإن دعم الصادرات يزيد من قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية . كذلك يجب أن تتوافر الرغبة الحقيقية في إيجاد نظام فعال لتنمية الصادرات، وكذلك الاقتناع بأهميته .ذلك لأن البعض قد يعتقد بطريق الخطأ أن الاكتفاء باستصدار القرارات الكفيلة بإزالة بعض معوقات التصدير أو بإضافة مزيد من التسهيلات على المصدرين قد يفي بالغرض، أيضا يجب أن تتوافر رؤية صائبة وموضوعية لدى القائمين على إعداد النظام تقوم على درايتهم بالمزايا التنافسية للدولة و بمتغيرات البيئة العالمية، كذلك أن ينسجم النظام مع النظم الاقتصادية للدولة ويتسم بالمرونة مع التغيرات الدولية، وكاعتبار أخير هو أن تتكامل وتتناسق عناصر النظام الفعال لتنمية الصادرات، إذ لا يمكن أن يكتب النجاح لنظام تتعارض عناصره الفرعية.[1]

ثانيا: بعض استراتيجيات الدولة الجزائرية في ترقية الصادرات

قامت السلطات العمومية بوضع إستراتيجية لترقية الصادرات خاصة خارج المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، ومن أهم ما تمخض عن الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية.

الإطار القانوني: تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع إلتزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من إقتصاد مخطط قائم على إحتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق بات حتميا إنهاء إحتكار عمليات الإستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991.

[1] د.محمود عبد الر ا زق، **الاقتصاد المعرفي و التصدير**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية , مصر, سنة 2011 ، ص:52 .

❖ **الإطار التأميني والتمويلي**: تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية وإستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية؛ برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. وبلغة الأرقام، نستعرض قيمة الدعم الذي قدمته الدولة من خلال صندوق دعم وتنمية الصادرات، حيث إرتفع إلى حدود 641 مليون دينار لـ160 مصدّرا عام 2009، مقابل 823 مليون دينار لـ 210 مصدرا سنة 2016؛من إجمالي 1630 مصدر جزائري ينشط في السوق الجزائرية.[1]

❖ **الإطار المؤسساتي والتنظيمي**: وتتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE، والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC، والجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا البرنامج. وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدّر مؤخرا للتكفل بإنشغالات المصدّرين وتمكينهم من تسهيلات. وبلغة الأرقام، فقد بلغ عدد المتعاملين الإقتصاديين الذين قاموا بعمليات تصدير خلال سنة 2008 نحو 869

[1] د.محمود عبد الر ا زق، **الاقتصاد المعرفي و التصدير**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية , مصر, سنة 2011 ، ص:55.

مصدّرا و791 عام 2007 ,حتى وصل سنة 2016 إلى حوالي 945 مصدر قاموا بعملية التصدير نحو الدول العربية و الإفريقية.

المبحث الثاني: واقع التصدير في الجزائر

المطلب الأول: أهمية التصدير في الجزائر

لجأت معظم الدول إلى خيار إحلال الواردات من اجل علاج العجز في الميزان التجاري، فأصبحت هذه الدول في مأزق الاعتماد على الخارج بل والوقوع في فخ المديونية مما دفع العديد من هذه البلدان بالتوجه الى التصدير و إتباع إستراتيجية إحلال الواردات.

يعتبر التصدير خيارا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية نتيجة الدور الهام الذي يساهم به في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية للتطور و النمو والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات الوطنية وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

و ان توجه الجزائر نحو تطوير اقتصاد تصديري غير نفطي خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه للحصول على الصرف الأجنبي اللازم للتنمية الاقتصادية بشكل منتظم خصوصا أن المصادر الأخرى من صادرات النفط والغاز الطبيعي لا تتصف بالاستمرارية و الاستقرار، و توجد عدة اعتبارات تجعل من التصدير غير النفطي توجها منشودا يؤدي إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري من بينها: أن التصدير يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، حيث أن الطلب المحلي غير كاف وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فإن زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة و الصادرات غير النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة اتساع و تنامي نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية مترامية الإطراف و متعددة الأذواق.

كذلك تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، الأمر يؤدي إلى رفع مستويات التشغيل و حل مشكلة البطالة، فعلى سبيل التوضيح كل زيادة بمليار دولار من الصادرات غير النفطية يعني حوالي 86 مليار دينار جزائري، و باعتبار أن متوسط الأجور نحو % 63 من

إجمالي قيمة المنتجات، فإن هذا يعني أن قيمة الأجور في هذا المبلغ تقدر ب 666 مليون دينار جزائري، مع العلم أن الحد الأدنى للأجور في الجزائر 63222 دينار جزائري ، فإن هذا يعني توفير 86 ألف فرصة عمل. كما تعمل الصادرات إلى جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. حيث ترتبط الصادرات و الاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، و الصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.وان تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع النفط الذي يسجل عجزا مزمنا، حيث تقدر قيمته ب 5 . مليار دولار سنة 2014[1]

أما بالنسبة للمؤسسات فتتمثل أهمية التصدير بها من خلال مزايا عديدة تتمثل في زيادة المبيعات و انخفاض التكلفة، حيث أن اعتماد المؤسسة على سياسة فعالة للتصدير يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة المباعة الذي ينتج عنها انخفاض تكلفة المنتج إلى أقل مستوى ممكن مما يكسبها القدرة على المنافسة. كذلك يساعد التصدير المؤسسة على التقليل من التأثيرات السلبية للتغيرات السوقية لأنه يوزع مخاطر انخفاض الطلب على عدة أسواق .إضافة إلى ذلك إن الإنتاج من أجل التصدير يؤدي إلى رواج المنتج في السوق المحلي نتيجة زيادة عدد الزبائن المحليين بفضل ارتفاع مستويات الجودة التي تعتبر عنصرا أساسيا في تحسين أداء اقتصاديات البلد .ويمكن المؤسسة من اكتساب خبرة أكبر في المجالات الفنية المرتبطة بالتصدير كأساليب التسويق الدولي نتيجة الاقتراب أكثر فأكثر من الهيئات المعنية بالعمليات التصديرية .

المطلب الثاني :ضرورة ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن اعتماد الجزائر الشبه كلي على الصادرات النفطية أصبح يشكل خطرا على الاقتصاد و التوازنات المالية،و عليه فإن الضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية إحداث تغييرات هيكلية لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي. وفي هذا المطلب سنسعى لابتزاز لأهم محاور هذه الضرورة:

[1] المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS.تاريخ التصفح: 2018/05/21 الساعة 10:00

تلجأ الدول إلى تبني إستراتيجية تنمية الصادرات للخروج بالاقتصاد الوطني إلى السوق العالمية للمشاركة في اقتسام مكاسب التخصص من التقسيم الدولي للعمل، لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها و الميزان التجاري وتجنب الاعتماد على تصدير المواد الأولية أي الاعتماد على مصدر وحيد للدخل الوطني (محروقات).

هذا و ترتكز هذه الإستراتيجية على إنشاء بؤرة صناعية، وطنية متقدمة (مصانع تركيب السيارات, مصانع الحديد و الصلب...) ترقى المستوى العالمي من حيث الحجم، النوعية و تمكنها من احتلال مواقع تنافسية في السوق الاقتصادية الدولية، التي تمهد لبداية عملية تنمية اقتصادية سريعة تسعى إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة.

هكذا اكتسبت استراتيجية تنمية الصادرات سمعة أحسن من استراتيجية إحلال الواردات لأثرها الفعال في تصحيح الاختلالات و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب يمكن تلخيصها في عدة نقاط منها :

- ❖ أن الحوافز من تنمية الصادرات تمثل في الإعانات أو الضرائب التي تقل كلما زادت الصادرات، نظرا لازدياد قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة، و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق انخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.
- ❖ اقتران استراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر في الدخل القومي، عنه في قطاع الاستيراد، لذا فزيادة و نمو الصادرات أدى إلى تراكم مدخرات أكبر، بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، حيث تميزت اقتصاديات الدول المتخلفة بوجود فجوة الدخل.
- ❖ تتيح إستراتيجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق و حمايته، خاصة و أن هذا التدخل تكون تكلفته عالية. إن استراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائم فعلا. أنه قد تمت الاستفادة منه كليا في السوق الداخلي، أي فائض من هذا الإنتاج الكبير يمكن تصديره.

المطلب الثالث:مشاكل التصدير في الجزائر

يمكن حصر أهم العراقيل و المشاكل التي تلاحق التصدير في الجزائر فيما يلي:

أولا:المشاكل على المستوى الجزئي[1] :

1. عدم تبني المسؤولين و الإفراد منهجا واضح المعالم تجاه تحقيق أهداف ترقية التصدير.
2. التطبيق العشوائي وغير منتظم لاجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، إضافة إلى عدم توظيف الأساليب الإحصائية لقياس الاختلاف. عدم الأخذ بعين الاعتبار مدى جودة المنتوج المعد للتصدير مما يضعف قدرته على المنافسة.
3. عدم توفر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات و الإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
4. غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة مما أحبط محاولة الابتكار و الإبداع لدى العمال، وعدم تمكنهم من إنتاج منتوج ومتطلبات الوضع الحالي.
5. ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية وهذا ا رجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغييرات الحالية من التطور التكنولوجي و الممارسات التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة.
6. عدم كفاءة هياكل المؤسسة التي تتكلف بعملية التصدير وغيابها في بعض المؤسسات، وهذا ا رجع للوضع السابق حيث كان الطلب أكبر من العرض ولم تكن هناك حاجة لمثل هذه المصالح.
7. عدم إيجاد مصالح تهم بعملية التسويق واستعمال تقنيات الاتصال التجاري والتي أصبحت ضرورية في الوقت الحالي انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة التي تركز على جانب التصدير، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع والتي يتوقف عليها درجة قوة أو ضعف المنافسة التي تسود في السوق الدولية.

---

[1] د.محمود عبد الر ا زق، **الاقتصاد المعرفي و التصدير**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الثانية , مصر, سنة 2011 ، ص:58.

ثانيا:المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

1. غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
2. انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول . هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات و التاثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
3. سواء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف.
4. بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

ثالثا:المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي[1]

التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات ، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة. غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية .بما يخدم الصادرات غير النفطية .فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودان المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الخارجية. وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي. سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية. ارتفاع تكاليف النقل الدولي لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية، وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير. عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسة، بحيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسة التسويقية. مما سبق يمكن القول أن الجهاز الإنتاجي

[1] . مدحت القريشي, **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**, دار وائل للنشر, 2007,الطبعة الأولي،الأردن, ص: 76.

للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية في الأسواق المحلية والخارجية.

المبحث الثالث:تحليل تطور الصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2016

المطلب الأول :التركيبة السلعية للصادرات 2000-2016

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الجزائر من الصادرات .ومن ثم فالاقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي، وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم .هذا لأن البترول من الموارد النابضة، وطاقة ملوثة تسعى الدول المتقدمة من تخفيض الاعتماد عليها في تشغيل اقتصادها، وذلك بتطوير بدائل لطاقة نظيفة ومستدامة وبأقل التكاليف .وبالتالي الاعتماد على عائدات البترول يبقي الاقتصاد الجزائر مرهون بتقلبات أسعار هذا المورد وبرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك عن طريق تحفيز ودعم قطاعات خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال إحصائيات عن التجارة الخارجية، يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية في تنمية الصادرات خارج المحروقات. و هذا ما برز من خلال الاستراتيجيات مند 2014 الى يومنا هذا.و محاولة النهوض بالقطاع الصناعي و الفلاحي. و قد تحققت نسبة في مجال تصدير المنتوج الفلاحي و حاليا تصدير الاسمنت نحو السوق الإفريقية.

سنحاول من خلال هذا المبحث بتقديم الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الزبائن التجاريين الأساسيين للج ا زئر خلال الفترة الممتدة من 2000-2016

جدول رقم 01-03 : تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2016

البيان		الطاقة و المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	قيمة	113010	810	320	44	465	11	47	13
	نسبة	97.23	0.85	0.15	0.2	2.11	0.05	0.22	0.06
2001	قيمة	71203	910	280	37	504	22	45	12
	نسبة	97.88	1.94	0.15	0.19	2.63	0.06	0.24	0.12
2002	قيمة	55230	1020	350	51	551	20	50	27
	نسبة	97.31	1.99	0.11	0.18	2.93	0.06	0.27	0.11
2003	قيمة	62108	1102	480	50	509	1	30	35
	نسبة	97.54	2.14	0.12	0.21	1.71	0	0.22	0.09
2004	قيمة	46954	1208	590	90	571	/	47	14
	نسبة	97.95	2.16	0.13	03	1.66	0	0.40	0.05
2005	قيمة	45588	907	670	134	651	/	36	19
	نسبة	98.05	1.95	0.14	0.15	1.43	0	0.29	0.03
2006	قيمة	53605	1183	730	195	828	1	44	43
	نسبة	97.84	2.16	0.13	0.13	1.52	0	0.36	0.08
2007	قيمة	59605	1311	920	169	993	1	46	35
	نسبة	97.85	2.15	0.15	0.15	1.65	0	0.28	0.06
2008	قيمة	77192	1954	121	334	1384	1	67	32
	نسبة	97.53	2.47	0.15	0.15	1.75	0	0.42	0.04
2009	قيمة	44411	1066	113	170	692	1	42	49
	نسبة	97.66	2.34	0.25	0.25	1.53	/	0.38	0.09
2010	قيمة	56143	1619	305	94	1056	1/	30	30
	نسبة	97.20	2.80	0.53	0.18	1.73	0	0.05	0.05
2011	قيمة	71632	2140	357	161	1496	/	35	15
	نسبة	97.10	2.90	0.48	0.22	2.04	0	0.05	0.02
2012	قيمة	70571	2048	314	197	1660	1	30	16
	نسبة	97.21	2.82	0.43	0.23	2.24	0	0.04	0.02
2013	قيمة	62960	4020	402	109	1458	42	28	19
	نسبة	97.35	3.12	0.56	0.11	1.89	0.23	023.	0.05
2014	قيمة	60304	3231	323	109	2121	16	19	17
	نسبة	97.12	3.21	0.37	0.11	2.75	0.12	0.25	0.03
2015	قيمة	32699	2354	235	106	1693	19	21	11
	نسبة	96.02	2.51	0.29	0.09	2.18	0.18	0.19	0.02
2016	قيمة	27102	3278	327	84	1597	53	54	11
	نسبة	94.78	2.84	0.41	0.04	2.15	1.08	1.11	0.02

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

انطلاقا من معطيات الجدول نقوم بتحليل كل من صادرات قطاع المحروقات و صادرات خارج

قطاع المحروقات، كل واحدة على حدى وهي كالآتي:

صادرات قطاع المحروقات :شهدت قيمة صادرات قطاع المحروقات انتعاشا مستمرا حيث قدرت أعلى قيمة لها ب 33035 مليون دولار أمريكي سنة 2005 أي بنسبة % 33.27 من إجمالي الصادرات لهذا العام إلا أنه تتخللها بعض الانخفاضات الطفيفة حيث كانت أدنى قيمة لها تقدر ب 44400مليون دولار أمريكي عام 2005 وهذا بسبب انخفاض سعر البترول وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية ، وكذلك ما سببته من كساد اقتصادي عالمي، إلا أنها كانت تغطي نسبة % 33.66 من إجمالي الصادرات لهذا العام.

المواد نصف المصنعة :تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع الصادرات ، وقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها – المحروقات من خلال الملاحظة في الجدول رقم04 04 حيث انتقلت من 626مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى قيمة تقدر ب 0730 مليون دولار أمريكي عام 2006 ، ثم ت ا رجعت قيمتها إلى أن تصل إلى 635 مليون دولار أمريكي عام 2007 ، ثم سجلت انتعاشا مرة أخرى ابتداء من عام 2010 حيث انتقلت من 53 مليون دولار أمريكي إلى 2012 لتصل سنة 2014 إلى 211 مليون دولار أمريكي و يستمر التراجع حتى بلغ سنة 2016 حوالي 151 مليون دولار أمريكي.

المواد الأولية :تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول

04-04حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من المواد الأولية هي منخفضة عامة، فالملاحظ أن قيمة الصادرات للمواد الأولية كانت تقدر ب 074 مليون دولار امريكي وهي أدنى قيمة لها، ثم

شهدت انتعاشا في قيمتها حيث قدرت ب 34 مليون دولار أمريكي عام 2008 ثم ت ا رجعت إلى قيمة 270 مليون دولار أمريكي عام 2010 ثم كان انتعاش في قيمتها فوصلت عام 2012

إلى قيمة تقدر ب 740مليون دولار أمريكي وهي أعلى قيمة سجلت في هذه الفترة، ثم تراجعت تراجعا مستمرا ابتداء2013 من لتصل إلى مستوى 84 مليون دولار سنة 2016 و هذا راجع إلى سياسة التصنيع المحلي و الرفع و تشجيع من نسبة المنتوج الوطني.

المواد الغذائية :تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات تختلف

نسب وقيمة الصادرات للمواد الغذائية من سنة لأخرى حيث شهدت تحسنا طفيفا من عام

2005-2008حيث كانت تقدر قيمتها67 مليون دولار أمريكي و 121 مليون دولار أمريكي على التوالي أي نسب0.15 % لعام 2008 من إجمالي الصادرات ، ثم شهدنا انخفاض عام 2009 في قيمة الصادرات المواد الغذائية تقدر ب 113 مليون دولار أمريكي ، ثم تبدأ القيمة بالت ا زيد لتصل عام 2010 الى قيمته 305 مليون دولار أمريكي و ثم نلاحظ انخفاضا سنة 2012 بقيمة 314 مليون دولار أمريكي و عرفت قيمت الغذاء انخفاضا سنة 2016 حيث و صل إلى ما يقرب 327 مليون دولار أمريكي.

التجهيزات الصناعية :وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة من عام لآخر، حيث سجلت أدني قيمة لها عام 2009 حيث قدرت ب 25 مليون دولار أمريكي أي بنسبة% 0.02 من إجمالي الصادرات لذلك العام، وسجلت أعلى قيمة لها تقدر ب 69 مليون دولار سنة 2008 ثم عرفت انخفاضا من سنة 2009 حتى 2015 حيث وصلت هذه السنة أي 2015 إلى 24 مليون دولار أمريكي تم ارتفعت القيمة سنة 2016 لتبلغ حوالي 54 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات الجزائرية.

السلع الاستهلاكية :تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت ارتفاعا إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2009 مقارنة بقيمة تقدر ب 34 مليون دولار أمريكي سنة 2008 وهي سنوات الأفضل لأنه منذ بداية سنة 2010 عرفت انخفاضا رهيبا وصل

سنة 2015 و 2016 إلى 11 مليون دولار أمريكي و هو معدل ضعيف مقارنة بالسنوات الماضية و قدرة النسبة بحوالي 0.02 % من إجمالي الصادرات.

التجهيزات الفلاحية :تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت شبه معدومة. حتى سنة 2013 عرفت الجزائر تصدير ما قيمتة 42 مليون دولار أمريكي و هذا بعد نجاح الشراكة الأمريكية و الهندية في مجال تصنيع التجهيزات الفلاحية.ثم قفز هذا الرقم سنة 2016 الى حوالي 53 مليون دولار أمريكي بنسبة 1.08 % من صادرات الجزائر.

ومن خلال الجدول رقم 04-04 يمكن وضع المخطط البياني التالي لتوضيح ما سبق ذكر في التحليل

شكل رقم 01-01 تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات

االوحدة مليون دولار

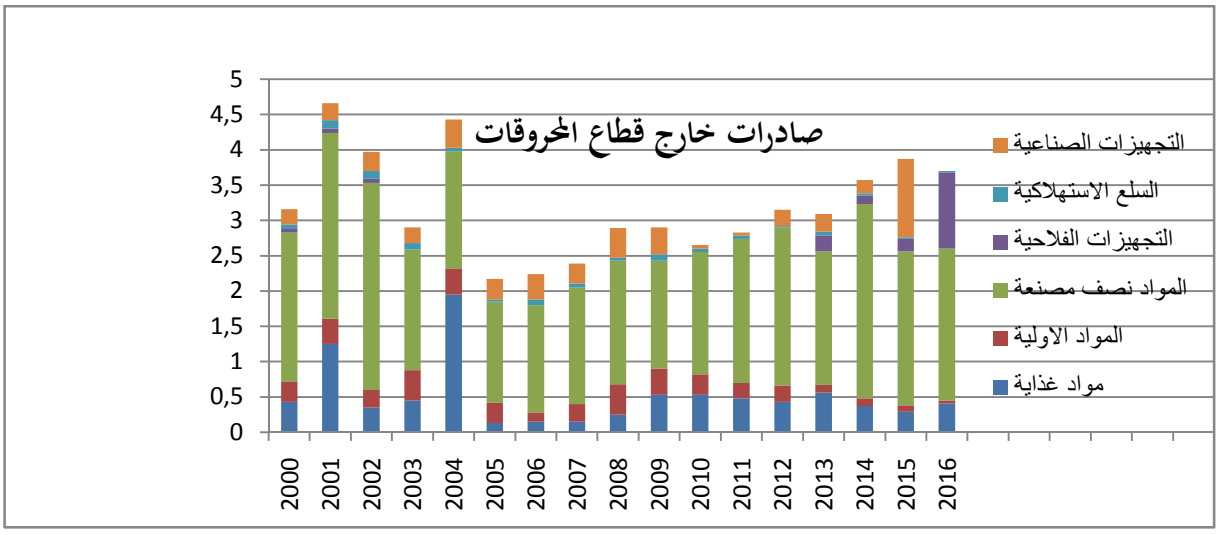

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول 04-04

بما أن صادرات قطاع المحروقات تأخذ نسبة كبيرة جدا من إجمالي الصادرات بحوالي 97 % مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات.يمكن ان نستنتج ان صادرات الجزائر تعتمد على المحروقات كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 01-02 هيكل التركيب السلعي للصادرات

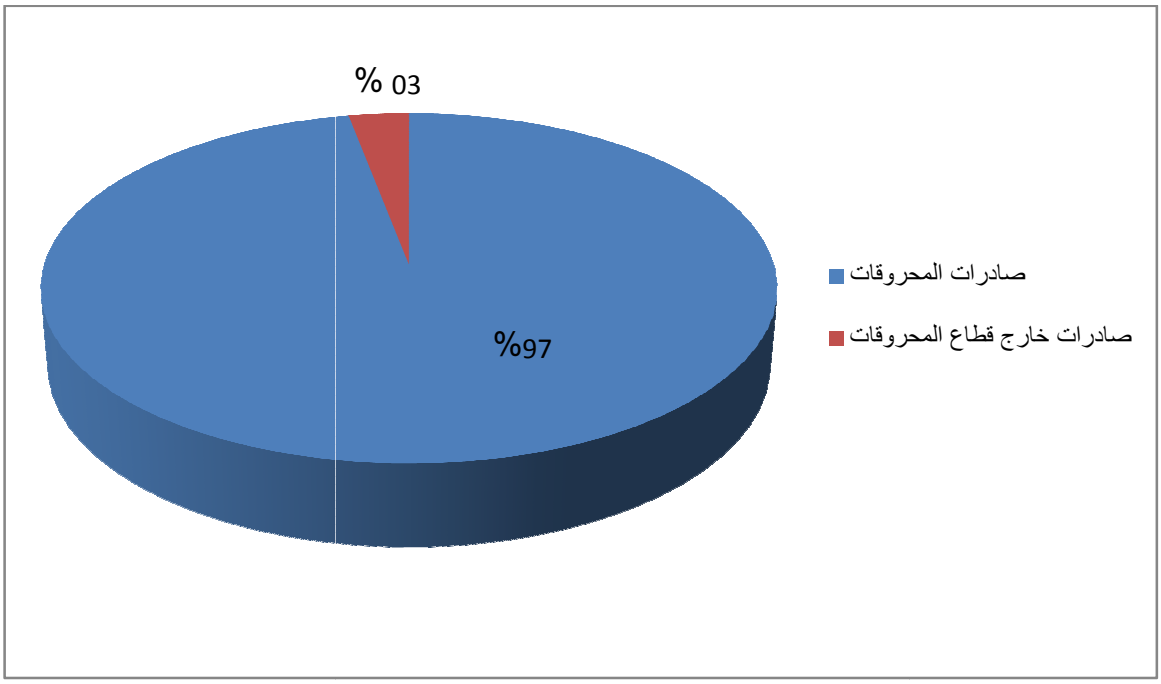

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 04-04

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016

ان صادرات الجزائر تتنوع في تعاملها حيث تشمل اغلب الدول فهي تشمل على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج. وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات عبر مختلف المراحل الزمنية

جدول رقم 01–04: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2016

الوحدة مليون دولار

السنة المجموع الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاتحادالاوربي	23550	23120	23845	24560	24006	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	39856	40725	40023	38235
منظمة التعاون و التنمية دون الاتحاد الاوربي	12000	12360	12600	11950	10562	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	21036	21158	20014	19088
باقي الاوربية	11	10	9	9	11	15	7	7	10	7	10	102	36	100	45	87	42
امريكا جنالجنوبية	3100	3200	3120	3200	3125	3144	2398	5298	2875	1841	2620	4270	4226	4356	4087	3951	3712
اسيا دون الدول العربية	1301	1299	1287	1102	1209	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4421	4012	3912	3645
دول المحيط	//	//	//	//	//	//	//	55	//	//	//	41	/	31	26	15	11
الدول العربية دون المغرب العربي	640	565	601	599	612	621	591	479	797	564	697	810	959	1002	923	841	521
دول المغرب العربي	478	461	420	350	400	418	515	760	1626	857	1281	1281	1586	2073	1932	1901	1684
باقي دول افريقيا	56	51	48	41	49	49	14	42	365	93	79	146	62	58	49	40	37
المجموع	**36500**	**38542**	**41200**	**45000**	**45901**	**46001**	**54613**	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**76520**	**68542**	**62013**	**583210**

المصدر: من اعداد الطالب بالعتادعلى المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS على الساعة 18:00

من الجدول أعلاه يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين أنها تتوزع على المجموعات الآتية:

❖ **الاتحاد الأوربي :**تحتل بلدان الاتحاد الأوربي مكانة ذات اهمية كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة 2000-2016 وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسب مختلفة من عام 2005 إلى 2011 بمقدار ضئيل حيث سجلت عام 2005 بمقدار 25593 مليون دولار أمريكي إلى أن تشهد ارتفاعا إلى أن تصل إلى قيمة 40546 مليون دولار أمريكي عام 2008 ، ثم تتراجع إلى أن تصل عام 2012 لقيمة 39797 مليون دولار أمريكي. تم تدهورت الصادرات منذ سنة 2014 حيث بلغت40725 مليون دولار أمريكي و تضاءلت سنة 2016 لتبلغ 38235 مليون دولار أمريكي بسبب إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية مع التحاد الأوربي

❖ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(دون الدول الأوربية) :**تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوربي، فهي بذلك تصل إلى أعلى قيمة لها تقدر ب 28614 مليون دولار أمريكي عام2008 ، لتتراجع عام 2011 إلى قيمة 15059 مليون دولار أمريكي، وترتفع لقيمة 20278 مليون دولار أمريكي عام 2012 ، مع العلم انها سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 بقيمة 14963 مليون دولار أمريكي كا شهدة انخفاضا منذ سنة 2015 و 2016 بقيمة 20014 مليون دولار أمريكي و 19088 مليون دولار أمريكي على التوالي

باقي الدول الأوربية :تميزت الصادرات بالتذبذب و كانت صادرات الجزائر نحو هذه المجموعة عرفت ارتفاعا حاد عام 2011 ب 102 مليون دولار أمريكي بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي عام 2010 و شهدت ارتفاعا مستمرا منذ بداية 2012 حتى سنة 2016 لصل حوالي 42 مليون دولار أمريكي سنة 2016.

❖ **أمريكا الجنوبية :**تميزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالت ا رجع عام 2009 مسجلة قيمة1841 مليون دولار أمريكي، وسجلت ارتفاع عام 2010 و 2011و على التوالي بقيمة 2620 مليون دولار أمريكي و 4270 مليون دولار أمريكي، لتتراجع عام 2012 بقيمة 4228 مليون دولار أمريكي لتصل عام 2013 إلى 2965 مليون دولار أمريكي.ثم شهدت ارتفاع محسوسا بلغ حوالي 3712 مليون دولار أمريكي سنة 2016.

❖ **آسيا(دون الدول العربية :)**عرفت منطقة آسيا إقبال متزايدا على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها عام 2011 بقيمة 5167 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ بالانخفاض عام 2012 بقيمة 4683 مليون دولار أمريكي تم عرفت ذروتها سنوات 2013 و 2014 بمبلغ حوالي 4623 و4456 مليون دولار أمريكي و انخفضت سنة 2016 لتبلغ 3645 مليون دولار أمريكي.

❖ **دول المحيط :**على مدى السنوات الموضحة في الجدول أعلاه لم تقم الج ا زئر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى تلك التي قامت عام 2007 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي وعام 2011 بقيمة 41 مليون دولار أمريكي،و وصلت سنة 2016 الى حوالي 11 مليون دولار أمريكي حيث كانت تمثل نسب ضئيلة جدا أو شبه معدومة.

❖ **الدول العربية(دون المغرب العربي :)** لم تستفيد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، حيث بلغت صادرات الجزائر نحوها ما قيمة 1002مليون دولار أمريكي عام 2013 ، وهي أعلى قيمة على مدى فترة 2000-2016 كما شهدة انخفاضا محسوسا مع بداية سنة 2014 حتى 2016.

❖ **دول المغرب العربي :**على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، والتي وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة إلى قيمة 2073 مليون دولار أمريكي سنة 2014 , ثم شهدة انخفاضا بلغ 1684مليون دولار أمريكي 2016.

❖ **باقي دول إفريقيا :**سجلت الصادرات ما قيمة 146 مليون دولار أمريكي، كأعلى قيمة لها عام 2011 لتتراجع قيمها إلى أن تصل إلى قيمة 67 مليون دولار أمريكي عام2012. وأدنى قيمة لها سجلت أثناء هذه الفترة سنة 2016 بقيمة 14 مليون دولار أمريكي.

شكل 01-03: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية للفترة 2000-2016

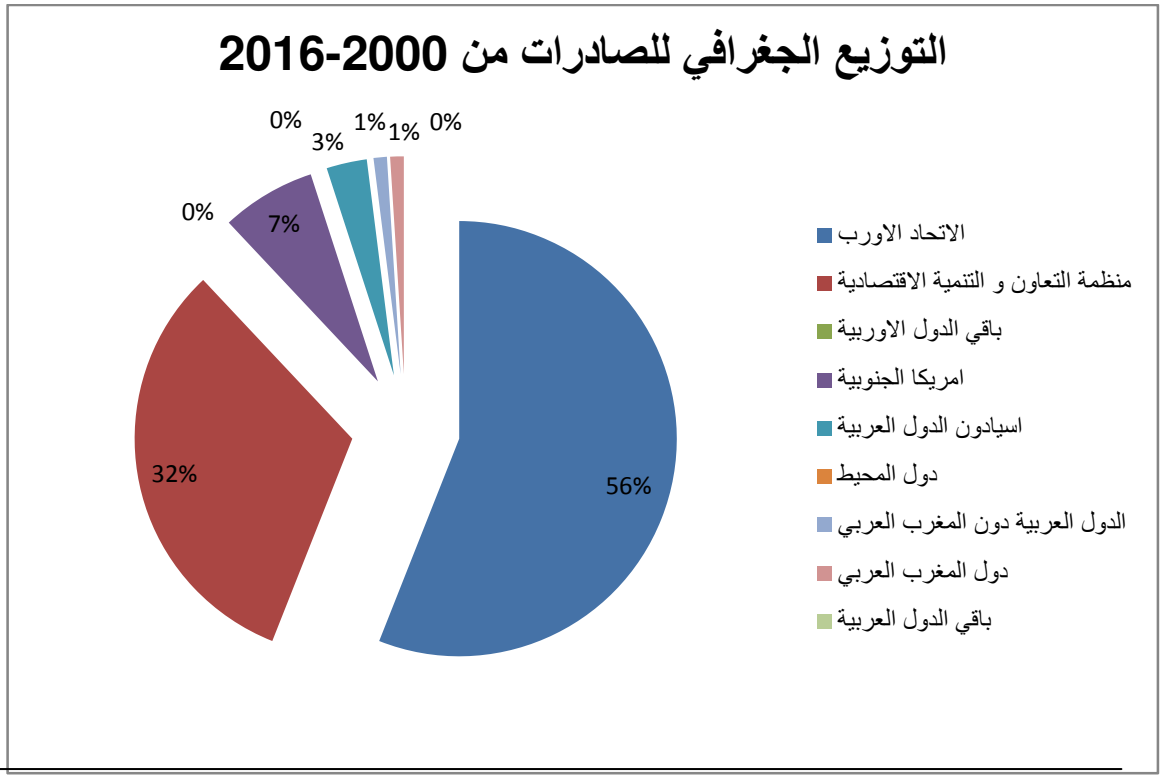

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 04-05

المطلب الثالث :أهم زبائن الجزائر في سنة 2016

يظهر لنا الجدول الموالي، أهم الدول المتعاملة مع **الجزائر** في مجال التصدير خلال سنة 2016 ، اذ يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم الدول التي تستورد من **الجزائر** ، والهدف من ذلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر.

ويكون الجدول كالآتي:

جدول رقم 01–04: اهم زبائن الجزائر في سنة 2016

الوحدة:مليون دولار

الرتبة	البلد	القيمة
01	اسبانيا	9713
02	ايطاليا	8369
03	بريطانيا	5482
04	فرنسا	6744
05	الولايات المتحدة الامريكية	4691
06	هولندا	5080
07	كندا	1547
08	برازيل	2709
09	تركيا	2905
10	الصين	1817
11	بلجيكا	2155
12	تونس	1584
13	البرتغال	1635
14	المغرب	1381
15	اليابان	1257

المصدر: من اعداد الطالب الاعتماد علة احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تاريخ التصفح:2018/05/22 22:12

الشكل رقم 01–04 أهم الشركاء في الصادرات عام 2016

الوحدة :مليون دولار أمريكي

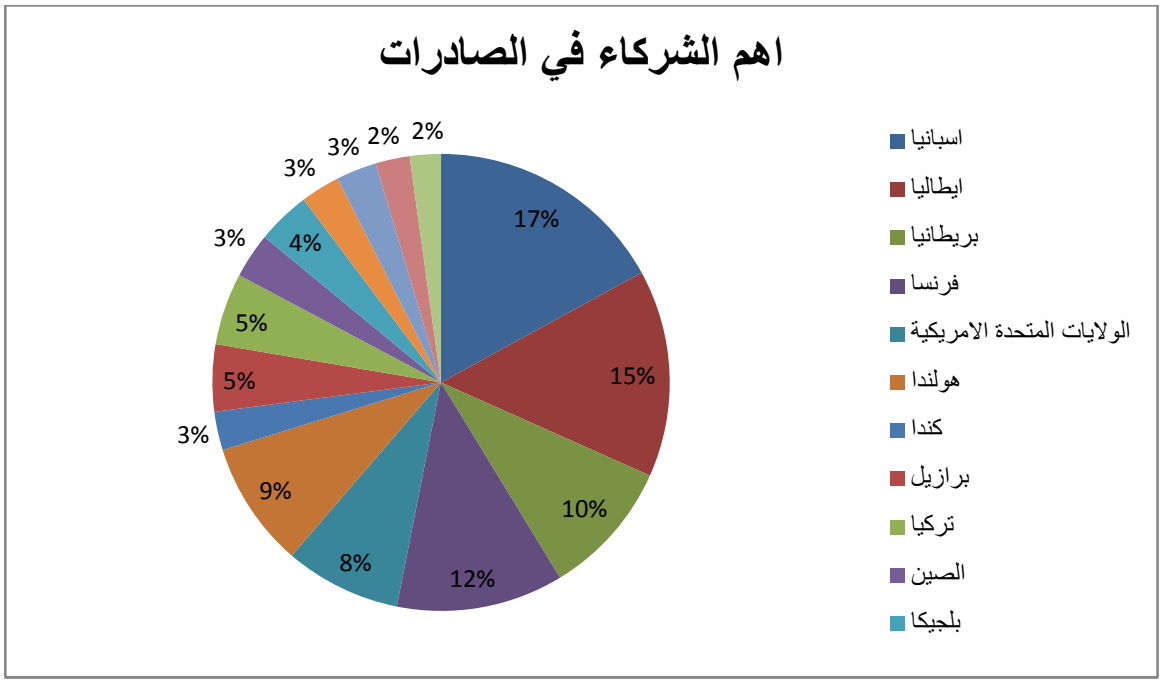

المصدر :الديوان الوطني للإحصائياتONS

من خلال معطيات كل من الجدول والشكل السابقين تلاحظ أن اكبر متعامل تجاري في مجال الصادرات

هي اسبانيا إذ صدرت الجزائر لهذه الدولة ما قيمته 9713 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 15.43 %من إجمالي الصادرات الجزائرية ثم يليها ايطاليا بقيمة 8369 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 13.29 %من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2016 ، ثم فرنسا بقيمة 6744 مليون دولار أمريكي بنسبة 10.71 %وهذا ما يوضح أكثر أهمية الاتحاد الأوروبي، أما في المرتبة ال ا ربعة نجد بريطانيا وهولندا بنسبة% 8.7 و % 8.71 على التوالي ثم تليهم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة .% 7.45 أما باقي الصادرات الجزائرية لسنة 2016 فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثلا كندا بقيمة 1547 مليون دولار بنسبة% 2.46 ، تونس بنسبة% 2.52 ، بلجيكا بنسبة3.42

الشكل رقم:01 –05 :أهم الشركاء في الصادرات الجزائرية عام 2016

بالنسبة لسنة 2016 عدد الزبائن الرئسيين للجزائر هو ستة و هم: اسبانيا:

1. اسبانيا: 6.56 ملي ار دولار.
2. ايطاليا:8.36 مليار دولار.
3. فرنسا:4.92 مليار دولار.
4. بريطانيا: 2.88 مليار دولار.
5. هولندا: 2.28 مليار دولار.
6. تركيا:2.07 مليار دولار.

خلاصة

وبعد تحليل والصادرات وجدنا أن الصادرات تربط الجزائر بالخارج عن طريق تصدير المحروقات و بعض الحاجيات مستلزمات ، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات الاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته و ربطه بالأسواق الخارجية، و الصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي الى تنوع الاستثمارات

فمن خلال تحليل التركيبة السلعية للصادرات نجد أن المواد الأكثر تصديرا من حيث الأهمية الطاقة والمحروقات هي في صدارة السلع المصدرة ، ثم المواد الغذائية و بعض المواد الاولية ثم التجهيزات الصناعية فالزراعية.

أما من خلال تحليل البنية الجغرافية للصادرات نجد أن اسبانيا و ايطاليا هي أهم زبون للج ا زئر، وفرنسا هي اهم شريك. فمن خلال هذه القيم التي سجلتها الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه تعود أهمية الصادرات للناتج المحلي الإجمالي للمكانة المميزة التي تحتلها المحروقات في الصادرات والتي يتم تحديد الطلب عليها معظم الدول الصناعية.

فمن خلال هذا التحليل وجدنا أن الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة يكون في حالة فائض خاصة و انه سير تنفيذ اتفاق الشراك ة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر سنة 2005 ، حيث يتناقص هذا الفائض في سنة 2014 نتيجة للأزمة المالية و تدهور سعر النفط. والتوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.

قائمة الجداول و الاشكال البيانية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	معدل التغطية و الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2016	88
02-01	مؤشرات الاتفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016	91
03-01	تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2016	102
04-01	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016	107
05-01	اهم زبائن الجزائر في سنة 2016	111

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01-01	تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات	105
02-01	هيكل التركيب السلعي للصادرات	106
03-01	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المجموعات الاقتصادية للفترة 2000-2016	110
04-01	أهم الزبائن في الصادرات عام 2016	112
05-01	أهم الشركاء في الصاد أرت عام 2016	113

الخاتمة

خاتمة

إن صادرات أي بلد تلعب دورا بارزا في إحداث التوازن في وضعيتها المالية العامة,كما إن للصادرات ايضا أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية إضافية من الدول الأخرى، من خلال التصدير للسلع والخدمات .فمن هنا تكون للدولة صادرات متنوعة ، تترتب عليها تحركات و التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة . حيث يتم التعبير عنها في الميزان التجاري الذي يعتبر من اهم الأدوات التحليلية الذي تعتمد عليه الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية . فكل دولة تسعى الى المحافظة على توازن ميزانها

التجاري الذي يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للدولة .ومن هنا تعمل الدولة على وضع استراتيجيات لصادراتها واتباعها لتحقيق التنمية لاقتصادها .فكانت استراتيجية تنمية الصادرات التي تهدف لتنويع المواد و السلع المصدرة .وتختلف كل دولة في كيفية اتباع هذه الاستراتيجية حسب ما تمتلكه.

وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية اتبعت كذلك استراتيجية احلال الواردات حيث اتبعت اهذه الاستراتيجية و رجعت بعد اخفاقها في تحقيق التنمية .ورجعت لتقوم بتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات . كما استغلت كل الظروف من أجل نجاحها من وضعت امتيازات و تحفيزات وغيرها، وكذلك سعت الجزائر خلال الفترات الأخيرة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، من بينها مسارها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وسير تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2005 .كما لا ننسى تأثرها بالصدمات و الأزمات المالية حيث أثرت الأزمة المالية العالمية الاخيرة عليها . وبهذا قمنا بدراسة جانب الصادرات من الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016) لمعرفة انه يحتم عليها تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات و تقديم منتوجات ذات جودة عالية و قيمة تنافسية عالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

1-اختبار الفرضية الاولى:هناك حتمية ترقية الصادرات تخص عملية التصدير, التي تعمل على تصنيع مواد محليا و تشجيع المنتوج المحلي من أجل التقليل من عملية الاستيراد, تنويع الصادرات بدلا من أن يتم تصدير أحادي فقط. و هذا من اجل تحريك عجلت الاقتصاد الوطني.

2-اختبار الفرضية الثانية: عملت الجزائر على تطبيق استراتيجية احلال الواردات في بدايات استقلالها، لكن هذه الاستراتيجية توقفت في مرحلتها الثانية أين أصبحت عبئا على التنمية . ثم انتهجت الجزائر استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات لخروجها من التصدير الأحادي، وتهتم بتصدير سلع أخرى. و خاصة صادراتها من منتوجات القطاع الفلاحي و الصناعي.

نتائج عامة:

من بين النتائج العامة نذكر ما يلي:

1) رغم كل الجهود المبذولة لتنمية الصادرات و تنويعها في الجزائر ،الا اننا نجد الصادرات من المحروقات في الصدارة 96.5 % من اجمالي الصادرات.
2) تتميز الصادرات بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الأوربي نتيجة التبعية الاقتصادية، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية ، جغرافية و اقتصادية.
3) ان الفائض في الصادرات لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي من خلال (الناتج المحلي الإجمالي) حتى وان سلمنا بالتحسن في السنوات الأخيرة للصادرات الا انها لا تعبر عن التنوع في السلع و الخدمات المصدرة ، فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى ضئيلة جدا.

-توصيات:

1. ضرورة تشجيع الاستثمار نحو التصدير و مرافقة المصدريين
2. ضبط أو التقليل من من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتنميتها محليا
3. تشجيع الصادرات الصناعية,التحويلية الغذائية ، الفلاحية... الخ.

4. الاهتمام والتتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق الترابط بينهما ، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات ، وبما يسمح كذلك بتنويعها.
5. الاستفادة من الموقع الجغرافي للجزائر بما لديه من أهمية إلى طرق الملاحة الدولية، بما يخلق ويوفر ويعطي الميزة **التنافسية**.
6. ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا لما له من أهمية في توسيع أسواق المنتجات الجزائرية سواء كان على المستوى الغربي أو العربي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة الخارجية بالاستفادة من الإعفاءات الجمركية بين الدول العربية في نطاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة التبادل التجاري مع هذه الدول.
7. ضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية.

الآفاق:

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها

النقصان ، وتبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث و دراسة وتتمثل فيما يلي:

- دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على تحديد التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–

دور وأثر الصادرات الفلاحية على تحقيق فائض في الصادرات الإجمالية للجزائر.

قائمة المراجع

أولا :المراجع بالغة العربية

➢ الكتب

1. نواري علاوة، **التكامل الاقتصادي العربي والاسلامي اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية**، مؤسسة شباب . الجامعة للنشر، مصر، سنة2010

2. الجلالي عجة، **التجربة الج ا زئرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الج ا زئر، سنة2007

3. بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة2013

4. أحمد حامد رضوان مصطفى، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية للنشر، مصر، سنة 2011 ، ص15

5. عزمي مدحت محمد، **الواردات و الصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، سنة2002

6. محمود جاد الله محمد ياسر، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، مطبعة الاسراء، مصر، سنة 2011

7. بن غضبان محمد الشريف فؤاد، **الاقتصاد الحضري**، دار البازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، السنة2015

8. م.شرر فريديريك، ترجمة أبو عمشة علي، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان، سنة2002

9. فريد النجار,**التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية**,الدار الجامعية, مصر,2008,ص121

10. حمد بن ناصر الغفيص بريدة, **التنمية الاقتصادية و المجتمع الدولي**, دارغريب للطباعة و النشر,الطبعة الاولى, السعودية,2009 ص 45

11. محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد المعرفي و التصدير**، الدار الجامعية للنشر، سنة 2011 ، ص05.

➢ **الرسائل والأطروحات:**

1. بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر2000-2010** , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم تجارية, غير منشورة، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سنة2012/2011,ص 23

2. ناصر الدين عقبي,**اثر الصادرات على النمو الاقتصادي, حالة الجزائر**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي, غير منشورة ,جامعة وهران ,2011-2012,ص101

3. زير ريان ,**اثر الصادرات غير نفطية حالة الجزائر**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة خيضر بسكرة, غير منشورة, 2015-,2014,ص45

4. مقاتل جلول, **أثر انتقال رأس المال البشري في تفعيل التنمية الاقتصادية في دول شمال إفريقيا**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف, 2014/2013,ص 68

5. بقللة إب ا رهيم، **آليات تنويع وتنمية الصاد ا رت خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة / .حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009.

6. بن سانية عبد الرحمان، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2013

7. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**,كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009/2010

8. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصاد ا رت في خارج المحروقات في ظل التطو رات الذهنية الراهنة، د ا رسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم /التسيير،سنة 2013/2012

9. سرحان سامية، **أثر السياسات البيئة على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، السنة 2011/2010

10. شربي محمد الامين، **اهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998–2009**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجا رية وعلوم التسيير, سنة 2011/2010

11. مولاي عبد القادر، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2007/2006

12. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة2004

13. بوزيان العربي، **سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و الاصلاحات**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، غير منشورة، جامعة .الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2013.

14.كبداني سيد احمد, **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل**,مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية , غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2012 -2013, ص 93

- **الملتقيات**

1. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية: 2009-2010،

2. نوري منير، لجلط ابراهيم، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات**، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات .في الدول العربية، جامعة الشلف، سنة2004

- **المواقع الالكترونية**

1- http://www.ons.dzالديوان الوطني للإحصائيات
2- www.commerce.gov.dz وزارة التجارة الجزائرية
3- http://www.algex.dz/
4- http://www.cagex.dz/الشركة الجزائرية لضمان و تامين الصادرات
5- www.trademap.org/Index.aspx/
6- www.marefa.org/index.php/ .

ثانيا:المراجع بالغة الفرنسية

1. Michelle Richard, Accumulation du capital humain, série SE, Sorbonne, paris, 1978, p73
2. Zouari. Maher, « la promotion des exportations, expérience Tunisienne » , (Mémoire de 3eme cycle professionnel, IEDF) , (1990) P. 28-32.